وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

رقم الترتيب: .....
الرقم التسلسلي: .....

مذكـرة

مقدّمة لنيل شهادة الماجستير

الفرع: الأدب العربي

التخصص : النحو العربي مدارسه ونظرياته

من قبل الطالبة: فاطمة رزاق

تحت عنـوان:

منهج السهيلي في الدرس النحوي

نوقشت يوم: **18– 01 – 2009**

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من:

د. حمام بلقاسم	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	رئيساً
د. عيساني عبدالمجيد	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	مناقشاً
د. لخضر بلخير	أستاذ محاضر جامعة باتنة	مناقشاً
أ.د. أحمد جلايلي	أستاذ التعليم العالي جامعة ورقلة	مشرفا ومقرراً

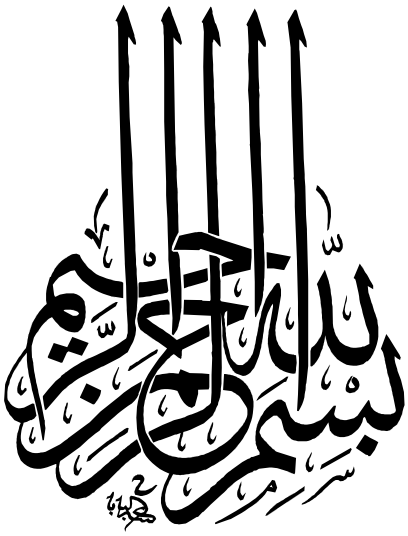

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود : 88

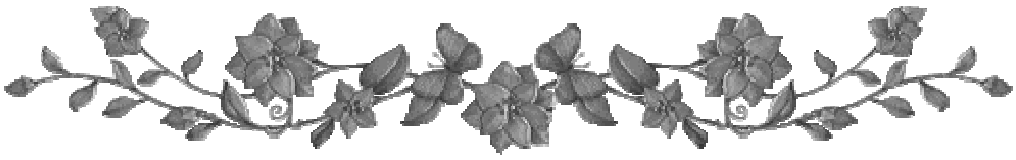

شكر و تقدير

أما الشكر فلله رب العالمين الذي أخرجنا من العدم، و أفاض علينا وافر النعم، ما توقفت نعمه رغم قلة شكرنا ، و ما حجبت أفضاله على قلة برنا ، بل هو المنعم على كل حال ، و المتفضل في المبدأ و المآل، فالحمد لله رب العالمين.

و أما التقدير و العرفان فلكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث و أخص بالذكر:

الدكتور الفاضل أحمد جلايلي على قبوله الإشراف على هذا البحث و توجيهاته القيمة لي

و الأستاذ الفاضل أسامة على مساعدته لي

وكل أساتذتنا بقسم اللغة العربية و آدابها

مني إلى هؤلاء كل الشكر و التقدير

الطالبة : فاطمة رزاق

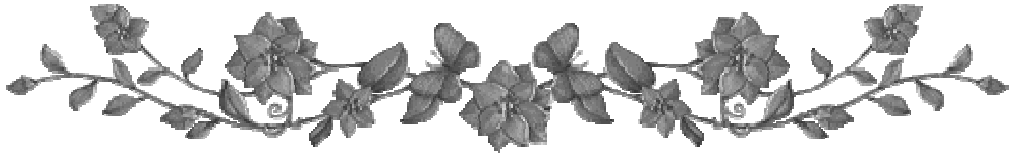

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العرش العظيم و الصلاة و السلام على سيد الخلق وصاحب الخلق العظيم سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

و بعد:

لقد بنيت الحضارة العربية الإسلامية على أساس متين ضمن لها الوجود أولا ثم النمو والازدهار ثانيا ثم الاستمرار آخرا ، وتمثل ذلك الأساس في القرآن الكريم و الحديث الشريف، ما جعل للمسلمين تراثا فكريا ولغويا زاخرا انبعث إشعاعه من مختلف الحواضر الإسلامية سواء أكانت في المشرق أم في المغرب ، فقد كان لحاضرة الأندلس دور لا يمكن إنكاره في انتشار ذلك الإشعاع الفكري و اللغوي النحوي بصفة خاصة ولقرون عدة، وخصوصا في القرن السادس الهجري ،الذي يمثل بحق قمة ازدهار النشاط النحوي في الأندلس،إذ قاموا بالاستقلال في البحث والتأليف ، لذا كان إنتاجهم وافرا وأكسبهم ذلك فضلا كبيرا على التراث، حداهم في ذلك روح التفاني و الجهد الدائب في سبيل خدمة اللغة العربية والإخلاص لها، وقد كان الإنتاج الرائع لعلماء الأندلس تعويضا عما فقده المشرق حين تهاوى تحت جحافل الغزاة وبديلا فعالا لما افتقدته الدراسات النحوية من جهود علماء البصرة والكوفة الذين انتشر عقدهم بعد القرن الرابع الهجري تقريبا، و إن من رواد الأندلس في القرن السادس الهجري الإمام أبا القاسم السهيلي، إذ أثر في نهضتها العلمية بما قدمه من مصنفات في كل علم من سيرة وفقه وحديث ولغة، دالة على ما حباه الله به من قدرات استطاع بها أن يفيد من تراث السابقين ، وأن يضيف إليه إضافات جعلته إحدى المنارات التي يهتدي بها طلاب العلم في كل العصور، فلم يكن السهيلي ذلك العالم الذي كل حظه أن استوعب مقالات العلماء من قبله فحسب ، ولكنه تخطى ذلك ليقول كلمة أو يبدي رأيا أو يحل مشكلة في علوم ومعارف متعددة.

وقد نبعت هذه الدراسة من تراث السهيلي فقامت على مصنفاته ، إذ حاولت فيها أن أقدم الأصول التي شكلت في مجموعها المنهج الذي سار عليه في درسه النحوي وأن أبين مدى أهمية ما أضافه من آراء و اجتهادات ،ومما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور محمد إبراهيم البنا وهو من المهتمين بتراث السهيلي وأستاذه ابن الطراوة قدم دراسة عن السهيلي بعنوان " أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي"، كشف فيه عن العوامل والمؤثرات في حياة السهيلي وعرف باتجاهاته وآرائه في مختلف العلوم و الآداب، وذلك من خلال مدارسته لتاريخ الأندلس وعصر الرجل ومؤلفاته، فكانت دراسته تتسم بالشمولية و العموم ، أما هذه الدراسة التي أقدمها فسمتها البارزة فتتمثل في التركيز على خصائص منهجه النحوي خصوصا.

وهذا ما حفزني على اختيار هذا البحث إضافة إلى أسباب أخرى أذكرها تتمثل فيما يلي:

أسباب اختيار البحث:

- قلة الدراسات المتعلقة بفكر السهيلي النحوي برغم كونه من أعلام النحاة الذين كانت لهم اليد الطولى في الاجتهاد النحوي ، فهو لا يقل شأنا مثلا عن ابن هشام الأنصاري الذي استأثر باهتمام الباحثين.
- الرغبة الشخصية في التعرف عن قرب على سمات أخرى للدرس النحوي في الأندلس.

إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق ذكره ارتأيت معالجة هذا البحث ، محاولة الإجابة عن جملة من التساؤلات الجزئية التي ساهمت مجتمعة في بناء إشكاليته ، تتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

-إلى أي مدى كان اعتماد السهيلي على أصول النحو النقلية و العقلية في استنباط قواعد النحـوو الاحتجاج لها؟ وهل كان له منهج خاص تفرد به في التعامل مع تلك الأصول؟

-إلى أي مدى كان السهيلي متابعا لآراء نحويي البصرة و الكوفة ؟ وهل كانت له نظرته الخاصة في تلك الآراء بصرية كانت أم كوفية؟ وهل كان له من الآراء النحوية ما جعله يتفرد بمذهب خاص؟

المنهج المتبع و الخطة :

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات رأيت أن أعتمد منهجا متكاملا تلتقي فيه أداتا الوصف و التحليل لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك، فقد اعتمدت الوصف عند محاولة التعرف على مدى اعتماد السهيلي على أصول النحو المختلفة من نقل و قياس و استصحاب ، وأما التحليل فكان عند محاولتي استنتاج خصائص التعليل النحوي عنده ، وكذا عند الوقوف على اختياراته البصرية و الكوفية و آرائه الخاصة .

وقد اقتضى مني هذا المنهج بناء خطة، حاولت من خلالها بلورة عناصر الإشكالية في فصلين قبلهما مقدمة وتمهيد وبعدهما خاتمة وفهارس فنية.

أفردت التمهيد للحديث عن ملامح الدرس النحوي في الأندلس عامة ، ثم تحدثت عن الإمام السهيلي بصفة خاصة ، وذلك من حيث مولده ونسبه وحياته الاجتماعية و مكانته العلمية ومذهبه الفقهي وأهم آثاره.

أما الفصل الأول " أصول النحو في تراث السهيلي " ففيه إضاءة للمنهج الذي سار عليه السهيلي في دراسة النحو، وقد قسمته على مبحثين، تناولت في المبحث الأول منه الأدلة النحوية من نقل و قياس و استصحاب حال، وأما المبحث الثاني فتناولت فيه خصائص التعليل النحوي عنده ، متمثلا في العلة و العامل.

وأما الفصل الثاني " مذهب السهيلي النحوي وآراؤه الخاصة" ففيه إضاءة للآراء التي ذهب إليها والتي تحمل سمات شخصيته ومذهبه النحوي ، إذ أن هناك من الآراء التي وافق فيها البصريين أو الكوفيين وقد قدمتها في المبحث الأول منه ، و هناك من الآراء التي تفرد بها وقد قدمتها في المبحث الثاني.

وأما الخاتمة فجعلتها تلخيصا مكثفا لما توصلت إليه في أثناء دراستي .

وأما الفهارس الفنية ، فهي : فهرس المصادر و المراجع، وفهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث الشريفة ،وفهرس الأبيات الشعرية.

مصادر ومراجع البحث:

وأما المصادر و المراجع الأساسية، التي أسهمت مباشرة في بناء هذه الدراسة فأهمها كتب السهيلي نفسه، وهي:الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، نتائج الفكر في النحو ، الأمالي في اللغة و النحو و الفقه و الحديث، و كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية . و التي تضمنت المادة العلمية الخام للدراسة.

كما أفدت كثيرا من كتب النحاة الذين سبقوه والذين ذكر أقوالهم وناقشها، وأهمها: الكتاب لسيبويه، وشرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، و المقتضب للمبرد والأصول لابن السراج وشرح التسهيل لابن مالك...إلخ

كما أفدت كثيرا من بعض المراجع الحديثة ومنها : كتاب"أبوالقاسم السهيلي و مذهبه النحوي"لمحمد إبراهيم البنا و كتاب"خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري " لعبدالقادر رحيم الهيتي وكتاب "تاريخ الفكر الأندلسي" للمستشرق الإسباني أنخل جنثالث بالنثيا، و التي أضاءت لي جوانب من النحو في الأندلس عامة وعند الإمام أبي القاسم السهيلي خاصة.

صعوبات البحث:

وأما الصعوبات التي اعترضت دراستي لهذا الموضوع فكثيرة أهمها:

- قلة أو ندرة أو فقدان بعض مصادر المصنف، و التي أتعبتني كثيرا في البحث و السؤال عنها.
- جمع المادة العلمية من كتب المصنف المختلفة وهي: الروض الأنف وهو أوسع كتبه وأكثرها بسطا، وكتاب نتائج الفكر و هو من عجائب الدهر، وكتاب الفرائض وشرح آيات الوصية وكتاب الأمالي في النحو.
- الأسلوب الأدبي الرفيع عند أبي القاسم السهيلي الذي يحتاج إلى تأمل وتأن في فهم النص.

وقد تسلحت بالصبر ،والأناة ،والالتزام لبناء هذه الدراسة ، مستفيدة من قول الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

وفي الختام آمل أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع، و الإلمام بأغلب جزئياته، والفضل في ذلك إنما يرجع إلى توجيهات و إرشادات الدكتور المشرف ، و التي كانت سببا في تذليل الكثير من صعوبات هذا البحث، فلا يسعني إلا أن أتقدم إليه بخالص شكري و تقديري.

زلفانة في : 2007/12/30

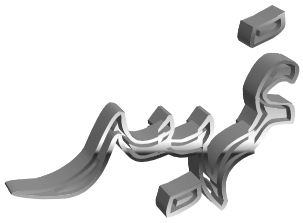

1/ المدرسة النحوية في الأندلسية

2/الإمام السهيلي: نشأته،مكانته اللغوية والنحوية،آثاره

1/ المدرسة الأندلسية في النحو:

كانت الأندلس ذات صلة وثيقة بالمشرق العربي، فانتقلت إليها كثير من علوم المشرق وآدابه، وكان النحو من بين تلك العلوم التي انتقلت إليها منه، إلا أن النحو في الأندلس أول الأمر لم يكن نحوا بالمعنى الدقيق للكلمة،إذ لم يكن درسا مستقلا، بل كان يدرس في إطار الأدب شعرا ونثرا، لكن ما لبث أن بدأ الفكر النحوي في الأندلس ينضج، فنظر الأندلسيون في مسائل نحوية جزئية، ثم تم لتفكيرهم النحوي النضوج والكمال فنظروا في النحو كعلم متكامل بأصوله وفروعه، وبهذا يمكن القول إن النحو في الأندلس قد مر بنفس المراحل التي مر بها النحو في المشرق، إذ يقول أحمد أمين:«أما النحو فقد بدأ في الأندلس كما بدأ في المشرق عبارة عن قطعة مختارة فيها لفظ غريب يشرح ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في أمالي القالي، والكامل للمبرد، ثم ألفوا في مسائل جزئية كما فعل أبو علي القالي نفسه في (فعلت وأفعلت) و(المقصور والممدود)، وكما فعل ابن القوطية في كتاب (الأفعال)، فلما انتقل إلى الأندلس كتاب الكسائي وسيبويه، ألف الأندلسيون في النحو من حيث هو كل يشمل جميع الأبواب»[1]، وكان هذا رأي أنخل بالنثيا أيضا إذ قال:« كان الناس أول الأمر يدرسون اللغة في الأندلس عن طريق قراءة النصوص الأدبية والكتب، دون استعمال كتب خاصة في النحو، ثم عرفوا بعد ذلك كتبه»[2].

وقد كان جودي بن عثمان المورواري أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق إذ « رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنف في النحو، ومازال يدرسه لطلابه حتى توفي سنة 198هـ »[3]، كما أنه « أول من أدخل الأندلس كتاب الكسائي »[4].

فكان لدخول كتاب الكسائي الأندلس تأثيرجلي على الدرس النحوي فيها، فاصطبغ بالصبغة الكوفية، إذ اهتم نحاة الأندلس بكتاب الكسائي مدارسة وشرحا، فكان من شراحه أبو الحسن مفرج بن مالك النحوي، وعبد الله بن المنذر القرطبي الملقب بدريود، والجرفي الذي قال عنه صاحب تاريخ الفكر الأندلسي:« كانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم تفسير الجرفي لكتاب الكسائي »[5]، وقد ظل النحو الأندلسي كوفي النزعة حتى أواخر القرن الثالث الهجري، إلا أن ما يمكن قوله هو أن عناية الأندلسيين بالمذهب الكوفي لم تتوقف حتى بعد اطلاعهم على كتاب سيبويه وآراء البصريين، إذ « أن النحو الكوفي الذي اشتهر هناك قبل النحو البصري واختفى نسبيا بعد ظهور واشتهار النحو البصري لم يندثر كل الاندثار هناك، بل بقي له أثر على مر العصور حتى في القرن السابع الهجري »[6]، فالنحو البصري بدأ في الأندلس حينما أدخل الأفشنيق كتاب سيبويه في أواخر القرن الثالث الهجري، وأقرأه على طلابه بقرطبة، وكان قد درسه على أبي جعفر الدينوري في مصر، ولا يمكن أن ننسى أيضا

---

(1) أحمد أمين ، ظهر الإسلام ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 2004 ، 70/3

(2) أنخل جنثالث بالنثيا ، تاريخ الفكر الأندلسي ،ترجمة :حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، دط ، 1955، ص 185

(3) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ط ، ص 288

(4) أنخل بالنثيا ، مرجع سابق ، ص 185

(5) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

(6) عبدالقادر رحيم الهيتي ،خصائص مذهب الأندلس النحوي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ،ليبيا ، ط2 ،1993 ، ص41

محمد بن يحي الرباحي الذي كان له الفضل في توجيه اهتمام الناس في موطنه بكتاب سيبويه ، وكان قد رحل إلى المشرق كذلك « فلقي بمصر نحويها النابه أبا جعفر ابن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب، شارحا له، ومفسرا تفسيرا مبينا، تسعفه دقة نظره ومنطقه وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات والغوص على العلل»[1].

وقد اعتنى نحاة الأندلس بكتاب سيبويه عناية لا نظير لها، حفظا ومدارسة وشرحا، وممن شرحه وعلق على مسائله نذكر الزبيدي والأعلم الشنتمري وابن الطراوة وابن خروف وغيرهم كثير، فقد تجاوز عدد شروح الكتاب في الأندلس عدد شروحه في المشرق، فكان لكتاب سيبويه الفضل في نهضة الفكر النحوي في الأندلس، إذ أنها« هبت مصاحبة للكتاب عندهم، فللكتاب اليد الطولى في كونها وإنمائها والإبقاء عليها، ولها فضل إكبارهم منزلة الكتاب عندهم، والاحتفاظ به كأنفس ذخيرة لديهم »[2].

هذا عن تأثير مذهبي الكوفة والبصرة في النحو الأندلسي، أما تأثير المذهب البغدادي فقد بدأ في القرن الخامس الهجري « فإننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي »[3]، فقد انتهج نحاة الأندلس نهج البغداديين في الاختيار من آراء البصريين و الكوفيين، ولم يكتفوا بذلك بل ساروا في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة [4]، ويظهر اهتمام الأندلسيين بالمذهب البغدادي جليا من خلال عنايتهم بمصنفات نحاته كالفارسي وابن جني والزجاجي خاصة إذ كثرت شروحهم على جمله، فقد وضع له في المغرب وحدها مئة وعشرون شرحا [5].

مما تقدم نلاحظ أن معالم المذهب الأندلسي لم تكن واضحة، فقد غلب عليه التأثر بمذاهب النحو المشرقية تأثرا لا يمكن إنكاره، ولم يصبح مذهبا نحويا قائما بذاته ، مستقلا بكيانه، له سماته الخاصة إلا في القرن السابع الهجري، فالمذهب الأندلسي في النحو لم ينم ويزدهر إلا في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ولم تكتمل شخصيته وتظهر سماته إلا في القرن السابع الهجري [6]، فكان ازدهاره بفضل بعض النحاة أمثال السهيلي وابن مضاء وابن مالك وأبي حيان، فكان هذان الأخيران من المجتهدين الذين خالفوا غيرهم من النحاة الأندلسيين الذين كانوا يدورون في فلك سيبويه، وإن كان اجتهادهم اجتهاد مذهب، أما ابن مضاء فقد اجتهد اجتهادا مطلقا، فابن مالك كان له فضل تنظيم نحو سيبويه وتوضيحه وتفصيله وتقريبه إلى الناس[7]، كما تجلى عنده الاستشهاد بالحديث النبوي في أوضح صوره، وأبو حيان الذي نفر من تعليلات النحاة ونفر منها إذ رآها عديمة الجدوى، لا يفيد دارس النحو منها شيئا[8]، وأما ابن مضاء فقد قاد ثورة ظاهرية على النحو وأصوله، فدعا إلى إلغاء العلة والعامل والقياس ، ولا يمكن إغفال دور الإمام أبي القاسم السهيلي الذي أضفى على النحو الأندلسي

---

(1) شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 290

(2) محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت ط ، ص 260

(3) شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 292

(4) ينظر المرجع نفسه ، ص 293

(5) ينظر ابن العماد الحنبلي ،شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط دت ط ، 357/2

(6) ينظر عبدالقادر رحيم الهيتي ،مرجع سابق ، ص 56

(7) ينظر أحمد أمين ، مرجع سابق ، 3 /72

(8) ينظر وليد السراقبي ،(ظاهرة التعليل النحوي في كتاب التذييل و التكميل)، مجلة التراث العربي،إتحاد الكتاب العرب، دمشق ،سوريا ،(العدد86-87) ،أغسطس 2002 ، (11/17 /2007) ، مقتبس من الانترنت :http//www.awu-dam.org/trath/86-87

مسحة فكرية خاصة لم يكن ليخفى أثرها، فقد أوغل في التعليل النحوي ،كما اعتمد الحديث النبوي في تأصيل قواعد النحو.

فالمذهب الأندلسي في النحو إذن امتاز بسمات خاصة جعلته يحتل مكانا ذا أهمية في تاريخ النحو، ومن تلك السمات نذكر:

-كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وذلك يعود لعدة أسباب ذكرها صاحب خصائص مذهب الأندلس النحوي منها عدم تمكن نحاة الأندلس من مشافهة الأعراب لبعدهم عنهم زمانا ومكانا، ومنها انتشار المذهب المالكي في الأندلس وهو مذهب أهل الحديث[1]، وظهر ذلك جليا عند أبي القاسم السهيلي وابن خروف وابن مالك.

- الإيغال في التعليل النظري والجدلي، وظهر ذلك بوضوح عند كل من السهيلي والأعلم الشنتمري.

- النفور من التعليل الجدلي والدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وظهر ذلك جليا عند ابن مضاء وأبي حيان بعده.

وما يمكن قوله بعد هذا أن نحاة الأندلس قد تمكنوا فعلا من تأسيس مدرسة نحوية لها كيانها المستقل، وإن أنكر وجودها المنكرون، فقد اختلف الباحثون المحدثون في قضية وجود مذهب أندلسي في النحو العربي، فمنهم من أثبت وجوده، ومنهم من أنكر ذلك.

فمن المعترفين بوجود مذهب نحوي في الأندلس نذكر كل من أنخل جنثالث بالنثيا الذي تحدث عن المذهب الأندلسي في كتابه (تاريخ الفكر الأندلسي)[2] ، وكذلك أحمد أمين الذي خصص بابا في كتابه (ظهر الإسلام) عن الحركة النحوية في الأندلس[3]، وكذلك كان رأي الدكتور شوقي ضيف إذ كان من المعترفين صراحة بوجود مذهب نحوي في الأندلس، وذلك في كتابه (المداس النحوية)[4] ، أما الأستاذ سعيد الأفغاني فقد اعترف أول الأمر بوجود المذهب الأندلسي، وذلك في كتابه (في أصول النحو)[5] ، إلا أنه ما لبث أن أنكر وجوده وذلك في في كتابه (من تاريخ النحو) ،فقد شكك في وجود المذهب الأندلسي في النحو وبنى موقفه التشكيكي هذا على ما يلي[6]:

- أن ابن مالك وأبا حيان اللذين يعدان من أعلام المذهب ليسا أندلسيين في علمهما، وذلك لسببين:أحدهما أنها رحلا صغيرين إلى المشرق، وثانيهما أنهما لم يتلقيا في الأندلس نحوا إلا قليلا.

- أن قضية الاستشهاد بالحديث ليست ظاهرة أندلسية وإنما هي مشرقية، فابن مالك وابن خروف إنما سارا سيرة من قبلهما من أئمة المشرق.

- أن ظاهرة القول بفساد القياس التي نادى بها ابن حزم وابن مضاء، لو وجدت من حاول البناء على أساسها لصح أن يكون من ذلك مذهب أندلسي إلى حد ما، أي إذا وجد من يبطل العلل وجد مذهب نحوي للأندلس.

---

(1) ينظر عبد القادر رحيم الهيتي ، مرجع سابق ، ص 176- 177

(2) ينظر أنخل بالنثيا ، مرجع سابق ، ص 185- 188

(3) ينظر أحمد أمين ، مرجع سابق، ،3/ 64- 74

(4) ينظر شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 288- 326

(5) ينظر سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا ،ط3 ،1964، ص 231- 233

(6) ينظر سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو ، دار الفكر ، بيروت ،لبنان ، ط1 ، 1970 ، ص 98 –107

– أن سمات النحو الأندلسي ليست كافية لإطلاق اسم (مدرسة)عليه، إذ أن ما جاء به الأندلسيون من آراء نحوية، وما جددوا فيه من كثرة الاستشهاد وموقفهم من العلل، كل ذلك لا يؤهلهم لتكوين مدرسة نحوية خاصة .

ومن المنكرين أيضا نذكر الدكتور محمد موعد الذي رد على شوقي ضيف اعترافه بالمذهب الأندلسي، إذ رأى[1] :

– أن جودي بن عثمان المورواري الذي اعتبره شوقي ضيف من النحاة الذين كان لهم الفضل والريادة في وجود هذه المدرسة ، لا يعدو أن يكون تلميذا للكسائي والفراء، وفضله محصور في أنه أدخل إلى الأندلس كتب الكوفيين، وهو إلى ذلك ألف في النحو واشتغل به، وصنيعه هذا لا يعني انه قد أسس لمدرسة نحوية ووضع قواعدها وأرسى أركانها.

– أن الأعلام الذين ذكرهم شوقي ضيف أمثال الرباحي والقالي وابن القوطية والزبيدي وابن الإفليلي وابن سيده كانت لهم جهود في النحو واللغة ، إذ نقل بعضهم كتاب سيبويه إلى الأندلس، وبعضهم صنف في النحو، غير أن جهودهم لم ترق إلى أن يكونوا في مدرسة نحوية لها أسسها وقواعدها، بل إن جهودهم لا تعد مقدمة أو أساسا بنيت عليه مدرسة الأندلس النحوية.

– أن انتهاج نحاة الأندلس نهج الاختيار من آراء العلماء لا يمكن أن ينعت بأنه يؤلف مدرسة نحوية مستقلة، إذ لو سلمنا بهذا لغدا النحو العربي في كل عصر مدارس كثيرة.

– أن التسليم بأن ابن مضاء قد كان له نظرات في النحو لم يسبق إليها، أو أن دعوته تلك كانت ثورة على النحو والنحاة، كما في دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث وإلغاء العامل وما يترتب عنه من حذف أبواب من النحو، فإن هذه الدعوات جميعا لا ترقى إلى مستوى الانتظام في مدرسة نحوية جديدة.

– أن النشاط النحوي في الأندلس لا يرقى إلى تكوين مثل هذه المدرسة، إذ أن كل الجهود النقدية التي أشير إليها آنفا لم يكن لها كبير أثر في الأصول النحوية أو منهج النحو العربي، وهي في مجموعها لا تؤلف مدرسة خاصة تتميز بها عن مدرسة البصرة.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن عدم اعتراف هؤلاء الباحثين بالمذهب الأندلسي في النحو لا يعني عدم وجود هذا المذهب، إذ قد ظهرت معالمه بقوة في القرنين السادس والسابع خصوصا، إذ مثلت هذه الفترة العصر الذهبي للنحو الأندلسي، كان من بين روادها المجتهدين الإمام الفقيه أبو القاسم السهيلي.

2/ التعريف بالإمام أبي القاسم السهيلي:

الإمام أبو القاسم السهيلي النحوي البارع، شخصية لم تظفر بالدراسة الواسعة بعد، إذ أنه في مجال اللغة والنحو لا يقل عن هؤلاء الأعلام الذين ظفروا بدراسات كثيرة ، ولعلي بهذه الترجمة الموجزة أنير الطريق أمام

---

(1) ينظر محمد موعد،(مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس) ،مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، سوريا ، (العدد91) ، سبتبر2003، (2007/11/16) ، مقتبس من الانترنت:http//www.awu-dam.org/trath/91

الباحثين ليتجهوا إلى تراث هذا الرجل المطبوع والمخطوط ليقيموا في ضوئه دراسات وبحوثا تظهر مكانة الرجل في عصره ومكانة تراثه النحوي في تراثنا اللغوي والنحوي.

نسبه :

هو عبد الرحمن بن الخطيب بن أبي محمد عبدالله بن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح،وهو الداخل إلى الأندلس، الخثعمي السهيلي[1]، وذكر تلميذه ابن دحية الكلبي « أنه من ولد أبي رويحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء عام الفتح، ذكره أهل السير»[2].

نشأته:

أجمع أصحاب الطبقات على أن مولد السهيلي كان سنة ثمان وخمسمائة، باستثناء لسان الدين بن الخطيب الذي ذهب إلى أن مولده يتردد بين سبعة أو ثمانية وخمسمائة[3]، ولكن ابن دحية تلميذ السهيلي يأتي بالخبر اليقين مؤيدا قول الجمهور إذ يقول:« سألته عن مولده، فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسمائة »[4]، وأصله من قرية بوادي سهيل من كورة مالقة، سميت بكوكب لا يرى في شيء من أعمال الأندلس إلا من رأس جبل مطل عليها[5].

وكما أجمع أصحاب الطبقات على تاريخ ميلاده فقد أجمعوا على تاريخ وفاته، فذكر ابن دحية أنه قد « توفي- رحمه الله- بحضرة مراكش يوم الخميس ودفن ظهره وهو اليوم السادس والعشرون من شعبان عام أحد وثمانين وخمسمائة »[6]، إلا أن صاحب نفح الطيب يرى أنه توفي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة[7]، ويرى الفيروز آبادي أنه توفي سنة ثمان وثمانين وخمسمائة.

حياته الاجتماعية :

عاش السهيلي فقير اليد ،غني النفس، فكان في بلده يتسوغ بالعفاف ويتبلغ بالكفاف، حتى نمي خبره إلى صاحب مراكش فطلبه إليها وأحسن إليه وأقبل بوجه الإقبال عليه[8]، ويقول ابن دحية:« فأمروا بوصوله إلى حضرتهم، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم، وقوبل بمكارم الأخلاق وأزال الله عنه علام الإملاق »[9].

شيوخه: تتلمذ السهيلي على كثير من مشاهير عصره، نذكر منهم:

1-أبو الحسين بن الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبدالله أبوالحسين السبائي، أحد أئمة العربية بالأندلس،أخذ عن أبي الحجاج الأعلم والأديب أبي بكر المرشاني كتاب سيبوبه، وله كتاب (المقدمات على كتاب سيبويه)، توفي

---

(1) ينظر ابن كثير ، البداية و النهاية ، منشورات مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط2 ،1990، 11/ 318

(2) ينظر لسان الدين بن الخطيب ، الإحاطة في أخبار غرناطة ،تحقيق:محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر،ط1 ،1975، 481/3

(3) ينظر المصدر نفسه ، الجزء نفسه ، الصفحة نفسها

(4) ابن دحية ، المطرب من أشعار أهل المغرب ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، مصر، دط ، 1954، ص 353

(5) ينظر ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، دط ،1986، 3/ 291

(6) ابن دحية ، مصدر سابق ، ص 353

(7) ينظر شهاب الدين المقري ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس ،دار صادر،بيروت، لبنان ،ط1، 1991 ،401/3

(8) ينظر أبو العباس بن خلكان ،وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان ،تحقيق: إحسان عباس ، دار الثقافة ،بيروت ، لبنان ،دط ، 1968 ، 3/ 143

(9) ابن دحية ،مصدر سابق ،ص 352

بمالقة، سنة ثمان وعشرين وخمسمائة [1]، وقد استقى السهيلي من هذا المعين نصيبه، فارتضاه شيخا له وأعطاه ما ما يستحق من تقدير وإكبار[2]، وقرأ النحو على يديه، فكانت منزلته عنده كمنزلة الخليل عند سيبويه والفارسي عند ابن جني.

2- أبو القاسم بن الأبرش: أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون الأبرش النحوي من أهل شنترين، تجول في بلاد الأندلس وغيرها معلما بالعربية، وكان رأسا في العربية واللغة،حفظ كتاب سيبويه، وتوفي بقرطبة سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة [3].

3- ابن الرماك: من أئمة النحو في الأندلس «أقرأ كتاب سيبويه وتخرج به أئمة، أخذ عن أبي عبد الله بن أبي العافية وأبي الحسن بن الأخضر وحمل عنه أبوبكر بن خير وأبوإسحاق بن ملكون وأبو بكر بن طاهر الخدب، توفي كهلا سنة إحدى وأربعين وخمسمائة»[4].

3- أبو بكر بن العربي: العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد الاشبيلي، ولد سنة ثمان وستين وأربعمئة، ورحل إلى المشرق وسمع من طراد الزينبي ونصر بن المقدسي، وتخرج بأبي حامد الغزالي وأبي بكر الشاشي وأبي زكريا التبريزي، وجمع وصنف وبرع في الأدب والبلاغة وبعد صيته، وكان متبحرا في العلم، ثاقب الذهن، موطأ الأكناف، كريم الشمائل[5]، ومن جملة من روى عنه أبو القاسم السهيلي.

تلاميذه: تتلمذ له خلائق لا يعدون كثرة نذكر منهم:

1- أبو علي الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأندلسي الاشبيلي، أحد من انتهت إليهم معرفة العربية في زمانه، ولد سنة اثنتين و ستين وخمسمائة، سمع من أبي بكر عبدالله بن زرقون، وأجاز له السلفي وكان أسند من بقي بالمغرب، وكان في العربية بحرا لا يجارى وحبرا لا يبارى ، قياما عليها واستبحارا فيها، تصدر لإقراء النحو نحو من ستين عاما، أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون[6]، وله شرح على المقدمة الجزولية صغير وكبير، وكتاب في النحو النحو سماه (التوطئة)، وبالجملة فإنه على ما يقال كان خاتمة أئمة النحو[7].

2- عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي: تلميذ السهيلي، قرأ القراءات عليه وعلى غيره، أتقن علوما وصار إماما في العربية، وله شرح جمل الزجاجي، ورد على ابن خروف منتصرا لشيخه السهيلي، مات سنة عشر وستمائة [8].

---

(1) ينظر مجد الدين الفيروز آبادي ،البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق: بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية ، صيدا،لبنان ،ط1 ،2001 ص85

(2) ينظرمحمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب،دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2001 ، ص 282

(3) ينظر جلال الدين السيوطي ،بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية ،صيدا،لبنان ،دط، دت ط ،1/ 557

(4) ينظر شمس الدين الذهبي،سير أعلام النبلاء،تحقيق:شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي،مؤسسة الرسالة،بيروت ،لبنان ،ط1985،1 ،20/ 175

(5) السيوطي ، طبقات الحفاظ ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1 ،1982، ص 468

(6) ينظر ابن قايماز الذهبي ، العبر في خبر من غبر،تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت ،الكويت،ط2 ،1948 ،5/ 186

(7) ينظر السيوطي ، بغية الوعاة ، مصدر سابق ، 225/2

(8) ينظر الفيروز آبادي ، مصدر سابق ، ص 132

3- ابن حوط الله الأندي: الحافظ الإمام محدث الأندلس، أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود بن عبدالرحمن بن سليمان بن عمر بن حوط الله الأنصاري الأندلسي الأندي، ولد سنة ستين وخمسمائة، أخذ العلم عن شيوخ أجلاء منهم السهيلي وابن بشكوال وابن مضاء وخلق كثير[1].

معاصروه: ممن عاصره نذكر :

1- ابن مضاء القرطبي: قاضي الجماعة، أبو العباس الجياني القرطبي، قرأ على ابن العربي الفقه، وكان له تقدم في علم العربية وآراء فيها وله «كتاب(المشرق في العربية) مفيد جدا، و(تنزيه القرآن عما لا يليق به من البيان) فناقشه ابن خروف ورده عليه ، وله آراء في العربية وشذوذ عن مألوف أهلها، ضمنها كتابه (الرد على النحاة)، ظاهري في النحو، توفي سنة 592هـ باشبيلية»[2].

2- ابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد الشهير بابن خروف الحضرمي الاشبيلي« إمام النحو واللغة، أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي بكر بن طاهر، وله مصنفات مفيدة منها شرح الكتاب وهو جليل سماه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)،و شرح جمل الزجاجي ، وكتاب في الفرائض، وله ردود في العربية على أبي زيد السهيلي وابن ملكون وابن مضاء، وعني بالرد حتى على أبي المعالي الجويني في تصانيفه، ورد الناس عليه لأنه لم يصب شاكلة المراد، توفي سنة تسع وستمائة »[3]، ووصفه ابن كثير بأنه كان « نحويا ماهرا ومحققا مدققا، فكان بذلك إماما للعربية في عصره، كما كانت العربية صناعته وبضاعته»[4].

مذهبه الفقهي:

كان أبو القاسم السهيلي مالكي المذهب، فقد« قرأ الموطأ تفقها وعرضا »[5]، وظل كذلك طيلة حياته فلم يتحول عنه على الرغم من أنه كان يعيش تحت لواء الدولة الموحدية التي اتخذت الظاهرية في الفقه مذهبا، ويمكن تعليل ذلك بأن المذهب الظاهري آنذاك كان لا يزال معتدلا ولم يصل إلى ذروة التطرف إلا في عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الذي قاد ثورة عارمة على المذاهب الفقهية المشرقية وآزره في هذه الثورة ابن مضاء القرطبي في محاولته رد نحو المشارقة عليهم، فالإمام السهيلي عاش في عهد مؤسس الدولة الموحدية عبد المؤمن بن علي المتوفى سنة 558هـ ، الذي« كان مؤثرا لأهل العلم، محبا لهم، محسنا إليهم، يستدعيهم من البلاد إلى الكون عنده والجوار بحضرته، ويجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم»[6]، موصوفا بحبه لأهل العلم والإحسان إليهم ،كما عاش في عهد ابنه يوسف المتوفى سنة 580هـ ، والذي كان أعرف الناس كيف تكلمت العرب، وأحفظهم لأيامها، كما كان يحفظ صحيح البخاري وكان له اتساع في حفظ اللغة، وتبحر في علم النحو، وغامض مسائله[7]، كما كان باحثا عن العلماء من أهل النظر، محسنا إليهم، فلا عجب بعد كل ما

---

(1) ينظر لسان الدين بن الخطيب ، مصدر سابق ، 1/ 504- 505

(2) الفيروز آبادي ، مصدر سابق ، ص 40

(3) المصدر نفسه ، ص 128

(4) ابن كثير، مصدر سابق ، 53/3

(5) ابن دحية ، مصدر سابق ، ص 349

(6) عبد الواحد المراكشي ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق: محمد سعيد العريان،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،الجمهورية العربية المتحدة ،دط، دت ط،ص 269

(7) ينظر عبد الواحد المراكشي ، مصدر سابق ، ص 309

قلنا عن علم هذين الحاكمين وإحسانهما للعلماء أن يستدعى السهيلي – وهو المالكي المذهب- إلى حضرة صاحب مراكش يوسف بن عبد المؤمن سنة ثمان وسبعين وخمسمائة ، فأقام بها نحو ثلاث سنين ثم توفي بها، وذلك بعد عام واحد من وفاة يوسف بن عبد المؤمن، أي في خلافة ابنه يعقوب الذي بلغ التطرف الظاهري في الفقه والنحو أوجه في عهده، فقد تزعم ابن مضاء الثورة الظاهرية على النحو المشرقي وأصوله من عامل وقياس وتعليل، ولم يكن الإمام السهيلي على الرغم من وفاته ليسلم من ذلك الهجوم، فقد قال عنه ابن مضاء مؤاخذا له على إيغاله في التعليل:« وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي- على شاكلته- رحمه الله- يولع بها، ويخترعها ويعتقد أن ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها»[1] .

رحلاته: لم يغادر السهيلي الأندلس ،فقد طاف في أرجائها، مغترفا من منابع معارفها، فقد قرأ في موطنه مالقة القرآن الكريم والعربية ، إذ أخذ عن جلة مقرئيها ونحاتها، ثم رحل إلى اشبيلية فأخذ التفسير والحديث والأصول والنحو عن نوابغ علمائها[2]، كما رحل إلى قرطبة وسبتة وأخذ عن أعلامهما، كما دخل غرناطة، وكان كثير التأميل والمدح لأبي الحسن بن أضحى قاضيها وريسها[3]، وأخيرا حط عصا الترحال بمراكش معلما، ولم يقم بها سوى ثلاثة أعوام إذ وافاه الأجل على إثرها ودفن بحضرتها.

مكانته اللغوية والنحوية: شهد له علماء عصره بالتمكن في علوم الرواية، كما شهدوا له بسعة الأفق في علوم الدراية، فكان جامعا بينهما، إذ قال عنه لسان الدين بن الخطيب أنه « كان مقريا مجودا، متحققا بمعرفة علوم التفسير، غواصا على المعاني البديعة، ظريف التهدي إلى المقاصد الغريبة، محدثا واسع الرواية، ضابطا لما يحدث به، حافظا متقدما، ذاكرا للأدب والتواريخ والأشعار والأنساب ، مبرزا في الفهم، ذكيا، أديبا، بليغا، شاعرا مجيدا ، نحويا، عارفا، بارعا ، يقظا ، يغلب عليه علم العربية والأدب »[4]، كما اعتبروه مقدما في إقامة علل النحو والتصريف فقال ابن دحية: « وكان –رحمه الله–أقام للتصريف وعلل النحو برهانا، وتيم ألبابا وأذهانا، فترشف من ماء العربية أتي مزنه، وتبوأ من أكنافها كل سهله وحزنه، وأفاض على الطلبة من سجله، وجلب على النحاة بخيله ورجله»[5].وقال عنه ابن كثير:« وقرأ القراءات واشتغل وحصل حتى برع وساد أهل زمانه بقوة القريحة وجودة الذهن وحسن التصنيف، وذلك من فضل الله تعالى ورحمته، وكان ضريرا مع ذلك»[6]،

ووصفه السيوطي بأنه « كان صاحب اختراعات واستنباطات »[7].

وتشهد له أيضا بعمق الفهم ورسوخ القدم في النحو تلك المناظرات التي جرت بينه وبين ابن خروف والتي بثها السيوطي في ثنايا الأشباه والنظائر[8].

---

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 2006 ، ص 137

(2) ينظر شهاب الدين المقري ، مصدر سابق ، 401/3

(3) ينظر لسان الدين بن الخطيب ، مصدر سابق ،3/ 479

(4) المصدر نفسه ، 477/3

(5) ابن دحية ، مصدر سابق ، ص351

(6) ابن كثير ، مصدر سابق ، 318/11

(7) السيوطي ، بغية الوعاة ، مصدر سابق ، 81/2

(8) ينظر جلال الدين السيوطي ، الأشباه و النظائر في النحو ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط ،3 / 166- 172

وكما كان السهيلي في العربية والنحو بارعا، فقد كان للشعر مجيدا،فقد ذكر له تلميذه ابن دحية قصيدة، كان يدعو الله بها، و يرتجي الإجابة فيها:

يا من يرى ما في الضميـر ويسمع أنت المعد لكل ما يتوقع

يا من يرجى للشدائد كلـها يا من إليه المشتكى والمفـزع

يا من خزائن رزقه في قـول كن امنن فإن الخير عندك أجمع[1]

آثاره::

صنف الإمام السهيلي في السيرة وفي الفقه والحديث واللغة والنحو كتبا تشهد بغزارة علمه وسعة فهمه، ومن مصنفاته نذكر:

1-كتاب الروض الأنف والمشرع الروى فيما اشتمل عليه كتاب السيرة واحتوى:

وبه اشتهر السهيلي، يقول ابن كثير:« وله الروض الأنف ويذكر فيه نكتا حسنة على السيرة لم يسبق إلى شيء منها أو إلى أكثرها »[2]، وقد سمعه عليه ابن دحية وأنشده القصيد الذي أوله:

من سره أن يشيم الطرف من شرف في روضة جمة الأزهـار والطرف

فناظر القلب أولى أن ينزهـه من المعارف وسط الروضة الأنف

فقد لاحت لذي لب أزاهـرها وقد دعت لجناها كف مقتطف[3]

ومما نقله صاحب كشف الظنون في معرض حديثه عن هذا الكتاب :« ...قال فإني انتحيت في هذا الإملاء بعد الاستخارة إلى إيضاح ما وقع في سيرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التي سبق إلى تأليفها أبو بكر محمد بن إسحاق المطلبي ولخصها عبد الملك بن هشام المغافري النسابة مما بلغني علمه ويسر في فهمه من لفظ غريب أو إعراب غامض أو كلام مستغلق أو نسب عويص، قال وكان بدء إملائي هذا الكتاب في محرم سنة تسع وستين وخمسمائة وكان الفراغ منه في جمادى الآولى من ذلك العام، تحصل فيه من فوائد العلوم والآداب وأسماء الرجال والأنساب ومن الفقه الباطن اللباب وتعليل النحو وصنعة الإعراب ما هو مستخرج من نيف على مائة وعشرين ديوانا أونحوها، واختصره عز الدين بن جماعة وسماه نور الروض عليه حاشية لقاضي القضاة يحي المناوي المتوفى سنة 812هـ »[4].

2-كتاب نتائج الفكر في النحو:

ذكره ابن كثير وابن الخطيب وابن خلكان والفيروز آبادي والسيوطي في البغية وطبقات الحفاظ وكذا ابن دحية إذ قال : « وأملى علي –رحمه الله-كتاب (نتائج الفكر) وهو من عجائب الدهر»[5]، أما صاحب

---

(1) ينظر ابن دحية ،مصدر سابق ، ص 354

(2) ابن كثير ، مصدر سابق ، 11/ 318

(3) ينظر ابن دحية ، مصدر سابق ، ص 358

(4) حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، 1992 ، 917/1

(5) ابن دحية ، مصدر سابق ، ص 360

شذرات الذهب فسماه (نتائج النظر)،وأما صاحب كشف الظنون فسماه (نتائج الفكر في علل النحو) وذلك في معرض حديثه عنه إذ قال:« نتائج الفكر في علل النحو للشيخ الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي [...]، أوله الحمد لله نفتتح كلامنا [...]، نذكر فيه الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب، فرتبته على ترتيب أبواب كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي »[1]، ولأهمية ماجاء في هذا الكتاب من نتائج فكر وخلاصة نظر، ومباحث لغوية ونحوية مبينة لأسرار آيات قرآنية، فقد كثرت نقول العلماء منه، ومن يقرأ كتاب (بدائع الفوائد) لابن القيم يجد أن اسم السهيلي قد تردد فيه كثيرا، بل إنه ينقل مسائل نحوية برمتها من نتائج الفكر، مما يدل على إعجاب بآرائه وتأثر بها [2].

3- كتاب الإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام:

ذكره ابن كثير والسيوطي وابن خلكان والفيروز آبادي وابن العماد الحنبلي وابن الخطيب وابن دحية إذ قال: « وأملى علي كتاب التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام »[3]، كما ذكره صاحب كشف الظنون قائلا:« التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام للشيخ الإمام أبي القاسم السهيلي مختصر أوله الحمد لله الذي علم لآدم الأسماء [...]قصد فيه ذكر ما في القرآن ممن لم يسم لما له اسم علم قد عرف عند نقله الأخبار [...]، وعليه استدراك لمحمد بن علي بن محمد البلنسي الغرناطي المتوفى سنة 636هـ وذيل عليه تلميذ من تلامذته ابن عساكر بكتابه المسمى بالتكميل و الإتمام »[4].

4- كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية:

ذكره ابن الخطيب والفيروز آبادي، قال السهيلي في مقدمة هذا الكتاب : « وبعد فإن علم الفرائض علم شريف قرآني، لا يشتغل به إلا عالم رباني [...] ثم إني نظرت فيما بينه الله سبحانه في كتابه من حلال وحرام وحدود وأحكام فلم نجده افتتح شيئا من ذلك بما افتتح به آية الفرائض ولا ختم شيئا من ذلك بما ختمها به»[5].

5- مسألة رؤية الله تعالى في المنام ورؤية النبي عليه الصلاة والسلام:

ذكرها السيوطي في البغية وابن خلكان والعماد الحنبلي وكذا ابن دحية إذ قال :« وسمعت عليه مسألة رؤية الله تعالى في المنام ورؤية النبي عليه أفضل الصلاة وأشرف السلام »[6].

5-مسألة السر في كون الدجال أعور:

ذكرها ابن كثير والسيوطي في طبقات الحفاظ وابن خلكان وابن دحية إذ قال : « وأملى علي السر في الأعور الدجال »[7].

---

(1) حاجي خليفة ، مرجع سابق ، 1924/2

(2) ينظر أحمد ماهر البقري ، ابن القيم اللغوي ، منشأة المعارف ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ط ، ص62

(3) ابن دحية ، مصدر سابق ، ص 359

(4) حاجي خليفة ، مرجع سابق ، 1/ 421

(5) أبو القاسم السهيلي،الفرائض وشرح آيات الوصية ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الفيصلية ،مكة المكرمة ،السعودية ،ط2 ،1984، ص 27

(6) ابن دحية ، مصدر سابق ، ص 359

(7) ابن دحية ، مصدر سابق ، ص 359

6- كتاب الأمالي:

لم يشر إليه أحد من المترجمين له سوى ابن دحية ،ولعله الذي يقصده بقوله إذ قال :« وسمعت كثيرا من أماليه التي أملاها في معاني الكتاب العزيز وأنواره،ودقائق النحو أو أسراره، وغوامض علم الأصول وأغواره »[1].

وقد ذكر له تلميذه ابن دحية رسائل أخرى لم يذكرها غيره ، ومنها رسالة في تفسير قول النبي عليه الصلاة والسلام: "﴿ قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن"، وكلامه على قوله تعالى : ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه﴾، وكلامه على قول الله جل وعلا: ﴿يتفيأ ظلله عن اليمين والشمال﴾، وكلامه على "سبحان الله" بإعرابها وشرحها [2].

-كما ذكر بعض من ترجم للسهيلي أن له شرحا على جمل الزجاجي لم يتمه، ومنهم السيوطي في البغية والفيروزآبادي وحاجي خليفة، وما يلاحظ هو أن من ذكر له شرح الجمل لم يذكر نتائج الفكر إلا الفيروزآبادي وصاحب كشف الظنون فقد ذكراهما معا، والغريب أن ابن دحية، وهو تلميذه المقرب، والذي أحصى جميع مسموعاته ومروياته، وأشار إليها جميعها في كتابه (المطرب من أشعار أهل المغرب) لم يكن ليغفل عن ذكر (شرح الجمل) وإن لم يتمه، فقد ذكر النتائج فقط، ولم يذكر أن له شرحا على الجمل ، وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن شرح الجمل الذي لم يتمه ماهو إلا نتائج الفكر، ويمكن تعضيد هذا الرأي بعدة أدلة أخرى منها:

- ذكر السيوطي في (بغية الوعاة) أن له شرحا على الجمل لم يتمه، ولم يذكر نتائج الفكر، ونحن نعلم أن السيوطي قد أحصى في كتابه عددا لا حصر له من النحويين ومصنفاتهم ، فلم يكن ليخفى عليه-والحال كذلك- أمر نتائج الفكر، فلا يكون الشرح المذكور إلا النتائج.

- ذكر أغلب من ترجموا للسهيلي أن له نتائج الفكر ولم يذكروا شرح الجمل ، أما القلة التي ذكرت شرح الجمل فلم تشر إلى نتائج الفكر، ماعدا الفيروز آبادي وحاجي خليفة اللذين ذكراهما معا.

- اتبع السهيلي نفس ترتيب أبواب جمل الزجاجي (باب أقسام الكلام ، باب الإعراب ، باب الأفعال ، باب النعت ، باب العطف ، باب التوكيد)، ولكنه توقف في باب الاشتغال، أفلا يكون هذا شرحا على الجمل لم يتمه ؟

- غالبا ما يبدأ السهيلي أبوابه ومسائله بقول الزجاجي في الجمل ، ثم يتبعه بالشرح، فيؤيده أو يخالفه ، ونلاحظ أحيانا أنه يستغني عن عبارة الزجاجي، وكذا فعل ابن عصفور نفسه في شرحه للجمل إذ اكتفى بإيراد عبارة الزجاجي في الأبواب الثلاثة الآولى (باب أقسام الكلام، باب الإعراب ، باب معرفة علامات الإعراب) ، ثم استغنى عن قول الزجاجي، حتى لتظن أن الكتاب مصنف مستقل وليس شرحا ومع ذلك فهو شرح للجمل ، فابن عصفور « لم يحرص في شرحه، كما هي عادة شراح المتون على إيراد المتن(متن الجمل) ثم يعرض له بالشرح، بل إنه- فيما عدا الأبواب الثلاثة الآولى- أهمل نص الزجاجي إهمالا يكاد أن يكون تاما، فلا يورد من عبارته شيئا إلا في معرض مخالفته له في رأي أو مسألة حتى يكاد القاريء يحسب أنه لا يقرأ شرحا لكتاب الجمل، بل مصنفا

---

[1] المصدر نفسه ، ص 353

[2] ينظر المصدر نفسه ، ص 360

مبتكرا من مصنفات النحو »[1] ، أما في نتائج الفكر فنجد قول الزجاجي يتصدر عدة أبواب منها (باب أقسام الكلام ، مسألة في بعض علامات الأسماء ،التصغير، الإضافة ، باب معرفة علامات الإعراب ، مسألة في علامات الإعراب ، مسألة في أحرف المضارعة، باب الفاعل والمفعول به ، مسألة تقديم الفاعل ، مسألة في ياء التكلم والنون ، مسألة في المبهمات ، مسألة العامل في النعت...إلخ)، فإذا لم يكن هذا شرحا، فما الشرح إذن؟

– ودليل آخر يستنتج من ثنايا الكتاب ذاته ، إذ قال في "مسألة ما يؤكد من الأفعال بالمصادر ومالا يؤكد":

« ولعلنا نستوفي مسألة أحببت في باب حبذا إن شاء الله تعالى »[2]، وقال في أحد الفصول أيضا:

« وسيأتي استقصاء هذا الفصل والبحث عليه في باب التعجب إن شاء الله تعالى»[3]، ولا شك أن كلا البابين لم يصل إليهما لأن العمر لم يمهله فتوقف في باب الابتداء، فقد قال السهيلي نفسه:« ومقصدنا أن نرتبها على أبواب كتاب الجمل لميل قلوب الناس إليه وقصرهم الهمم عليه »[4]، وإذا عدنا إلى ترتيب أبواب الجمل فإننا نجد أن بابي التعجب وحبذا يقعان بعد باب الابتداء.

---

(1) ابن عصفور الاشبيلي ،شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،1998 ، 12/1

(2) أبو القاسم السهيلي ،نتائج الفكر في النحو ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1992، ص280

(3) المصدر نفسه ، ص 253

(4) المصدر نفسه ، ص 27

أصول النحو في تراث السهيلي

المبحث الأول: أدلة النحو

1/النقل

2/ القياس

3/ استصحاب الحال

المبحث الثاني: خصائص التعليل النحوي

1/العلة

2/ العامل

الفصل الأول: أصول النحو في تراث السهيلي:

لقد أرسى النحاة الأوائل دعائم النحو العربي أصولا ومصادرا، جاعلين إياها سندا يستندون عليه في الاحتجاج لآرائهم النحوية، مستمدين منها كثيرا من أحكامهم و قواعدهم.

فالنحاة كان لهم منهج متميز في استنباط قواعد النحو وضبط أحكامه تمثل في اعتماد أدلة تتمثل في السماع والقياس و استصحاب الحال، محتذين في ذلك حذو علماء أصول الفقه ،لأن أصول العربية محمولة على أصول الشريعة ،و النحو معقول من منقول والفقه كذلك على حد تعبير السيوطي.

وكما كان للنحاة ذلك المنهج الخاص في تعضيد أحكام النحو فقد اتخذوا من النصوص سواء أكانت قرآنية أم حديثية أم شعرية أم نثرية مصادر اقتبسوا منها قواعدهم وملاحظاتهم النحوية ، فالقرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، والحديث الشريف ، وكلام العرب شعره ونثره جميعها كانت مصادر استقى منها النحاة آراءهم النحوية و إن اختلفوا في توظيفها بحسب انتمائهم المذهبي و الزمني.

ومثلما أولى النحويون الأول عناية كبيرة للنقل فإنهم لم يكونوا ليغفلوا دور العقل في استنباط وتعليل كثير من الأحكام النحوية.

وقد سار النحاة المتأخرون سواء في المشرق أم في المغرب على نهج أسلافهم في اعتماد تلك الأصول ومن هؤلاء نذكر الإمام أبا القاسم السهيلي الذي جمع بين الرواية والدراية ، فإلى أي مدى كان اعتماد السهيلي على تلك الأصول في استنباط قواعد النحو؟ وهل كان له منهج خاص تفرد به في التعامل مع تلك الأصول النقلية و العقلية؟

المبحث الأول:أدلة النحو:

1/السماع:

يعتبر السماع من أهم أدلة النحو بل هو مقدم عليها جميعا، فقد عرفه السيوطي بقوله:« هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه و سلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا »[1] ، وعرفه ابن الأنباري بقوله: « هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذا من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذا في كلامهم...» [2].

ولقد اعتد الإمام أبو القاسم السهيلي بهذا الأصل في تعضيد آرائه النحوية، فكثيرا ما نجد في مصنفاته عبارات من مثل قوله: «وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع»[3] ،وقوله: « والقياس والسماع يعضده» [4]، وكذا قوله : « فإذا لم يكن مسموعا وكان بالقياس مدفوعا، فأخلق به أن يكون باطلا ممنوعا» [5]، بل إنه يرى أن السماع أهم من القياس فيقول « ولكن النص أقطع من القياس وأرفع للشك والالتباس» [6]. ومن الأدلة النقلية التي اعتد بها في تأصيل نظراته النحوية نذكر : القرآن الكريم و قراءاته و الحديث الشريف ثم كلام العرب المنظوم والمنثور.

1/1 القرآن الكريم وقراءاته:

---

(1) جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح ، مطبعة الجريسي، القاهرة ،مصر، ط2 ،2001، ص96

(2) محمد سالم صالح ،أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) نقلاعن لمع الأدلة لابن الأنباري ، دار السلام ،القاهرة ،مصر،ط1 ،2006 ، ص152

(3) أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 250

(4) المصدر نفسه ، ص 150

(5) ينظر المصدر نفسه ، ص 327

(6) أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 328

إن القرآن الكريم أهم الأصول السماعية التي اعتمدها النحاة في الاستدلال للقواعد النحوية ، إذ أن «كلامه- عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه» [1]، فهو« النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة فليس هناك شك في أنه ذروة الفصاحة العليا في أنقى أصالتها» [2] ، وهذا ما جعل الإمام السهيلي يجعل القرآن الكريم أول الأصول السماعية في الاستشهاد، ويكفي لتوكيد ذلك ما ورد في مصنفاته المختلفة سواء كانت في النحو أم في غيره من نظرات نحوية اتخذت من النص القرآني سندا لها يقويها ويعضدها، فقد بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها نحو أربعمائة وخمس عشرة آية، ولم يكن القرآن الكريم في نظر السهيلي مجرد أصل سماعي للاحتجاج للأحكام النحوية، ولكنه كان أيضا نصا يحوي أسرارا بديعة ، حيث نظر السهيلي من خلاله إلى اللغة نظرة عميقة تمكنت من الكشف عن دقائق النظم القرآني واستعمالاته النحوية، فلا تخلو كلمة في القرآن الكريم من الحكمة، ويكفي للإحاطة بذلك أن نتأمل حديثه في قوله عز وجل:﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [3] إذ قال : « نصب الأول لأنه لم يقصد الحكاية، ولكنه جعله قولا حسنا، وسماه سلاما لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأنس، وحكى عن إبراهيم عليه السلام قوله فرفع بالابتداء وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفعه،ونصب ذلك إشارة لطيفة وفائدة شريفة وهو أن السلام من دين الإسلام،والإسلام ملة إبراهيم عليه السلام، وقد أمرنا بالإتباع والاقتداء به، فحكى لنا قوله ولم يحك لنا قول أضيافه، إذ لا فائدة في تعريف كيفيته و إنما الفائدة في تبيين قول إبراهيم وكيفية تحيته ليقع الاقتداء به، وأخبر عن قول الأضياف على الجملة لا على التفصيل وعن قول إبراهيم مفصلا محكيا لهذه الحكمة » [4].

وتظهر لنا تأملاته في النص القرآني أيضا من خلال قوله : « وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله -عز وجل- ومرقاة إلى تدبره، كقوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [5]، فجاء بلام الجحود حيث كان نفيا لأمر متوقع وسبب مخوف في المستقبل ثم قال تعالى:﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[6] فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم العموم في الأحوال، لا يخص مضيا من استقبال، ومثله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى﴾ [7] ثم قال عز وجل: وجل:﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى﴾ [8]، فالحظ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى»[9]، كما أن السهيلي يجعل للاستعمال القرآني القول الفصل في التفريق بين صيغ صرفية رآها النحاة متفقة المعاني في

---

(1) عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب،تحقيق:عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة ،مصر، ط4 ،2000 ، 9/1
(2) عفاف حسانين ، في أدلة النحو ، المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،مصر، ط1 ، 1996، ص 15
(3) الذاريات ، من الآية 25
(4) أبو القاسم السهيلي ،نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 319
(5) الأنفال ، من الآية 33
(6) الأنفال ، من الآية 33
(7) هود ، من الآية 117
(8) القصص ، من الآية 59
(9) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 107

حين هي مختلفة المعاني، فهو يفرق بين صيغتي مفعل وفعل قائلا:« ولا فرق عند النحويين بين مفعل في هذا الباب وفعل نحو مضرب وضرب،ومنام ونوم وكذلك هما في التعدية سواء نحو: ضرب زيد عمرا، ومضرب زيد عمرا، و أما في حكم البلاغة و العلم بجوهر الكلام فلا سواء، فإن المصدر إذا حددته قلت ضربة ونومة،ولا يقال مضربة ومنامة فهذا فرق، وفرق آخر تقول: ما أنت إلا نوم و إلا سير إذا قصدت التوكيد ولا يجوز: ما أنت إلا منام وإلا مسير، ومن وجهة النظر أن الميم لم تزد إلا لمعنى زائد كالزوائد الأربعة في المضارع، وعلى ما قالوه تكون زائدة لغير معنى فإن قلت: فما ذاك المعنى الذي تعطيه الميم؟ قلنا: الحدث يتضمن زمانا ومكانا وحالا، فالمذهب عبارة عن الزمان الذي فيه الذهاب،وعن المكان أيضا فهو يعطي معنى الحدث وشيئا زائدا عليه وكذلك إذا أردت الحدث مقرونا بالحالة والهيئة التي يقع عليها قال الله سبحانه:﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1]، فأحال على التفكر في هذه الحالة المستمرة على البشر ثم قال في الآية الأخرى:﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [2] ، ، ولم يقل منام لخلو هذا الموطن من تلك الحالة وتعريه من ذلك المعنى الزائد في الآية الأخرى، ومن لم يعرف جوهر الكلام لم يعرف إعجاز القرآن»[3].

فالسهيلي كان ذا منهج متميز فعلا في التعامل مع القرآن الكريم وقراءاته، متأملا لبدائع استعمالاته النحوية إذ كان له موقف من القراءات متواترها وشاذها يتمثل في قبولها جميعا، « فهو يتقبلها ، ويعتمد عليها في توجيهه و يحتج لها، ولم يخرج في هذا عن مذهب أهل الأندلس»[4]، فقد كان لنحاة الأندلس موقف خاص من القراءات القراءات خالف ما كان عليه سابقوهم من رفضها ورمي القراء بالخطأ والوهم ، « فلم يؤثر عن أحد من نحاة الأندلس أنه رد إحدى القراءات الشاذة أو توقف في الأخذ بها أو اعتبارها حجة يستند إليها في تأصيل قواعد اللغة نحوها وصرفها وأصواتها »[5]، فكان كل من ابن مالك وأبي حيان يردان على من وصف قراءة بالضعف واللحن.

فقد أجاز الإمام السهيلي قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [6] فقال: « قرأ ابن مسعود مسعود وعطاء﴿ يسألونك الأنفال﴾، وقرأت الجماعة﴿يسألونك عن الأنفال﴾ والمعنى صحيح في القراءتين لأنهم سألوها وسألوا عنها لمن هي»[7]، كما استدل على جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين بقراءة أبي عمرو لقوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [8] بحذف التنوين من (أحد)[9] ، حيث زعم أن العرب لم تكن تصل مثل

---

(1) الروم ، من الآية 23

(2) البقرة ، من الآية 255

(3) أبو القاسم السهيلي،الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ،تحقيق:طه عبدالرؤوف سعد،دار الفكر ،بيروت ،لبنان ،دط ،دت ط، 129/3

(4) محمد إبراهيم البنا، السهيلي و مذهبه النحوي ، دار البيان العربي،جدة ، السعودية ط1، 1985، ص 251

(5) عبدالقادر رحيم الهيتي، ، مرجع سابق ،ص 150

(6) الأنفال ، من الآية 1

(7) أبو القاسم السهيلي،الروض الأنف ، مصدر سابق ،79/3

(8) الإخلاص ، الآية 1

(9) ينظر أبو القاسم السهيلي ،الروض الأنف ، مصدر سابق ، 2/ 11

هذا، أما ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي فكانوا يقرأون (أحد) بالتنوين[1]، كما أجاز في الكلام تسكين المضارع المتصل بضمير الجمع اعتمادا على قراءة أبي عمرو فذكر أنه قد روي عنه أنه كان يقرأ : ﴿يأمركم﴾[2]،﴿ينصركم﴾[3]،ولا يبعد أن يكون جائزا في الكلام[4]، واحتج لهذا أيضا بقول امريء القيس :

: فَالْ ْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْر مُسْتَحْقِب [5]

وقد وجه بإحدى القراءات القرآنية أيضا قول حسان:

مَا البَحْرُ حِينَ تَهُب الر يحُ شَامِيةً فَيَغْطَئِلُ وَ يَرْمِي العِيرَ بِالزُّبَدِ[6]

فقال: «وأصل هذه الكلمة من الغيطلة، وهي الظلمة، وأصلها يغطال مثل:يسواد، لكنه همز الألف لئلا يجتمع ساكنان، و إن كان اجتماعهما في مثل هذا الموضع حسنا كقوله تبارك و تعالى:﴿ وَلَا الضّالّين﴾[7]، ولكنهما في الشعر لا يجتمعان إلا في عروض واحدة من المتقارب، ومع هذا فقد قرأ «أيوب بن أبي تميمة السختياني﴿ وَلَا الضّأّلّين﴾ بهمزة مفتوحة، وقرأ عمرو بن عبيد﴿إِنْس ٌقَبْلَهُمْ وَلَا جَأَنّ﴾[8]»[9]، فقراءة السختياني تتمثل في أنه أنه قرأ قول الله تعالى ﴿ وَلَا الضّأّلّين﴾ « بهمزة غير ممدودة، كأنه فر من التقاء الساكنين ، وهي لغة حكى أبو زيد قال:سمعت عمرو بن عبيد يقرأ:﴿ فَيَوْمَئِذ لَا يسْأَل عَنْ ذَنْبِه إِنْس ٌوَلَاجأن﴾[10]، فظننته قد لحن، حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة، قال أبو الفتح: وعلى هذه اللغة قول كثير:

إذا ما العوالي العبيط احمأرت »[11] ، فمن الواضح أن السهيلي يوجه بيت حسان بهاتين القراءتين.

و إذا كان السهيلي قد احتج بالقراءات فهو يحتج لها، يقول عند بيت حماس بن قيس:

إذ ا فَر صَفْوَانُ وَ فَر عِكْرِمَه وَ ابُو يَزِيد قَائم كالموتمه[12]

« و قوله: و ابو يزيد بقلب الهمزة من (ابو) ألفا ساكنة فيه حجة لورش حيث أبدل الهمزة ألفا ساكنة وهي متحركة، و إنما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين»[13].

---

(1) ينظر أبوعلي الفارسي،الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي ،دار المأمون للتراث ، دمشق ،سوريا ، ط1، 1993 ، 6/ 454

(2) البقرة ، من الآية 67

(3) آل عمران ، من الآية 160

(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق 4 /77

(5) ديوان امريء القيس ، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي ،دار المعرفة ، بيروت ، لبنان،ط1 ، 2004 ، ص 141

(6) ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق: عبد مهنا ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، ط4 ،2004 ،ص 70

(7) الفاتحة ، من الآية 7

(8) الرحمن ، من الآية 74

(9) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،4/ 22

(10) الرحمن ، الآية 39

(11) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي و محمد رضوان عرقسوسي،مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ، ط1 ، 2006 ، 1/ 233

(12) ينظر ابن هشام البصري ، سيرة النبي ﷺ ، تحقيق: مجدي فتحي السيد ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، مصر ، ط1 ، 1995 ، 4/ 29

(13) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 4/ 102

إلا أن ما يلاحظ هو أنه قد خطأ بعض القراءات ومنها قراءة ابن عامر لقوله تعالى:﴿لإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[1]، فقال: « ولم تكن هذه القراءة صحيحة»[2]، إذ قرأها ابن عامر ﴿لِإِئْلَافِ قُرَيْشٍ﴾ مهموزا مختلسا بلا ياء ، وهذه إحدى ثلاث قراءات وهي « "لِإِيْلَافِ" بياء ساكنة بعد اللام لأبي جعفر، و"لِئِلاَفِ" بحذف الياء ابن عامر، و "لِإِيلاَفِ" بإثبات الهمزة و الياء للباقي »[3]،كما كان هذا موقفه أيضا من قراءة من قرأ بالرفع قوله

تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[4]، فقال:« ألا ترى كيف أجمع القراء على نصبه ودل ذلك على

قبح الرفع فيه »[5]، فقد ذكر القرطبي أن قراءة العامة بالنصب، وقرأ أبو السمال (كل) بالرفع على الابتداء[6].

وليس فيما تقدم تناقض إذ رأينا بداية أن الإمام السهيلي يقبل القراءات جميعها متواترها وشاذها ثم رأيناه يرفض بعض القراءات، ورفعا لهذا التناقض نقول إنه لم يكن يقبل جميع القراءات إلا ما وافق منها وجها من وجوه العربية، فهو إذن يتخذ موقفا وسطا، فمعياره لقبول أي قراءة هو موافقتها لوجوه العربية، وتلك الوسطية نجدها أيضا في موقفه من الحديث النبوي الشريف.

فالإمام السهيلي قد اتخذ من القرآن الكريم و قراءاته مصدرا استقى منه أحكامه النحوية، فالقرآن الكريم عنده ليس أصلا يجب الاستناد إليه في الاحتجاج للقواعد النحوية فحسب بل هو منبع من منابع الإعجاز يجدر بالنحوي استمداد قواعده منه ، فالسهيلي خالف غيره من النحاة بجعله القرآن حكما على القواعد لا القواعد حكما على القرآن الكريم، « إذ لم يخضع النص القرآني في تراكيبه لما توصل إليه النحاة من قواعدهم بل جعله الأصل الذي يقاس عليه»[7].

ومن أمثلة الأحكام النحوية التي استنبطها من القرآن الكريم :

- أنه يجيز مجيء الحال جامدا [8]، مستدلا بقوله تعالى :﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [9].

---

(1) قريش ، الآية 1

(2) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،1/ 76

(3) شهاب الدين بن الجزري ، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان،ط2 ،2000،ص 331

(4) القمر ، الآية 49

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 336

(6) ينظر القرطبي ، مصدر سابق ، 20/ 105

(7) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ،مرجع سابق ، ص 249

(8) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص310

(9) غافر ، من الآية 67

– يجيز حذف المنعوت إن وجد ما يدل عليه ، ويستدل بقوله تعالى:﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾[1] ، وذلك لدلالة الذرية على الموصوف بالصفة.

– يجيز عطف الفعل على الاسم إذا كان هذا الاسم في معنى الفعل[2]، ويستدل بقوله تعالى: ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [3].

– يرى أن (كل) إذا كانت مقطوعة عن الإضافة مفردة مخبرا عنها فحقها أن تكون ابتداء ويكون خبرها جمعا، ولا بد من مذكورين قبلها لأنها إن لم يذكر قبلها جملة ولا أضيفت إلى جملة بطل معنى الإحاطة فيها، ولم يعقل لها معنى، وإنما وجب أن يكون خبرها جمعا لأنها اسم في معنى الجمع ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى :﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[4]،وقوله تعالى:﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [5]، وقوله جل شأنه ﴿كُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [6]، أما إذا كانت مضافة إلى ما بعدها في اللفظ فيكون خبرها مفردا [7]، وقد استدل على ذلك أيضا أيضا بقوله تعالى:﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [8]، فلم يقل فانون،كما قال عز وجل:﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾[9].

كما يرى السهيلي أن هناك مقتضيات للتقديم في الكلام،إذ أن « العرب يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم و يعنيانهم، هذا لفظ سيبويه، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين، فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى؟ »[10]، فتلك المقتضيات تتمثل عنده في خمسة أمور يستنتجها من خلال تأملاته في النص القرآني وهي [11]: إما بالزمان كـ﴿ عَادٌ وَثَمُودَ﴾ [12] و﴿ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[13]، وإما بالطبع نحو﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [14]،و إما بالسبب

---

(1) الصافات ، من الآية 113
(2) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 247
(3) الملك ، من الآية 19
(4) الأنبياء ، من الآية 33
(5) الأنبياء ، من الآية 93
(6) الأنفال ، من الآية 54
(7) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 218- 219
(8) الرحمن ، الآية 26
(9) الروم ، من الآية 26
(10) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 209
(11) ينظر المصدر نفسه ، ص 209- 210
(12) التوبة ، من الآية 70
(13) الأنعام ، من الآية 1
(14) فاطر ، من الآية 1

نحو﴿كُلّ أَفّاك أَثِيم﴾ [1] لأن الإفك سبب الإثم، وإما بالرتبة نحو قوله تعالى:﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلّ ضَامِر﴾ [2]،وإما بالفضل نحو قوله تعالى:﴿مِن النّبِيّينَ وَالصّدّيقِينَ﴾[3].

وتأبى شخصية السهيلي المفسر الفقيه إلا أن تبرز وخاصة في توجيهه لإعراب (من) الموصولة في قوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النّاس حِجّ الْبَيْت مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾ [4] فرأى أنها بدل بعض من الكل لا فاعل بالمصدر كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة الذين رأوا أن تقدير الآية:"أن يحج البيت من استطاع"، إذ أن هذا القول ضعيف من وجوه، أحدها من جهة المعنى و هو أن الحج فرض على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك بل الحج فرض على جميع الناس حج المستطيعون أو قعدوا ولكنه عذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة، ألا ترى أنك إذا قلت :(واجب على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد)، فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوب الجهاد عن الباقين،مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين بخلاف الحج، ومما يضعف به ذلك القول أن إضافة المصدر إلى الفاعل إذا وجد أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (من) هو الفاعل لأضيف إلى المصدر[5].

وهكذا إذن كان تعامل الإمام السهيلي مع القرآن الكريم، جاعلا إياه أصلا سماعيا هاما، معملا فكره في نظمه، متأملا لدقائقه النحوية، مما جعله يخلص إلى نتائج بديعة تفرد بها في منهجه النحوي.

2/1 الحديث الشريف:

وقد حظي الحديث النبوي الشريف أيضا باهتمام السهيلي فأعطاه حقه من العناية، معتبرا إياه من الأصول السماعية التي يجب الاحتجاج بها للقاعدة النحوية، متابعا في ذلك منهج شيخه أبي الحسين بن الطراوة، غاضا الطرف عن تلك الدعاوى التي منعت الاحتجاج بقول الرسول ﷺ، والتي تزعمها ابن الضائع بدعوى أن الحديث النبوي الشريف إنما روي بمعانيه لا بلفظه، وأن من رواته أعاجم فلم يحافظوا على لفظ الرسولﷺ، فقد قال البغدادي أنه « إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية»[6]، ولولا ذلك لجاز الاستشهاد به لأنه كلام أفصح العرب إلا أن « هذا هذا الحصار لم يبق مفروضا على الحديث النبوي في العصور المتأخرة وتحديدا مع السهيلي وابن خروف اللذين تسند لهما كثرة الاحتجاج به لا أوليته»[7]،فقد كانت كثرة استشهاد النحاة بالحديث النبوي إحدى سمات النحو في الأندلس ،« ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنهم أكثروا منه وهو الأمر الجديد في

---

(1) الشعراء ، 222

(2) الحج ، من الآية 27

(3) النساء ، من الآية 69

(4) آل عمران ، من الآية 97

(5) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 241

(6) عبد القادر البغدادي ، مصدر سابق ، 1/ 10

(7) أحمد جلايلي ،(مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي) ، مجلة الأثر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،جامعة ورقلة ، الجزائر،العدد4، ماي 2005 ، ص32

نحوهم»[1]، وكان ابن مالك قد « فاقهم في ذلك كله وبلغ الذروة في كتابه(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، إذ عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح، بل إن ابن الضائع و أبا حيان وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الأحاديث»[2].

وهكذا مضى الإمام السهيلي يحتج للأحكام النحوية بأحاديث الرسول ﷺ متخذا كتب الصحاح عينا ثرة لاستنباط تلك الأحكام، فرجع إلى موطأ الإمام مالك وصحيحي البخاري ومسلم وسنن الدارقطني والبيهقي وغيرها من كتب المحدثين ، ولا عجب في ذلك فقد كان محدثا حافظا، شهد له المحدثون بأنه من أهل الرواية والدراية، ومن يتتبعه يجد نصوص الحديث أقرب إليه من غيرها[3]، ومن يتأمل مصنفاته المختلفة سواء كانت في السيرة أم في التفسير والنحو يجدها حافلة بالأحاديث التي يحتج بها ولها، فقد بلغ مجموع الأحاديث المستشهد بها مئة واثنتين وثلاثين حديثا تقريبا ، ومما يلاحظ هو أن السهيلي لم يكن يستشهد بالحديث النبوي لتعضيد القاعدة النحوية مصحوبا بنظائرها في الشعر والنثر فقط ، بل كان يستشهد بالحديث النبوي لإثبات قاعدة ما دون الاستشهاد بنظائر لها في شعر ولا نثر لا لتعضيدها فحسب، وهو بهذا يخالف مذهب ابن مالك في الاستشهاد بالحديث إذ أن « الشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة بذلك»[4]، إلا أن اتخاذ السهيلي الحديث الشريف أصلا في تقعيد أحكام النحو لم يكن مطلقا بل مقيدا بشروط تتمثل في صحة الرواية، وموافقتها لوجه لغوي ما، « فالأحاديث كانت أصلا من أصول السهيلي السماعية يستشهد بها في اللغة والنحو، على شريطة أن يكون لها نظائر في اللغة وأن لا تكون منفردة في بابها»[5]، فهو يحاول قدر الإمكان أن يخرج الأحاديث

و يوجهها ويلتمس لها في اللغة من الوجوه التي تنهض بها فإن لم يهتد إلى شيء من ذلك فإنه لا يتردد في رفضها قائلا: « فقد تأملتها فوجدتها أكثر الروايات لحنا و تصحيفا »[6]، « وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها، ووجد لها في العربية نظائر لم نلحن الرواة،ولا أبطلنا التقييد ولكن لا نقطع على مراد رسول الله ﷺ ولا على مقصوده منها »[7].

ولم يكن السهيلي ليغفل عن موضوع رواية الحديث بالمعنى، فقال:« وسبيلك أن تنظر في كتاب الله أولا لا إلى الأحاديث التي تنقل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ، و تختلف فيها ألفاظ المحدثين»[8]،والسهيلي لا يقبل أي حديث إلا بعد تحري صحة روايته، فقد قال في حديث رؤيا عاتكة بنت عبد المطلب عندما قالت : "رأيت

---

(1) عبد القادر رحيم الهيتي، مرجع سابق ، ص 156

(2) محمود فجال ، الحديث النبوي في النحو العربي ، أضواء السلف ، الرياض، السعودية ، ط 2 ، 1997 ، ص 106

(3) ينظر محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 259

(4) بدر الدين الدماميني،الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ،تحقيق: رياض بن حسن الخوام ،عالم الكتب، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1998 ، ص 29

(5) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 270

(6) أبو القاسم السهيلي ،الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه ،تحقيق: محمد إبراهيم البنا ،مطبعة السعادة ،القاهرة ،مصر،دط،دت ط ، ص 108

(7) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 2/ 141

(8) المصدر نفسه ،3/ 62

راكبا أقبل على بعير له حتى وقف بالأبطح ثم صرخ بأعلى صوته: ألا انفروا يا آل غدر لمصارعكم في ثلاث ، فأرى الناس اجتمعوا إليه ثم دخل المسجد والناس يتبعونه"،« لا تصح رواية من رواه (يَا لغُدَر) بفتح الدال مع كسر الراء ولا فتحها لأنه لا ينادي واحدا ولأن لام الاستغاثة لا تدخل على مثل هذا البناء في النداء وإنما يقول: يا لغدر انفروا تحريضا لهم أي إن تخلفتم فأنتم غدر لقومكم [...]وهذا القول مبني في شرح(يا لغدر) إنما هو على رواية الشيخ وما وقع في أصله وأما أبو عبيدة فقال في المصنف تقول: يا غدر أي يا غادر فإذا جمعت قلت: يا آل غدر وهكذا والله أعلم كان الأصل في هذا الخبر و الذي تقدم تغيير»[1]، ويقول أيضا في حديث للنبي ﷺ :" إِنِهُ جَاهَدَ مُجَاهِدٌ، وَقَل عَرَبِي مُشَاهِاً مِثْلَهُ"[2]: « وفي رواية (مشى بها مثله)، ويروى أيضا(نشأ بها مثله)،كل هذا يروى في الجامع الصحيح، وهذا اضطراب من رواة الكتاب، فمن قال: (مشى بها مثله)، فالهاء عائدة على المدينة ، ومن رواه (مشابها) مفاعلا من الشبه وهو الحال من عربي، والحال من النكرة لا بأس به إذا دلت على تصحيح المعنى»[3]، كما يظهر أيضا تحريه صحة الرواية من خلال ما جاء في قول صاحب عمدة القاري : «جاء في رواية رواية عبيد بن حنين"وَلَا يَغُرنكَ هَذِهِ التي أعجبها حسنها حب رسول الله إياها"[4]، ووقع في رواية سليمان بن بلال عند مسلم " أعجبها حسنها وحب رَسُول اللهِ إياهَا " بواو العطف، و قبل في رواية عبيد بن حنين المذكورة حذف الواو تقديره (وحب رسول الله)،ومنعه السهيلي وقال هو مرفوع على البدل، بيانه أن قوله (هذه) فاعل قوله (لا يغرنك) وقوله (التي أعجبها) صفة وقوله(حب رسول الله) بدل اشتمال كما في قولك أعجبني يوم الجمعة صوم فيه »[5]، وذلك مماثل لقوله تعالى:﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[6]، إذ يقول السهيلي:« وبلغني عن بعض أشياخنا الجلة أنه جعل من هذا الباب (حذف حرف العطف) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه" لا يغرنك هذه التي أعجبك حسنها حب رسول الله ﷺ لها"، وقال المعنى : حسنها وحب رسول الله ﷺ لها، وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري رحمه الله تعالى، وليس الأمر كذلك، ولكن(الحب) بدل من قوله (هذه) بدل اشتمال في موضع رفع»[7]، وقد ذكر الجلال السيوطي أن السهيلي وغيره ردوا حديث" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[8]بأن الحديث غيره الرواة، ففي بعض طرقه: "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل.."[9] ، فهو يرى أن السهيلي استشهد استشهد به ثم خرج الواو فيه على أنها علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا كذا: "إن لله تعالى ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" وعلى هذه الرواية فإنه لا يصح لغة (أكلوني

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،43/3

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، رقم الحديث: 4196

(3) أبو القاسم السهيلي ،الروض الأنف ، مصدر سابق ، 63/4

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب تفسير القرآن ، باب تبتغي مرضاة أزواجك ، رقم الحديث:4913

(5) بدر الدين العيني،عمدة القاري شرح صحيح البخاري،تحقيق: عبد الله محمودمحمدعمر، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ، ط1 ،2001 ،288/20

(6) البقرة ، من الآية 217

(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 208

(8) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع الصلاة ، رقم الحديث : 88

(9) ينظر جلال الدين السيوطي ، الديباج على شرح مسلم بن الحجاج ، تحقيق: أبو إسحاق الجويني الأثري ، دار ابن عفان للطباعة و النشر، الخبر، السعودية ، ط1، 2،1996/ 279

البراغيث)[1] ، فقد رأى السهيلي أن الحديث مختصر يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول بحذف صدره، واللفظ النبوي أن "لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، فالواو في (يتعاقبون) ضمير يرجع إلى (الملائكة) السابق، وقوله (ملائكة بالليل...إلخ) بيان لما أجمل فيه ملائكة السابق، وهكذا الحال بعد الاختصار، فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الآولى المحذوفة [2]، إلا أن الحديث قد ورد على الرواية الآولى في الصحيحين.

وأما الأحاديث التي قبلها فمنها قوله:« ووقع في الموطأ من رواية يحي في حديث عبدالله بن عمر أنه قال لمولاة له:" اقعدي يا لكع"[3]، وقد عيبت هذه الرواية على يحي لأن المرأة إنما يقال لها لكاع[...]وقد وجدت الحديث كما رواه يحي في كتاب الدارقطني، ووجهه في العربية أنه منقول غير معدول، فجائز أن يقال للأمة (يا لكع) كما يقال إذا سبت: (يا زبل) و(يا وسخ)، إذ اللكع ضرب من الوسخ كما قدمناه، وهو في كتاب العين»[4]، ويقول أيضا في حديث عائشة ﵂ "تربت يمينك و ألت": « أرادت (أللت) أي طعنت من قولهم : (ماله أل وعل)، ويروى (ألت) فتكون التاء علما للتأنيث أي ألت يدك ، وعندنا فيه رواية ثالثة في كتاب مسلم، وهي "تربت يداك و ألت" [5] بكسر التاء و تشديد اللام وهي على لغة من يقول في: رددت ردت فيدغم مع ضمير الفاعل وهي لغة حكاها سيبويه»[6].

وفي الروض أيضا: « وذكر حديث سامة بن لؤي حين قدم على رسول الله ﷺ أحد بنيه فانتسب له إلى سامة، فقال له عليه السلام:" الشاعر"[7]، بخفض الراء، كذا قيده أبو بحر على أبي الوليد بالخفض، وهو الصحيح الصحيح لأنه مردود على ما قبله كأنه مقتضب من كلام المخاطب، وإن كان الاستفهام لا يعمل ما قبله فيما بعده، ولكن العامل مقدر بعد الألف، فإذا قال لك القائل: قرأت على زيد مثلا فقلت: أ العالم؟ بالاستفهام، كأنك قلت له : أعلى العالم؟ ونظير هذا ألف الإنكار إذا قال القائل: مررت بزيد، فأنكرت عليه فقلت: أزيدنيه، بخفض الدال ، وبالنصب إذا قال: رأيت زيدا فقلت أزيدنيه، وكذلك الرفع »[8] .

ومن أمثلة الأحكام النحوية التي استدل فيها بالأحاديث النبوية نذكر:

– يرى أن الحال يجوز أن تكون غير مشتقة، ولكنها في المعنى كالمشتق ،ولا يلزم فيها الاشتقاق،« إنما يلزم فيها أن تكون صفة متحولة، لأن الحال مشتقة من التحول، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل، فلا تبال أكانت مشتقة أم غير مشتقة، فقد جاء في الحديث " يتمثل لي الملك رجلا"[9] ، فـ(رجلا) حال لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثل، وليست لازمة للملك إلا في وقت الفعل

---

(1) ينظر محمد حسن آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن 3هـ، منشورات دار الحياة ، بيروت،لبنان، ط1، 1980، ص 355

(2) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ،القاهرة ، مصر، دط ، دت ط ، 2 /68

(3) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الجامع ، باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها ،رقم الحديث:03

(4) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 178/3

(5) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب وجوب الغسل على المرأة ، رقم الحديث: 314

(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3/ 130

(7) ينظر ابن هشام البصري ، مصدر سابق ، 3/ 143

(8) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 121/1

(9) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب بدء الوحي ،باب كيف كان بدء الوحي ، رقم الحديث : 2

منه وهو التمثل، فهي إذا حال لأنه قد تحول إليها»[1] فصار قولك (رجلا) كقولك متحولا إلى هذه الحال.

– أن (كل) إذا كانت مضافة إلى ما بعدها في اللفظ لم تجد خبرها إلا مفردا، وهو يستدل بقولهﷺ:" كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"[2]، ولم يقل (راعون) ولا(مسؤولون)، وكقولهﷺ:" أحسنوا الملأ كلكم سيروى"[3].

سيروى"[3].

–كذا استدل على جواز حذف الموصوف[4] بقولهﷺ: " الكافر يأكل في سبعة أمعاء"[5].

– يرى أنه يجوز القول (هو حسن وجهه)، واستدل بحديث أم زرع "صفر ردائها"[6]، وفي أمالي القالي من صفة النبي ﷺ: "شثن الكفين والقدمين طويل أصابعها"[7].

–يرى أن الواو تدل على تصديق القائلين لأنها عاطفة على كلام مضمر تقديره نعم، وذلك أن قائلا لو قال: إن زيدا شاعر فقلت له:وفقيه،كنت قد صدقته كأنك قلت:نعم هو كذلك وفقيه أيضا، وقد استدل بالحديث الذي أخرجه الدارقطني :" سئل رسول الله صلى الله عليه و سلم: أيتوضأ بما أفضلت الحمر فقال وبما أفضلت السباع"[8]، يريد نعم و بما أفضلت السباع[9].

– يرى أن ما كان من الظروف له اسم علم، فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولا على سعة الكلام[10]، واستدل بحديث البخاري وهو قوله صلى الله عليه وسلم:"من صام رمضان إيمانا واحتسابا"[11].

– استدل بحديث البخاري، وهو قوله ﷺ لأبي بكر:" أن كما أنت"[12] على أن (ما) في نحو اجلس كما جلس زيد، وفي: "صلوا كما رأيتوني أصلي"[13] كافة لا مصدرية، فقال :« والشاهد بما قلناه قولهﷺ لأبي بكرﷺ:"أن كما أنت"، فأنت مبتدأ، والخبر محذوف، فلا مصدر ههنا، لأنه لا فعل ثم، فكذلك هي مع الكاف إذا كان ثم الفعل»[14].

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 310

(2) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل ، رقم الحديث : 1829

(3) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، رقم الحديث : 681

(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 164

(5) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأطعمة ، باب المؤمن يأكل في معى واحد، ، رقم الحديث :5393

(6) أبو السعادات بن الأثير ، النهاية في غريب الحديث،تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان، دط ،د ت ط،3 / 36

(7) أبو علي القالي ، الأمالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، د ت ط ،2/ 69

(8) أخرجه الدارقطني في سننه ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في سؤر الكلب و السنور و غيرهما، رقم الحديث : 176

(9) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،2/ 56

(10) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 293

(11) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب صوم رمضان احتسابا من الإيمان ،رقم الحديث :1901

(12) أخرجه البخاري ، كتاب الآذان ، باب من قام بجنب الإمام لعلة، رقم الحديث : 683

(13) أخرجه البخاري في صحيحه،كتاب الآذان ، باب الأذان للمسافر ، رقم الحديث : 631

(14) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، 145

– استدل بحديث الموطأ وهو قول رسول اللهﷺ :" إني لأنسى لأسن " [1] على لام العاقبة[2].

– استشهد على جواز تقدم الخبر على المبتدأ [3] بقوله ﷺ : "مسكين رجل لا زوجة له، مسكينة امرأة لا زوج لها"[4].

– يرى أن لفظ (إنيه) يفيد الإنكار[5]، مستدلا بحديث هو قول الأنصارية و قد خطب الرسولﷺ ابنتها لجليبيب: "أ جليبيب إنيه"[6]، والغرض من ذلك كله الاستفهام على طريق الإنكار،وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه.

– يرى السهيلي أيضا وجوب جزم المضارع في جواب الطلب[7]، واستدل بحديث أحد وهو قول أبي طلحة: "يا رسول الله لا تطاول يصبك سهم من سهامهم"، إلا أن ما يلاحظ هو أن حديث أبي طلحة قد روي (يصيبك) بالرفع في صحيح البخاري إذ يقول أبو طلحة:" يا نبي الله بأبي أنت وأمي لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم"[8].

3/1 كلام العرب:

ومن الأصول النقلية التي اعتمدها النحاة أيضا كلام العرب شعرا ونثرا، فقد كان معينا لاينضب، ولاسيما الشعر فقد استقى منه النحاة قواعدهم ، وجعلوا شواهده سندا لهم في تأصيل تلك القواعد، و من فضل الشعر أن الشواهد لا توجد إلا فيه، و الحجج لا تؤخذ إلا منه، إلا أن الشعراء لم تكن لهم نفس الرتبة في الاحتجاج بشعرهم، فقد قسم صاحب خزانة الأدب الشعراء على طبقات بحسب التقدم الزمني، هذه الطبقات تتمثل في: « الطبقة الأولى: الجاهليون أمثال امريء القيس وزهير والنابغة والأعشى، الطبقة الثانية: المخضرمون أمثال حسان بن ثابت وكعب بن زهير والحطيئة، والطبقة الثالثة: الإسلاميون:أمثال الفرزدق وجرير والأخطل وذي الرمة ،و الطبقة الرابعة: المولدون كبشار بن برد وأبي نواس»[9]، أما« الطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء

وعبدالله بن أبي اسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم،و المعاصرة حجاب وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم،واختاره الزمخشري »[10]، ووقفوا بالاستشهاد عند أواسط القرن الثاني، وإبراهيم بن هرمة آخر من يستشهد بشعره[11].

---

(1) أخرجه مالك في الموطأ ،كتاب السهو ، باب العمل في السهو ، رقم الحديث: 02

(2) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 108

(3) ينظر المصدر نفسه ، ص314

(4) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، باب التعفف ، الحديث (5096)

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 152

(6) أبو البقاء العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، سوريا ، ط2 ،1986، ص 434

(7) أبو القاسم السهيلي، الأمالي ، مصدر سابق ، ص85

(8) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب مناقب الأنصار ، باب مناقب أبي طلحة ، رقم الحديث : 3811

(9) عبد القادر البغدادي ، مصدر سابق ، 6/1

(10) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(11) ينظر السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق ، ص 27

هذا من حيث اعتماد معيار الانتماء الزمني، أما من حيث اعتماد معيار الانتماء القبلي في تصنيف من تؤخذ عنهم اللغة والشعر، فيقول السيوطي: « وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قال أبو نصر الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ و أسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس،والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم و أسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب و التصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" »[1].

وقد حذا الإمام السهيلي حذو من سبقه من النحويين، جاعلا الشعر من الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية، فقد ارتضى التقسيم الطبقي للشعراء فجعل للجاهليين الأولوية في الاستشهاد، فاحتج بكل من امريء القيس وعلقمة بن عبدة و النابغة الذبياني وأوس بن حجر وغيرهم كثير، يلي الجاهليين المخضرمون إذ احتج بكل من حسان بن ثابت ولبيد والأعشى والنابغة الجعدي و بجير وكعب ابني زهير، كما احتج بكثير من الإسلاميين ومنهم جرير والفرزدق والكميت وكثير عزة وذي الرمة وآخرين.

وقد بلغ مجموع شواهده الشعرية مائتين وأربعة وخمسين بيتا، ومما تنبغي الإشارة إليه أنه كان يتخذ الأشعار التي تقال في حدث من الأحداث التي يذكرها في شرحه لسيرة ابن هشام مدارا لدراسة ما فيها من ظواهر نحوية وصرفية، كأن يقول مثلا:"من شعر الهجرة الحبشية ومسائله النحوية"أو " شعر أهل بدر" وهكذا.

ومما يدل على أن الإمام السهيلي كان يتبع طريق من سبقه من النحاة في عدم الأخذ بشعر المولدين قوله عند بيت مطرود بن كعب وهو جاهلي:

يا عين فابكي أبا الشعث الشجيات يبكينه حسرا مثل البليات[2]

وفيه (الشعث الشجيات)، فشدد ياء الشجي، وإن كان أهل اللغة قد قالوا: ياء الشجي مخففة، وياء الخلي مشددة، وقد اعترض ابن قتيبة على أبي تمام الطائي في قوله:

أيا ويح الشجي من الخلي وويح الدمع من إحدى بلي[3]

واحتج بقول يعقوب في ذلك، فقال له الطائي: ومن أفصح عندك ابن الجرمقانية يعقوب أم أبو الأسود الدؤلي حيث يقول:

ويل الشجي من الخلي فإنه وصب الفؤاد بشجوه مغموم [4]

فيرى السهيلي أن بيت مطرود أقوى في الحجة من بيت أبي الأسود لأنه جاهلي محكك، وأبو الأسود أول من صنع النحو، فشعره قريب من التوليد [5].

---

(1) السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق ، ص 112

(2) سيرة النبي ﷺ لابن هشام ، 188/1

(3) إيليا الحاوي ، شرح ديوان أبي تمام ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 1981 ، ص 175

(4) خزانة الأدب ، 8/ 576 ، الشاهد (672)

(5) ينظر أبو القاسم السهيلي ،الروض الأنف ، مصدر سابق ، 165/1

وقال في بيت كعب بن مالك:

بنصر الله روح القدس فيها و ميكال فيا طيب الملاء[1]

« أراد الملأ، وليس من باب مد المقصور، إذ لا يجوز في عصا: عصاء، ولا في رحى: رحاء في الشعر ولا في الكلام، و إن كانوا قد أشبعوا الحركات في الضرورة، فقالوا في الكلكل الكلكال، وفي الصيارف: الصياريف، لأن زيادة الألف تغيير واحد، ومد المقصور تغييران: زيادة ألف وهمز ما ليس بمهموز[...]فإن قيل: فقد أنشد أبو علي في المقصور:

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء[2]

أراد جمع لهاة، قلنا: يحتمل أن يكون مولدا، و إن كان عربيا فلعل الرواية فيه اللهاء، بكسر اللام، من باب أكمة وإكام، و قد ذكرها أبو عبيد في الغريب المصنف بالكسر و الفتح»[3].

وهذا البيت قد احتج به الكوفيون على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر، فرد عليهم البصريون ذلك

« فقالوا : الأبيات لا حجة فيها، لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها ولا يجوز الاحتجاج بها ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه »[4].

وقال أيضا في البيت الذي أملاه أبو علي في النوادر وهو قوله:

فما اعتاض المفارق من حبيب ولو يعطى الشآم مع العراق[5]

« وسألت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك وكان إماما في صنعة العربية عن البيت فقال: محدث ولم يره حجة، وكذلك وجدت في شعر حبيب (الشآم) بالفتح كما في هذا البيت ،وليس بحجة أيضا »[6]، وعلى الرغم من أن السهيلي أبدى نوعا من التحفظ على شعر المحدثين فإنه احتج بشعر أبي نواس في عدة مواضع، وبالبحتري في موضع واحد،وبأبي العلاء في موضع واحد، واحتج بشعر أبي تمام الطائي في ستة مواضع في كتابيه الروض الأنف ونتائج الفكر، وقد كان استشهاده بأبي تمام في مسائل نحوية ولغوية، ومما احتج به في مسائل اللغة قوله:

أيرضحني رضح النوى وهي مصمت ويأكلني أكل الدبا وهو جائع[7]

« والمرضحة كالإرزبة، يدق بها النوى للعلف، والرضح- بالحاء المهملة- كسر اليابس، ويدل على أنه كسر لما صلب واشتد [...]وإنما نحتج بقول الطائي، وهو حبيب بن أوس لعلمه، لا لأنه عربي يحتج بلغته»[8].

كما احتج بشعره في بعض مسائل الصرف والنحو، حيث نراه يستدل على أن الميم في (ملك) زائدة،وأن أصله مألك من الألوك، وهي الرسالة، وذلك في قول أبي تمام:

من مبلغ الفتيان عني مألكا أني متى يتثلموا أتهدم[9]

---

(1) سيرة النبي ﷺ لابن هشام ،2/ 430

(2) أبو علي القالي ، مصدر سابق، 246/2

(3) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 131/3

(4) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،تحقيق:جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر،ط1 ، دت ط ، ص 608

(5) أمالي القالي ، 79/1

(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 201/1

(7) شرح ديوان أبي تمام ، ص 957

(8) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /49

(9) شرح ديوان أبي تمام ، ص 554

فيقول: « والطائي وإن كان متولدا فإنما يحتج به لتلقي أهل العربية له بالقبول، وإجماعهم على أنه لم يلحن»[1].
كما احتج به على جواز مجيء الحال من المضاف إليه [2]بقوله:

والعلم في شهب الأرماح لامعة[3]

و احتج به أيضا وهو يذكر إن وأخواتها وما بينها وبين الأفعال من الشبه حيث كانت حروفهن ثلاثة فصاعدا، ولذلك جاز الوقف عليهن[4]، إذ قال أبو تمام :

عسى وطن يدنو بهم و لعلما [5]

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الإمام السهيلي قد احتج بشعر أبي تمام، مبررا ذلك بعلمه أولا ، وبإجماع أهل العربية على أنه لم يلحن ثانيا،والحقيقة أن السهيلي لم يكن مبتدعا لموضوع الاحتجاج بشعر الطائي، وإنما كان متبعا، فقد سبقه الزمخشري إلى الاحتجاج بأشعاره إذ يقول مبررا ذلك : « وهو إن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه (بيت الحماسة) فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه»[6]، ولم يكن الزمخشري فحسب من أجاز الاستشهاد بأبي تمام فقد سبقه إلى ذلك أبو العباس المبرد وتبعه الرضي الاستراباذي في شرحه للكافية حيث احتج به كذلك[7]، فقد أثنى البغدادي صاحب شرح شواهد الكافية على أبي تمام الطائي قائلا : « كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة للعرب غير المقاطيع والقصائد، وله كتاب (الحماسة) الذي دل على غزارة علمه ، وكمال فضله وإتقان معرفته حسن اختياره ، وهو في جمعه للحماسة أشعر منه في شعره»[8]،وقال السيوطي: « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول أبي تمام »[9]،ولكن إذا تأملنا أقوال السهيلي قي أبي تمام نرى أنه يقول مرة أنه ليس بحجة،ثم يقول مرات عدة أنه إنما يحتج به لعلمه بالعربية، ورفعا لهذا التناقض يقول الدكتور محمد إبراهيم البنا:« ويمكن التوفيق بين نصوصه التي اعتمد فيها شعر أبي تمام، وقوله هنا إنه ليس بحجة أن ما في البيت ضرورة، والضرورات لا يقاس عليها في الكلام »[10].

غير أن ما يمكن قوله هو أن السهيلي قد برر فعلا احتجاجه بأبي تمام بكونه عالما بالعربية على الرغم من كونه متأخرا زمانا، فما تبريره- و الحال كذلك- لاحتجاجه بأبي نواس وهو متأخر زمانا وغير عربي انتماء ؟ إذ احتج به

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /144
(2) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 246
(3) شرح ديوان أبي تمام ، ص 22
(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 264
(5) شرح ديوان أبي تمام ، ص 541
(6) جار الله الزمخشري، الكشاف،تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض و فتحي عبد الرحمن أحمد،مكتبة العبيكان، الرياض،السعودية ، ط1، 1998 ، 1/ 43
(7) ينظر عبد القادر البغدادي ، مصدر سابق ، 1 /7
(8) المصدر نفسه ، 1 /357
(9) السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، مصدر سابق ، ص 126
(10) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 278

في ثلاثة مواضع:في مسألة لغوية ومسألتين نحويتين، إذ ذهب إلى أن (ثم) تكون لترتيب الكلام لا لترتيب المعنى في الوجود[1]، واستدل بقول أبي نواس:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده[2]

ولم يكن السهيلي فقط من احتج بأبي نواس ، فقد احتج به صاحب(رصف المباني) أيضا، إذ قال :« وأبو نواس وإن لم يكن حجة فهو معاصر للعرب الألى تقوم بهم الحجة »[3].

ومما احتج به على منع الاسم من الصرف للضرورة بيتان، يرى الدكتور البنا أنهما لشاعر محدث عباسي أو أندلسي، وهما فعلا كذلك،إذ أنهما لأبي نواس:

يا من جفاني و ملا نسيت أهلا و سهلا

و مات مرحب لما رأيت مالي قلا[4]

ويبدو أن الإمام السهيلي قد تابع شيخه أبا الحسين بن الطراوة الذي قيل أنه كان يأخذ بأشعار المحدثين ويحتج بها، وقد ذهب إلى ذلك ابن الضائع إلا أنه لم يأت بشاهد من الشواهد التي اعتمدها ابن الطراوة[5].

وعلى الرغم من كل ذلك فإن ما يلاحظ هو أن السهيلي كان يتحرى صحة الشواهد التي يحتج بها، فهو يرى جواز حذف خبر كأن و استدل على ذلك بقول حسان:

كأن خبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل و ماء[6]

تقديره (كأن في فيها خبيئة) ومثل هذا المحذوف في النكرات حسن، و زعم بعضهم أن بعد هذا البيت بيتا آخر فيه الخبر، وهو (على أنيابها):

على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء[7]

وهذا البيت موضوع لا يشبه شعر حسان و لا لفظه[8]، إلا أن صاحب خزانة الأدب يقول: « البيت الثاني ثابت في ديوان حسان ، و هو عندي في نسخة قديمة تاريخ كتابته سنة أربع وثلاثين و ثلثمائة، وكذا رواه من تكلم في شعره »[9].

ومن الشواهد الشعرية التي اعتمدها في تأصيل أحكامه النحوية:

- يرى أن حروف العطف يضمر بعدها العامل في المعطوف عليه، و استدل على ذلك بقول الشاعر:

بل بني النجار إن لنا فيهم قتلى و إن ترة [10]

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 196

(2) ديوان أبي نواس ، تحقيق:بدر الدين حاضري ومحمد حمامي ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2004 ، ص 180

(3) المالقي ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق:أحمد محمد الخراط ،مطبعة مجمع اللغة العربية، دمشق ،سوريا، دط ،دت ط، ص 275

(4) ديوان أبي نواس ، ص 402

(5) ينظر محمد إبراهيم البنا ، أبو الحسين بن الطراوة و أثره في النحو ، دار بوسلامة للطباعة و النشر، تونس ،ط1 ، 1980، ص 100

(6) ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : عبد مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط4 ، 2004 ، ص 18

(7) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(8) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،4/ 118

(9) عبد القادر البغدادي ، مصدر سابق ، 9 /227

(10) سيرة النبي ﷺ لابن هشام ، 1/ 57

أراد (قتلى و ترة) ثم أظهر (إن) فدل على ذلك [1].

– يرى أنه يصح الوقف على (إن و أخواتها) لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا[2]، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

ويقلن: شيب قد علا ك و قد كبرت، فقلت:إنه [3]

– يرى أن إعمال(إن) في الاسمين جميعا قوي في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة فليس أحد الاسمين أولى بأن يعمل فيه من الآخر[4]، و يعضد ذلك القياس بقول الراجز:

إن العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا[5]

– استدل على جواز حذف المنعوت ببيت امريء القيس إذ قال:

وأبيض كالمخراق[6]

– استدل على جواز نفي (لا) للماضي[7] بقول الشاعر:

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما[8]

وأما كلام العرب المنثور فقد اتخذه النحاة أصلا من أصولهم في الاستشهاد لأحكامهم النحوية، وإن لم يبلغ ما بلغه الشعر من العناية و الاهتمام، والنثر قد يكون مثلا أو ما يشبه المثل أو كلاما عاديا، و يقصد به « لغة التخاطب أو المحادثة أو تعابير الاتصال البشري على اختلاف أنواعها، التي كانت تصدر من أفواه العرب الفصحاء في البيوت و الشوارع و الأسواق و المراعي و أماكن العمل و في الحروب أيضا »[9].

ولقد تمكن اللغويون و النحاة الأول من مشافهة الأعراب الفصحاء إذ كانوا حريصين على الرحلة إلى بوادي نجد و تهامة و الحجاز لسماع اللغة في منابعها الأصيلة إلا أن ذلك لم يتأت للنحاة المتأخرين إذ أن زمان الفصاحة قد ولى، فلم يكن لهم من بد إلا الرجوع إلى كتب القدامى ورسائلهم و أماليهم و مجامع أمثالهم يستقون منها ما يدعمون به ما يذهبون إليه من آراء نحوية.

وهكذا مضى الإمام السهيلي يعضد آراءه النحوية بما أثر عن العرب من منثور الكلام، متخذا كتاب سيبويه وغيره معتمدا له في ذلك، و هو يصرح باعتماد النثر فيقول:« و يشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني و الرمز بها إليها كثير من منظوم الكلام و منثوره»[10]، و مصنفاته جميعها تزخر بكثير من أمثال العرب و أقوالهم، فقد بلغ مجموع المنثور المستشهد به خمسة و تسعين شاهدا تنوعت ما بين مفردات و جمل.

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 195

(2) المصدر نفسه، ص 263

(3) خزانة الأدب ، 11/ 213 ، الشاهد (915)

(4) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 265

(5) ينظر إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ،ط1، 1996 ، 10 /220

(6) ديوان امريء القيس ، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،2004 ، ص 86

(7) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 108

(8) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، 12 /70

(9) أحمد جلايلي ، مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي ، مرجع سابق ، ص28

(10) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 176

ولم يكن السهيلي ليغفل الإشارة إلى لغات العرب المختلفة فقال:« الكسر لغة تميم في كل فعيل عين فعله همزة أو غيرها من حروف الحلق فيكسرون أوله كرحيم و شهيد»[1]، و يذكر أيضا:« وكذلك قال في القلب(البئر) عورت بسكون الواو و لكن لما رد الفعل لما لم يسم فاعله صمت العين فجاء على لغة من يقول قول القول و بوع المتاع و هي لغة هذيل و بني دبير من بني أسد وبني فقعس، و إن كانت لغة رديئة فقد حسن هنا للمحافظة على لفظ الواو إذ لو قالوا: عيرت فأميتت الواو، لم يعرف أنه من العور إلا بعد نظر كما حافظوا في جمع عيد فقالوا: أعياد و تركوا القياس الذي في ريح وأرواح على أن أرياحا لغة بني أسد كي لا تذهب من اللفظ الدلالة على معنى العين»[2]، و يرى أيضا أن :« أفتنني لغة تميم و فتنني لغة قيس»[3].

ومما تجب الإشارة إليه أن السهيلي لم يكتف بالاستشهاد بكلام الأعراب من الفصحاء بل استشهد أيضا بكلام سيبويه نفسه، يقول: « و قال سيبويه: واعلم أن العرب تقدم في كلامها ما هم به أهم و هم ببيانه أعنى، و إن كان جميعا يهمانهم و يعنيانهم فقال أهم و أعنى و هم من همهم و عناهم، فهم به معنيون مثل مضروبون فجاز في هذه الأفعال ما ترى، و سبب جوازه أن المفعول فيها فاعل في المعنى، فالمزهو متكبر و كذا المنخو و المشغول مشتغل و فاعل لشغله و المعني بالأمر كذلك و المجنون كالأحمق فيقال: ما أجنه كما يقال: ما أحمقه و ليس كذلك مضروب و لا مشتوم فلا يقال في شيء منه ما أفعله و لا هو أفعل من غيره »[4] .

و مما يقال في هذا و يتعجب منه هو كيف يستشهد بكلام سيبويه؟إذ المعروف و المجمع عليه أن « ابن المقفع وسيبويه و الأخفش كل من هؤلاء الأدباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم و إنما الحجة في روايتهم »[5]، إلا أن هذا العجب يزول جزئيا إذا تأملنا قوله: « ولولا الوحشة من مخالفة الإمام أبي بشر لنصرت قول الأخفش نصرا مؤزرا، و جلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسرا ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل»[6].

ومن أمثلة استشهاده بالمنثور نذكر:

– يرى أن العرب تحذف الألف و اللام من (اللهم) و تكتفي بما بقي، وكذلك تقول: لاه أبوك تريد: لله أبوك، و قد تقدم قول من قال في(لهنك)،و أن المعنى (والله إنك) وهذا لكثرة دور هذا الاسم على الألسنة، و قد قالوا فيما دونه في الاستعمال (أجنك) تفعل كذا وكذا، أي من(أجل أنك) تفعل كذا وكذا[7].

– يرد على من قال أنه لا يجوز (آله)لأن المضمر يرد المعتل إلى أصله و أصله: أهل فلا يقال إلا (و على أهله) فيرى عكس ذلك، حيث ورد في الكامل من قول الكتابي لمعاوية حين ذكر عبد الملك: "من آلك وليس منك"[8].

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف، مصدر سابق ،1 /49

(2) المصدر نفسه ، 3 /45

(3) المصدر نفسه ، 2 /297

(4) المصدر نفسه ، 3 /130

(5) محمد الخضرحسين، القياس في اللغة العربية ،دار الحداثة ، بيروت، لبنان ، ط2 ،1983 ، ص 82

(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 185

(7) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف، مصدر سابق ، 1 /70

(8) ينظر المصدر نفسه ، الجزء نفسه ، الصفحة نفسها

- يرى جواز حذف الجملة الواقعة بعد(خلت و ظننت) كقولهم في المثل: "من يسمع يخل"، و لا يجوز حذف أحد المفعولين مع بقاء الآخر لأن حكمهما حكم الابتداء و الخبر، فإذا حذفت الجملة كلها جاز، لأن حكمهما في حكم المفعول، و المفعول قد يجوز حذفه لكن لابد من قرينة تدل على المراد ففي قولهم: (من يسمع يخل) دليل على المفعول وهو يسمع[1].
- يرى عدم جواز إضمار حروف الجر إلا فما كثر استعماله جدا، وقد استدل بقول رؤبة الذي كان إذا قيل له: "كيف أصبحت؟ يجيب:خير عافاك الله"[2].
- أن العرب إذا أرادوا الإنكار في الجواب فإنهم يزيدون صوتا دالا على ذلك إذ يقولون: "أزيدنيه"[3].
- أنهم كثيرا ما يلجأون إلى الحذف إيجازا و تخفيفا، ومنه قولهم:"مهيم؟" كان الأصل:مه يا امرؤ؟، كماقالوا: أيش؟ يريدون: أي شيء؟ و م الله؟ يريدون أيمن الله [4].
- يرى أن العرب تستحسن المشاكلة في كلامها فقال:"وقد حكى سيبويه: "من كانت أمك"النصب فأنث الاسم الأول لأنه هو الأخير في المعنى، و أعجب من هذا قولهم: إنه قام زيد، وإذا أخبروا عن المؤنث قالوا: "إنها قامت هند" ليشاكل أول الكلام آخره و إن لم يكن الاسم الأول هو الثاني[5].
- يستشهد على جواز تقدم الخبر على المبتدأ بما حكاه سيبويه عن العرب و هو قولهم:" مسيء أنت"و" مسكين فلان " [6].

2/القياس:

نعني بالقياس في اللغة التقدير، فـ « قاس الشيء يقيسه قيسا و قياسا إذا قدره على مثاله»[7]، وأما في الاصطلاح فيعرفه مهدي المخزومي بقوله:« حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات و أساليب كانت قد عرفت أو سمعت»[8].

ويعد القياس أصلا من الأصول التي يقوم عليها النحو العربي، فهو كثيرا ما يقترن بالسماع في الاحتجاج لقاعدة نحوية ما، بل إن من النحاة من يجعل النحو هو القياس، إذ يقول الكسائي: « إنما النحو قياس يتبع»[9]، يتبع»[9]، ونقل السيوطي عن ابن الأنباري قوله: « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس،

ولهذا قيل في حده: " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"،فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولايعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة »[10]، فقد سار النحو و القياس متلازمين منذ

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف، مصدر سابق ، 1 /242

(2) ينظر المصدر نفسه ، 3 /50

(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، ص 152

(4) ينظر المصدر نفسه ، ص 153

(5) أبو القاسم السهيلي ، الفرائض و شرح آيات الوصية ،مصدر سابق ، ص 43

(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 313

(7) لسان العرب ، مادة (قيس)

(8) مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت ، ط2 ، 1986 ، ص 20

(9) عبد الواحد المقريء ، أخبار النحويين ، تحقيق: محمد ابراهيم البنا ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 2006 ، ص 28

(10) جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو نقلا عن لمع الأدلة ، مصدر سابق ، ص 153

نشأة النحو العربي، ويكفي دليلا على ذلك أن القاريء لتراجم مؤسسي النحو الأوائل يجد عبارات مثل قولهم : « إن ابن أبي اسحاق كان أشد تجريدا للقياس»[1]، « و له اختيارات على قياس العربية»[2]،« و أما الخليل فقد فقد كان الغاية من استخراج مسائل النحو و تصحيح القياس فيه» [3].

وقد بدأ القياس فطريا بسيطا عند أوائل النحاة كابن أبي إسحاق الحضرمي و الخليل وسيبويه، لكنه ما لبث أن اكتمل بناؤه وصار صرحا فكريا مستقلا بذاته له أسسه و أركانه عند نحاة القرن الرابع الهجري كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني.

ولقد كان أبو القاسم السهيلي ممن اعتدوا بالقياس في تأصيل آرائهم النحوية، فسار جنبا إلى جنب مع السماع ،وإن كان السماع أولى عنده، فكثيرا ما نجده في مصنفاته يقول:« و هذا الذي ذكرناه في القياس أقوى»[4]، ويقول أيضا:« كما يقتضي القياس»[5]، و مثل هذه العبارات كثير، و إن دل هذا على شيء فإنما يدل على سعة فكر السهيلي و خصبه، فقد كان نحويا متميزا ينظر في المسائل النحوية نظرة المفكر المتأمل، و هذا ما جعله يتخذ لنفسه منهجا مستقلا في القياس النحوي و كذا اللغوي « فقد كان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل، و اعتبار كل ما سمع عن العرب أصلا للقياس، مما جعله في هذا المجال قريبا من مذهب الكوفيين، ولعله قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس»[6]، ومن مسائل النحو التي اعتمد فيها قياس التمثيل نذكر: نذكر:

– قد أثر عن بعض العرب أنهم ينصبون بأن و أخواتها المبتدأ و الخبر، و يرى السهيلي أنه قوي في القياس، و يعني بالقياس هنا قياس التمثيل، فيقول: « و إنما دخلت لمعان في الجملة و الحديث،إلا أنها كلمات يصح الوقف عليهن، لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا، ألا ترى إلى قوله:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت: إنه

وإذا كان هذا حكمها، فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارا لتشبثها بالجملة، و كيلا يتوهم انقطاعها عنها»[7]، و يرى أيضا أن من العرب من أعملها في الاسمين جميعا،وهو قوي في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة، فليس أحد الاسمين أولى بأن يعمل فيه من الآخر[8]، قال الراجز:

إن العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا

فقاس (إن و أخواتها) على (علم و أخواتها) لما بينهما من شبه لفظي في عدد الحروف لأنها شبيهة بالأفعال إذ تتكون من ثلاثة أحرف أو أكثر، و شبه معنوي من حيث إنها دخلت لمعنى في الجملة بعدها، و إعمالها في

---

(1) أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، دار ابن حزم، بيروت ، ط1، 2006، ص 49

(2) الفيروزآبادي ،مصدر سابق ، ص 136

(3) أبو سعيد السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، مصدر سابق ، ص 61

(4) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 202/1

(5) المصدر نفسه ، 274/ 1

(6) محمد مختار ولد أباه ، مرجع سابق ، ص 304

(7) أبو القاسم السهيلي- نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 264

(8) ينظر المصدر نفسه ، ص 265

الاسمين جميعا أجازه الكوفيون[1]، محتجين بقول النبي ﷺ: "إن قعر جهنم لسبعين خريفا"،لكن مسلم رواه هكذا " إن قعر جهنم لسبعون خريفا" [2] ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، واحتجوا أيضا بقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا[3]

– يرى أن العامل في النعت معنوي و هو كونه في معنى الاسم المنعوت وليس هو العامل في المنعوت، و الدليل على ذلك امتناع تقديم المنعوت على النعت، و لو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله(النعت)، وهو يقيس ذلك على الفاعل و المفعول به إذ يمكن أن يلي كل منهما الفعل لأنهما معمولان له، كما أن خبر إن المرفوع ليس بمعمول لها و إنما هو على أصله في باب المبتدأ و لولا ذلك لجاز أن يليها [4].

– يرى كذلك أن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله (أي أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، و هو في معنى العامل في الاسم الأول) فيقيسه على النعت، فكما أن النعت لا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت(حسب رأيه) مع أن النعت هو المنعوت في المعنى و ليس بينه و بين المنعوت واسطة، فالمعطوف أولى بذلك باعتباره غير المعطوف عليه و بينهما واسطة و هي الحرف [5]، فقد اعتمد المشابهة التي بين العطف و النعت و هي التبعية.

– تمكن السهيلي من خلال اعتماده قياس التمثيل من القول بجواز حذف التنوين من الاسم العلم عند الضرورة و ذلك عندما تحدث عن دلالة التنوين، فنفى أن يكون التنوين علامة تمكن و ارتضى أن يكون علامة للانفصال وأنه يؤتى به كيلا يتوهم أن الاسم مضاف إلى ما بعده، و استشهد على ذلك بأنه لا ينون مضمر ولا مبهم، ولاما فيه الألف و اللام، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك، فلا حاجة إلى التنوين حينئذ، فيقول في الروض الأنف: « و ترك التنوين في المعارف كلها أصل، لا ينون مضمر و لا مبهم و لا ما فيه الألف

و اللام، و لاما فيه الألف و اللام، و لا مضاف، و كذلك كان القياس في العلم، فإذا لم ينون في الشعر فهو الأصل فيه، لأن دخول التنوين في الأسماء إنما هو علامة لانفصاله عن الإضافة، فما لا يضاف لا يحتاج إلى تنوين،و الشواهد على حذف التنوين في الشعر من الاسم العلم كثيرة جدا، فتأمله في أشعار السيرة و المغازي تجدها»[6]، وهكذا قاس السهيلي العلم على بقية المعارف، و لكن ذلك في ضرورة الشعر فقط فأجاز فيها منع العلم من الصرف، فخالف بذلك البصريين و وافق الكوفيين ولكنه كان أخص منهم حيث أجازوا هم منع الاسم من الصرف عند الضرورة مطلقا سواء كان الاسم معرفة أم نكرة.

وفي مسألة العلم الممنوع من الصرف للضرورة نجد للسهيلي قياسا آخر حيث رأى أن القياس إذا منع من

---

(1) محمود فجال ،مرجع سابق ، ص 194

(2) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة ، رقم الحديث : 195

(3) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، 2 /189

(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 181

(5) ينظر المصدر نفسه ، ص 195

(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /26

الصرف أن يجر بالفتحة إذ يقول: « لو أنه حين حذف التنوين نصب كالاسم الذي لا ينصرف، وهو في موضع الخفض مفتوح لكان وجها وقياسا صحيحا، و لكن الخفض في طارق ووحشي مروي»[1]، وقد اعتد بهذا القياس عندما وجد في السماع ما يؤيده، و هو قول الشاعر:

كنار أبي حباحب و الظبينا [2]

فقد روي بفتح الباء، يقول:« و ترك صرفه ولم يخفض، وهو في موضع الخفض، لما قدمناه من أن الاسم إذا ترك صرفه ضرورة أو غير ضرورة لم يدخله الخفض، كما لا يدخله التنوين»[3] .

– قاس كذلك عدم تقديم الظرف على الماضي المسبوق بقد على عدم تقديم الظرف على المضارع المسبوق بالسين أو بسوف فيقول:« و قبح حينئذ (أمس قد قام زيد)،كما قبح (غدا سيقوم عمرو) و العلة كالعلة، حذوك النعل بالنعل»[4].

– يرى أن اسم الموصول للمثنى أعرب دون غيره من الأسماء الموصولة لأنه شابه الاسم المرفوع بالألف، إذ أن علامة التثنية هي الألف و هي بعينها علامة الرفع في الأسماء، فلم يكونوا ليبنوا و فيه علامة إعراب ولم يكونوا ليسقطوها فيبطل معنى التثنية، فكان ترك مراعاة علة البناء أهون عليهم من إبطال معنى التثنية، و لذلك أيضا أعربوا (اثني عشر) و (هذين) و (يا زيدان)[5].

– يرى أن (ما) الموصولة حملت على(ما) الشرطية و أجريت مجراها في حذف الهاء من صلتها فيقول:«وإنما كان الحذف مع ما أحسن لما قدمناه من إبهامها فالذي فيها من الإبهام قربها من (ما) التي هي شرط لفظا ومعنى ألا ترى أن(ما) إذا كانت شرطا تقول فيها: ما تصنع أصنع مثله، ولا تقول: ما تصنعه،لأن الفعل قد عمل فيها فلما ضارعتها هذه التي هي موصولة وهي بمعنى الذي أجريت في حذف الهاء مجراها في أكثر الكلام» [6]

– يذهب الإمام السهيلي إلى أن شيخه أبا الحسن بن الطراوة يجوز مجيء الحال من النكرة و يستدل بالقياس و السماع، « أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة و الحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب و جاءني زيد كاتبا، و بينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب أو برجل كاتبا؟ و إذا كان كذلك فلابد من الحال إذا احتيج إليها» [7].

– يرى السهيلي وجوب كسر ما بعد علامة التصغير(الياء) إذا لم يكن حرف إعراب فيقيسه على ضده و هو التكثير، إذ كسر ما بعد علامة التكثير (الألف) في نحو (مفاعل) ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان، و كثيرا ما تفعل العرب ذلك، توازن ما بين اللفظين، إذ كان معناهما متضادين، ألا ترى أن (علم) على وزن (جهل) و (روي) على وزن عطش، و (شرف فهو شريف) على وزن (وضع فهو وضيع)؟، فهو إذن قياس على الضد، و هو كثير عنده.

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /237

(2) سيرة النبي ﷺ لابن هشام ، 95/3

(3) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،3 /222

(4) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ،ص 95

(5) ينظر المصدر نفسه ، ص 138

(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 2 /6

(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 182

– ومن خلال اعتماده قياس التمثيل يرى أن الأصل أن يلزم المثنى الألف في جميع أحواله، و لهذا القياس مقدمات هي: أن الألف و الواو في يفعلان و يفعلون أصل للألف و الواو في الزيدان و الزيدون، لأنها في الأفعال اسم و علامة جمع، وفي الأسماء حرف و علامة جمع[1]، و يستدل على أصالة العلامات في الأفعال بأنهم لم يجمعوا بالواو و النون إلا ما فيه معنى الفعل، و أنهم لم يقولوا (فعلوا) إلا لما يعقل، و كذلك الجمع، وأنهم لما قالوا (فعلا) للعاقل وغيره كان المثنى لما يعقل و لما لا يعقل، ويرتب على ذلك قوله:

« فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على حدها في علامة الإضمار، و أن تزاد ألفا في الرفع و النصب والخفض لأنها تثنية في جميع أحوالها، و كذلك فعلت طوائف من العرب، و هم: خثعم و بنو الحارث بن كعب»[2].

وأما من مسائل اللغة التي اعتمد فيها هذا النوع من القياس فنذكر:

– يرى أن (مرة) تجمع على (مرائر) كما تجمع (حرة) على (حرائر)،و لاتعرف (فعلة) تجمع على (فعائل) إلا في هذين الحرفين و قياس جمعهما (فعل) نحو (درة درر)، ولكن الحرة من النساء في معنى: الكريمة و العقيلة، ونحو ذلك فأجروها مجرى ما هو في معناها من الفعيلة، و كذلك المر قياسه أن يقال فيه: مرير لأن المرارة في الشيء طبيعة فقياس فعله أن يكون فعل كما تقول: عذب الشيء و قبح و عسر إذا صار عسيرا، و إذا كان قياسه فعل فقياس الصفة منه أن تكون على فعيل و الأنثى فعيلة لأنها طباع و خصال [3].

– يرى أن (عزل) جمع (أعزل) و لا يجمع (أفعل) على (فعل)،ولكن جاء هكذا، لأن (الأعزل) في مقابل (الرامح)، و قد يحملون الصفة على ضدها كما قالوا: (عدوة) بتاء التأنيث حملا على (صديقة)، وقد يجوز أن يكون أجراه مجرى (حسر) جمع (حاسر) لأنه قريب منه في المعنى[4].

– يرى أن (الكلالة) إنما جاءت على هذا الوزن لأنها بمعنى القرابة و الصحابة و لذلك جاءت على هذا الوزن[5].
الوزن[5].

تلك هي إذن بعض من مسائل اللغة و النحو التي وظف فيها قياس التمثيل « و لا نعجب إذا أغرم أبو القاسم بقياس التمثيل، ذلك أنه إذا كان معنيا بعقد الفروق بين المتشابهات، فلا يعني هذا أن يهمل وجوه الشبه بينها بل يكون في فكره ما يجمع هذه المتشابهات بعضها مع بعض، و يقرنها في صعيد واحد احتراما لما قام بينها من هذه الوجوه » [6].

لكن ما يلاحظ هو « أنه مع اعتداده بهذا القياس الذي لم يقرن بسماع، وجدناه عند سماع ما يؤيده لا يعطيه حقا أكثر من حدود ما سمع فيه، فالعلم لا يجيز منع صرفه مطلقا بل ذلك حين تكون الضرورة، و قيمة القياس حينئذ أنه ينفي أن تكون الضرورة قبيحة، فلا يجوز بهذا القياس على حكم ثبت بالنصوص المستفيضة »[7].

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 82
(2) المصدر نفسه ، ص 117
(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،1 /74
(4) ينظر المصدر نفسه ، 1 /200
(5) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الفرائض و شرح أيات الوصية ،مصدر سابق ، ص69
(6) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص239
(7) المرجع نفسه ، ص239

وأما القياس الأصلي وهو حمل ما لم يسمع على ما سمع من كلام العرب، فقد كان للسهيلي من هذا المسموع موقف يقوم على التفريق بين التراكيب و المفردات، فهو يقيس على مسائل النحو ويعتد بكل ما سمع عن العرب، ولا يقول بالشذوذ، و أما في مسائل اللغة فيصرح بقياسية بعض الأبنية و عدم قياسية الأخرى، ومن أمثلة المسائل اللغوية التي اعتمد فيها القياس الأصلي نذكر:

– يقول في الروض:« ونسب طائفة من بني النضير فقال فيهم : النضري و قياسه: النضيري، إلا أن يكون من باب قولهم: ثقفي و قرشي، وهو خارج عن القياس، و إنما يقال: فعلي في النسب إلى فعيلة»[1]و يقول:« وقد ذكر ابن زبينة فعيلة من الزبن و النسب إليه زباني، على غير قياس و لو سمى به رجل لقيل في النسب إليه زبني، على القياس »[2].

– وقد سميت أم عامر بنت كعب بالماوية، فيتعرض لهذه النسبة، فيقول:« سميت بالماوية، و هي المرآة، كأنها نسبت إلى الماء لصفائها، و قلبت همزة الماء واوا، و كان القياس أن تقلب هاء، فيقال ماهية»[3].

– وجاء أفعل في التعجب من (زهي) مبنيا للمجهول، فيقول:« و كان القياس أيضا أن لا يقال من هذا الفعل: ما أفعله و لا: هو أفعل من كذا، كما لا يقال في المركوب: ما أركبه و لا في المضروب ما أضربه، ولكنه قد جاء في مثل هذه الأفعال: ما أزهاه، و ما أعناه بحاجتي، و قالوا: هو أشغل من ذات النحيين، وهو أزهى من غراب، و الفعل من هذا كله: زهي، و شغل، فهو مشغول و مزهو، و قيل في المحنون ما أجنه»[4].

– وورد في الحديث "كالإبل المهيومة"،وهي العطاش ، « و كان قياس هذا الوصف أن لا يقال فيه: مهيومة كما لا يقال معطوشة، إنما يقال: هائم و هيمان، وقد يقال: هيوم و يجمع على هيم [...]وكان قياس الياء أن تعتل فيقال: مهيمة كما يقال: مبيعة في معنى مبيوعة»[5].

وأما من مسائل التراكيب و النحو التي اعتمد فيها القياس الأصلي فنذكر:

– يجيز السهيلي أن تقع (نعم) موقع (بلى) تصديقا لمعتقد المتكلم، مستدلا بحديث رواه أبو عبيد، وهو" أن المهاجرين قالوا: إن الأنصار قد أوونا وفعلوا معنا وفعلوا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم"[6]، واستدل على ذلك أيضا ببيتين من الشعر، ومع أنه يرى أن أكثر العرب على الجواب ببلى، إلا أنه لا يمنع من القياس على هذا القليل[7].

– يذهب معقبا على إحدى روايات الحديث:"قوموا فلأصلي لكم "[8] بفتح اللام: « فإن صحت الرواية، فليس فليس ببعد في القياس كل البعد أن تقول: ليقوم زيد، أي: لقائم زيد، توقع الفعل موقع الاسم، كما توقع الاسم موقع الفعل و تعمل عمله»[9].

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3/ 276

(2) المصدر نفسه ، 1 /41

(3) المصدر نفسه ، 1 /119

(4) المصدر نفسه ، 3 /130

(5) المصدر نفسه ، 2 /160

(6) أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث ، رقم الحديث : 179

(7) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ، ص 46

(8) أخرجه مسلم في صحيحه ،كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب جواز الجماعة في النافلة ،رقم الحديث : 658

(9) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ، ص 95

– لم يذهب إلى شذوذ عمل لن الجزم، و لكنه يقول:« و قد فعلت ذلك طائفة من العرب»[1]، وهو بذلك يعطي الصور الواردة– و فيها عملت لن هذا العمل– صفة الحجية.

– يرى أن لغة (أكلوني البراغيث) ليست بضعيفة، و إن كان يرى بأن لغة التجرد هي اللغة الشائعة ، يقول:« قد تلحق العلامة الفعل للتثنية و الجمع قبل ذكر الفاعلين حرصا على البيان و توكيدا للمعنى»[2] إذ يرى أن الواو في (أكلوني البراغيث)، وفي حديث "يتعاقبون فيكم ملائكة" جاءت لبيان معنى الجمع وإفادة توكيده ، ثم ذكر أن بعض العرب قد التزمت هذه العلامة وعلى الرغم من قلتها فهو لا يقول بعدم قياسيتها، فالسهيلي إذن لا يتردد في القياس على بعض التراكيب و إن كانت قليلة « فلم نجد في أحكامه النحوية ما يدل على أنه كان يقول بشذوذ بعض التراكيب أو خروجها على القياس، و لكنه يقسم المسموع إلى كثير أو غالب و نادر، ولغة قوم، و لا يمنع من القياس على هذا المسموع، و لوكان مثالا فردا »[3].

ومما سبق نستطيع أن نقول أن السهيلي بصري من جهة المفردات فلا يقيس إلا على كل شائع مطرد، وكوفي من جهة التراكيب فيتوسع في القياس إذ يقيس على كل مسموع مهما قل.

3/استصحاب الحال:

الاستصحاب هو أحد الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في تأصيل قواعد النحو وأحكامه و إن لم يرق إلى أهمية كل من السماع و القياس، وأما المقصود بالاستصحاب لغة، فقد جاء في اللسان: « استصحب الرجل دعاه إلى الصحبة وكل ما لازم شيئا فقد استصحبه»[4]، وجاء في مختار الصحاح:« وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه»[5] ، و قال الخليل: «وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه » [6] ، وقال صاحب المصباح المنير:« وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه، قال ابن فارس و غيره استصحبت الكتاب و غيره حملته في صحبتي، ومن هنا قيل استصحبت الحال إذا تمسكت بما كان ثابتا كأنك جعلت تلك الحال مصاحبة غير مفارقة»[7].

ولقد كان الاستصحاب في بداية الأمر من أصول الفقه إذ كان قد اعتبر من الأصول التي اتخذها الفقهاء أدلة للأحكام، فقد عرفه صاحب التعريفات بقوله: « الاستصحاب عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول»[8]، وعرفه صاحب التوقيف بقوله:« الاستصحاب التمسك بما كان سائدا إبقاء لما كان على ما كان لفقد المغير أو مع ظن انتفائه عند بذل الجهد في البحث و الطلب»[9]، إلا أن استصحاب الحال لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط لأنه مبني على غلبة الظن باستمرار الحال، فينبغي استمرار حكمها ،ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلا آخر يعارض الاستصحاب قدموه عليه،

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق، ص 100

(2) المصدر نفسه ، ص 127

(3) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 244

(4) لسان العرب ، مادة (صحب)

(5) مختار الصحاح ، مادة (صحب)

(6) كتاب العين ، مادة (صحب)

(7) المصباح المنير ، مادة (صحب)

(8) الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1، 1984 ،ص 34

(9) محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان، ط1، 1989 ، 1/ 57

فالذين يأخذون به دليلا من أدلة الفقه يتمسكون بالأصل الثابت الذي لم يقم دليل على نفيه فهم لا يقيمونه دليلا على صحة الأصل بل يردون به كل مدع للتغيير ما لم يكن هناك مقتض للتغيير، فهو إن جاز التعبير دليل سلبي، فهو:« حجة دافعة لا حجة مثبتة، أي حجة لدفع ما يخالف الأمر الثابت بالاستصحاب، و ليس هو حجة على إثبات أمر لم يقم دليل على ثبوته»[1].

وكما كان استصحاب الحال من أدلة الفقه التي تفرعت عنها أصوله و فروعه كان أيضا أحد أدلة النحو التي تفرعت عنها جملته و تفصيله، تلك الأدلة التي جعلها ابن جني ثلاثة: سماع و إجماع وقياس و أغفل الاستصحاب، و ابن الأنباري الذي جعلها ثلاثة أيضا: سماع و قياس و استصحاب حال و أسقط الإجماع، إلا أن السيوطي اعتد بالإجماع و الاستصحاب كليهما، فجعل أصول النحو أربعة: السماع، الإجماع والقياس و الاستصحاب إذ يقول:« و أدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع و الإجماع و القياس، و قال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة نقل و قياس و استصحاب حال فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، و قد تحصل مما ذكرناه أربعة»[2]، وقد عرف ابن الأنباري استصحاب الحال بقوله:« هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل» [3] ، و مثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول أن الأصل في الأسماء الإعراب، و إنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب، و مثال التمسك باستصحاب الحال كذلك أن تقول في فعل الأمر الأصل في الأفعال البناء و إنما يعرب منها ما يشابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء.

فابن الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) يعده دليلا من أدلة النحو، إذ اعتمده البصريون والكوفيون في احتجاجهم للقضايا النحوية التي اختلفوا فيها، وبالرغم من هذا فهو نفسه يصرح بأنه من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل آخر، فيقول:« استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل»[4]، و لهذا لم يعتمده في الاستدلال إلا في سبع مسائل، وهو في هذه المواضع مرادف للتمسك بالأصل:

- استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة: المسألة 40 و 57
- من تمسك بالأصل لا يطالب بالدليل: المسألة 40 و 67
- من تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال: المسألة 88
- العدول عن الأصل من غير دليل لا وجه له: المسألة 110

ومرد عدم الاستدلال به كما استدل بالسماع و القياس هو كونه من أضعف الأدلة و لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، فلا يجوز التمسك باستصحاب الحال في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه

---

(1) وهبه الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط 2 ، 1995 ، ص 115

(2) جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، مصدر سابق ، ص 72

(3) محمد سالم صالح ، مرجع سابق نقلا عن الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ، ص431

(4) المرجع نفسه نقلا عن لمع الأدلة ، ص 446

الحرف أو تضمن معناه، و كذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن استصحاب الحال دليل معتبر عند البصريين خلافا للكوفيين، يدل على ذلك استقراء مسائل الخلاف بين المذهبين، إذ نرى أن البصريين هم أكثر عملا بمنهج استصحاب الحال، أما الكوفيون فقد أدت كثرة الشواذ لديهم إلى قلة استصحاب حال الأصل، فتحديد الأصل عندهم مضطرب إذ من الملاحظ أن البصريين وحدهم هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال به على مسألة من المسائل[2].

وإذا عدنا إلى الإمام السهيلي وجدنا أنه كان قليل الاعتماد على استصحاب الحال مقارنة باعتماده على كل من النقل والقياس، وكان عنده مرادفا للأصل، نجد ذلك في موضعين من كتابه النتائج إذ يقول:« إضافة المصدر إلى الفاعل- إذا وجد- أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول»[3]، و يقول في موضع آخر:« فعل الحال لا يكون مستقبلا إن حسن فيه (غدا)، كما لا يكون الفعل المستقبل حالا أبدا، ولا الحال ماضيا، هذا هو اختيار شيخنا رحمة الله عليه، و ما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحا، إذ الأصل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل»[4].

المبحث الثاني: خصائص التعليل النحوي

1/العلة:

(1) ينظر محمد سالم صالح ، مرجع سابق نقلا عن لمع الأدلة لابن الأنباري ، ص 446
(2) ينظر عفاف حسانين ، مرجع سابق ، ص 229
(3) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 241
(4) المصدر نفسه ، ص 93

يرى ابن حزم أن العلة « اسم لكل صفة توجب أمرا ما إيجابا ضروريا، و العلة لا تفارق المعلول البتة، ككون النار علة للإحراق، و الثلج علة التبريد، الذي لا يوجد أحدهما دون الثاني أصلا، و ليس أحدهما قبل الثاني أصلاو لا بعده»[1]، وما يتوقف عليه وجود الشيء و بكونه خارجا مؤثرا فيه[2]، و قد لزت العلة والنحو في قرن واحد منذ نشأة الأخير ، فقد كانت العلة خدن النحو العربي و رفيقة دربه و عموده الفقري، ورافقته بساطة و سذاجة ثم تعقيدا و خشونة مركب، ثم موغلة في التعقيد متأثرة ما شاء لها التأثر بعلم المنطق والكلام[3]، و المراد منها العمل على جعل الظواهر تنضوي تحت جناح القواعد العلمية وأحكامها.

وما يمكن قوله هو أن العلة و التعليل سارا جنبا إلى جنب مع الأحكام النحوية، و أن النحاة قد يختلفون في تعليلاتهم إلا أنهم متفقون على الحكم النحوي، و يقصد بالعلة النحوية « ذلك الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير و الصياغة»[4].

ويعد عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي« أول من مد القياس وشرح العلل»[5]، وتلاه أبو عمرو بن العلاء وما إن نصل إلى عصر الخليل حتى تغدو العلة مقصدا يؤمه النحاة، فيبلغ الخليل الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله،وكثر التعليل عنده كثرة لفتت إليه الأنظار، فقال عنه الزبيدي: « استنبط من العلل ما لم يستنبطه أحد و ما لم يسبقه إلى مثله سابق»[6]، فكان الخليل أول من بسط القول في العلل، فقد سئل عن العلل العلل التي يعتل بها في النحو، أأخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال:« إن العرب نطقت على سجيتها و طباعها و عرفت مواقع كلامها و قامت في عقولها علله، و إن لم ينقل ذلك عنها، و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، و إن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له، و مثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم و الأقسام، و قد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة و الحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما هذا هكذا لعلة كذا أو لسبب كذا، لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة أن تكون علة لتلك، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» [7]، فالعلة عند الخليل الخليل هي من اجتهادات النحاة ، وأما سيبويه فقد كثر التعليل عنده، سواء كان ذلك للمطرد أم للشاذ، فلا قاعدة تبنى من غير إيجاد علة لها[8]، وأثر عنه قوله عن العرب:« وليس شيء يضطرون إليه إلا و هم يحاولون به وجها»[9]، فكان كتابه أول بحث جامع للعلل النحوية، واتسع سيبويه في هذا المجال فشملت تعليلاته ما وقع في

---

(1) ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، تحقيق: إحسان عباس ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،لبنان ، دط ، دت ط، 8 /99

(2) الشريف الجرجاني ، مصدر سابق ، ص 166

(3) مازن المبارك ، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها و تطورها ، دار الفكر ، بيروت ،لبنان ، ط 3 ، 1981 ، ص 46

(4) المرجع نفسه ، ص 90

(5) أبو بكر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1984 ، ص 31

(6) المصدر نفسه ، ص 47

(7) جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، مصدر سابق ، ص 193 - 194

(8) ينظر شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 82

(9) سيبويه ، الكتاب، علق عليه و وضع حواشيه إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1999، 1 /65

كلام العرب وما لم يقع منه،و إنما كان يفترضه افتراضا يقدحه على زناد فكره، وكان اتساعه أكثر ما يكون في التعليل للقضايا الصرفية وعلى الأخص بابي القلب و الإعلال[1].

فالعلة النحوية في القرنين الثاني و الثالث للهجرة كانت تمثل مرحلة السهولة و الوضوح و عدم التكلف، والانسجام مع روح اللغة، والبعد عن الجدل الفلسفي و التحليل المنطقي، وأما في القرنين الرابع و الخامس فقد طبعت روح الفلسفة و المنطق العلل بطابعها، فقد تفاقم تغلغل الفلسفة وعلم الكلام في النحو و طرق النظر في مسائله، ذلك أن النحاة احتذوا بالمتكلمين وقلدوهم، فأخذوا بتطعيم نحوهم بالفلسفة و المنطق[2] وما ذلك إلا لأن مسائل علم الكلام كانت هي الأسبق إلى تصدر مجالس العلم و البحث و المناظرة، فقدكان عدد من النحاة من المتكلمين، بل ليس ببعيد القول بامتزاج النحو بالفلسفة و المنطق امتزاجا كبيرا، و في قول ابن جني ما يؤكد اصطباغ العلل النحوية بالصبغة الكلامية إذ يقول: « اعلم أن علل النحويين و أعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، و يحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس و ليس كذلك حديث علل الفقه و ذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام و وجوه الحكمة فيها خفية عنا »[3] ، فالقرن الرابع يمثل- بحق- ذروة البحث النظري في في العلة و تقسيماتها ، فالزجاجي وهو النحوي البارع قام بإرساء الأسس النظرية للعلة في كتابه (الإيضاح في علل النحو)،كما أن تعليلاته هو نفسه اصطبغت بالصبغة الفلسفية والكلامية، و يظهر ذلك جليا في تعليل أسبقية اللفظ على الإعراب إذ قال:« ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض في الأسود، و الجسم أقدم من العرض بالطبع و الاستحقاق، و إن العرض قد يتوهم منفصلا عن الجسم، و الجسم باق، فنقول: إن الجسم الأسود قبل السواد، و نحن لم نر الجسم الأسود خاليا من السواد الذي فيه، و لا رأينا السواد قط عاريا عن الجسم، بل لا تجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة، و لم نر بالأسود هنا جسما سود بحضرتنا بل ماشوهد كذلك من الأجسام»[4]،إلا أن التعليل نما و ترعرع و آتى ثماره فعلا على يد أبي علي الفارسي و تلميذه ابن جني، فقدكان الفارسي شديد الاعتداد بالعلة، كما أن ابن جني فسح الطريق للنحاة أن يتوسعوا في تعليلاتهم، ولم يضيق عليهم الخناق، ولم يلزمهم بعلل الآخرين، فكل من ظهرت له علة صحيحة و طريق نهجة، فهو خليل نفسه،
وأبو عمرو فكره[5].

وقد استمر النحاة في خوض غمار التعليل إلى قرون متأخرة، فقد صنف ابن الأنباري كتابه (أسرار العربية) الذي طغى عليه الأسلوب العقلي و الجدل الكلامي إذ قال:« أوضحت فيه فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل»[6].

---

(1) ينظر شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 83-84

(2) سعيد الأفغاني، في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص 83

(3) ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، القاهرة ، مصر ، دط ، د ت ط ، 1 /48

(4) أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك،، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3 ، 1979 ، ص 68

(5) ابن جني ،الخصائص ، مصدر سابق ، 190/1

(6) ابن الأنباري، أسرار العربية ، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان ، ط1، 1995 ، ص 27

وأما في الأندلس و في المرحلة نفسها كان هناك عالمان احتفيا بالتعليل وأوغلا في جدليته أولهما الأعلم الشنتمري و ثانيهما الإمام أبو القاسم السهيلي اللذان قال عنهما ابن مضاء « و كان الأعلم- رحمه الله- على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل، و كذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي – على شاكلته- رحمه الله يولع بها و يخترعها، و يعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها »[1]، إلا أن كثيرا من نحاة الأندلس عبروا عن نفورهم من الإغراق في جدلية التعليل النحوي نذكر منهم ابن خروف الذي رأى ضرورة الأخذ بالعلل الأوائل التي لا بد للمتعلم منها و التي هي قريبة من روح اللغة، ورفض ما بعد ذلك من علل ثوان و ثوالث نظرية جدلية، و منهم ابن الضائع الذي كان من « الذين لا يعتدون بالعلل حينما تكون سببا في خلافات لا تجدي و في تقديرات كثيرة لا تفيد، و حينما ينتج عن تلك العلل مسائل فرضية تدخل المتعلم في متاهات و تعقيدات لا حاجة له بها»[2]، و قد عبر أبو حيان أيضا عن نفوره من كثرة التعليل فقد رأى أن النحويين مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى و أنفع، و لقد كان أبو حيان في رفضه للإغراق في التعليل مناصرا لابن مضاء الظاهري الذي قاد ثورة لتحرير النحو العربي من الأغلال التي أثقلت كاهله و الأساليب الغريبة عنه، و التي كانت « وليدة المنطق المجرد و الافتراضات النظرية البعيدة عن الواقع و التقليد المغالي للفقهاء و المتكلمين»[3]، وكان مبدؤه في تلك الثورة « أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، و أن ينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»، و لتحقيق ذلك المبدأ لابد من إلغاء العلل الثواني و الثوالث، وقد وقف ابن مضاء موقف ابن حزم الثائر على النحاة و عللهم « فجعل الخوض في العلة حراما، و زيف تعليلات النحاة

ورفض العلل الثواني و الثوالث ودعا إلى إلغائهما، ذلك أن أي ظاهرة لغوية هي من عند الله ولا حاجة إلى استنباط العلل، و ما على العلماء عند تعرضهم لأي سؤال عن علة ظاهرة ما إلا أن يقولوا: هكذا نطقت العرب»[4]،و مما دعا بابن مضاء و غيره من النحاة إلى رفض تلك العلل النظرية المغرقة في الجدل أن النحاة لم يكتفوا بالعلل الأول القريبة من روح اللغة بل إنهم « قد ذهبوا بعيدا و استعملوا خيالهم لاقتناص العلل والإكثار منها، و قد يكون خيالهم يتناول مسائل جانبية غير حاصلة في اللغة فأخذوا يعللون: لماذا لم تثن الأفعال و لا تجمع؟ و لماذا لم يجعل الجر للأفعال و الجزم للأسماء؟ و لماذا رفعوا الفاعل و نصبوا المفعول؟ و لماذا لا يكون العكس؟ فعلى المسؤول أن يقول: هكذا وجدت اللغة،ولا يحق له أن يتشعب في دقائقها التي قد تضر بالمتعلم إذا أسرف في التساؤل عنها،وقد يؤدي هذا التساؤل إلى افتراضات نظرية تستند إلى النظر العقلي المجرد فيقبلها العقل إلا أنها لا تقنع من يرى للغة منطقا خاصا ومسلكا لا يتناسب مع ما يفترضه النحاة المعللون »[5].

---

(1) ابن مضاء، مصدر سابق ، ص 129

(2) عبد القادر رحيم الهيتي ، مرجع سابق ، ص 191

(3) مازن المبارك ، مرجع سابق ، ص 148

(4) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط ، ص 267

(5) الوراق ، علل النحو ، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2002 ، ص 101

ذلك إذن هو موقف بعض النحاة الرافضين للإغراق في اصطناع العلل الثواني والثوالث، والذي ابتعد كثيرا عن السليقة وحول الأحكام التي استنبطها النحاة العرب الأوائل بالاستقراء و وصفوها كما هي من غير إغراق في التعليل إلى جدل ذهني و تفكير فلسفي لا يمت لروح اللغة بصلة، وهذا هو ما جعل الباحثين يجزمون بوجود أثر فلسفي يوناني أو منطق أرسطي في النحو العربي[1].

وأيا كانت مواقف النحاة من العلل سواء كانت مؤيدة أم معارضة – إذ غدت صرحا فكريا متشعبا بعد أن كان فطريا بسيطا عند أوائل النحاة– فقد ظلت بمثابة المحرك الذي يشحذ الذهن و يوسع آفاق الفكر.

وقد ذهب الزجاجي إلى أن علل النحو على ثلاثة أضرب هي[2]:

– علة تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، و من هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم،فإن قيل: لم نصبتم زيدا،قلنا بـ (إن) لأنها تنصب الاسم و ترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه.

– علة قياسية: كأن يقال: لم نصبت زيد (إن) في قوله: إن زيدا قائم؟ ولم وجب أن تنصب (أن) الاسم؟والجواب في ذلك أن تقول: لأنها و أخوتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، و أعملت إعماله لما ضارعته.

– علة جدلية نظرية: فكل ما يعتل به في باب(إن) بعد هذا ، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ و بأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟ وحيث شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟

وأما أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة) فيرى أن« اعتلالات النحويين صنفان :علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالا،وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا، و هي:علة سماع، علة تشبيه، علة استغناء، علة استثقال، علة فرق، علة توكيد ، علة تعويض ، علة نظير، علة نقيض ، علة حمل على المعنى، علة مشاكلة ، علة معادلة، علة قرب ومجاورة، علة وجوب،علة جواز، علة تغليب، علة اختصار، علة تخفيف، علة دلالة حال، علة أصل، علة تحليل، علة إشعار، علة تضاد، علة أولى... »[3]، ويرى تمام حسان أن النحاة إنما جعلوا العلل أربعة و عشرين نوعا ليمكن نظمها في اثني عشر زوجا أو ما يقرب من ذلك بحيث يشتمل كل زوج على علتين إحداهما عكس الأخرى تقريبا، على النحو التالي[4]:

1- علة التشبيه وتقابلها 2– علة الفرق

3–علة النظير وتقابلها 4– علة النقيض

5– علة المشاكلة و تقابلها 6– علة التضاد

---

(1) ينظر كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2005 ،ص 98

(2) ينظر أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، مصدر سابق ، ص 64- 65

(3) جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، مصدر سابق ، ص 176

(4) تمام حسان ، الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، مصر ، دط ، 1982، ص 189

7- علة الوجوب وتقابلها 8- علة الجواز

9- علة الحمل على المعنى و تقابلها 10- علة المجاورة وهي الحمل على اللفظ

11- علة المعادلة و تقابلها 12- علة الأولى

13- علة التعويض وتقابلها 14- علة الاختصار

15- علة الأصل وتقابلها 16- علة السماع

17- علة التوكيد وتقابلها 18- علة الاستغناء

19- علة التغليب وتقابلها 20- علة التحليل

21- علة الدلالة وتقابلها 22- علة الاشعار

23- علة الاستثقال و تقابلها 24- علة التخفيف.

وأما الإمام أبو القاسم السهيلي فقد كان له موقف متميز من العلة النحوية إذ أنه قد جعل العلة مدار الأحكام النحوية، فما من حكم نحوي إلا أشفعه بالتعليل والتوجيه، فجاءت مصنفاته معبرة فعلا عن نزوعه القوي نحو التعليل، بل قد صرح هو نفسه أن من غاياته « تعليل النحو و صنعة الإعراب»[1]، كما ذكر في مقدمة النتائج قائلا: « إن معظمه من علل النحو اللطيفة وأسرار هذه اللغة الشريفة »[2]، فقد أفرغ السهيلي طاقة عقلية ممتازة في تعليل أحكام النحو، مبتكرا عللا جديدة،إذ أن « هذه القدرة العقلية بالإضافة إلى تمكنه من اللغة وبصره بها قد تكاملا فيه ليصدر عنهما في ثقة مطلقة، مؤمنا أن كل ما في اللغة من الصوت و حتى التركيب يدخل في نطاق التعليل»[3].

فالسهيلي ارتقى بالعلة النحوية إلى مصاف العلة الكلامية التي يرتبط بها الحكم وجودا وعدما، إذ اشترط في صحة العلة أن تكون مطردة، منعكسة، يوجد الحكم بوجودها وينتفي بانتفائها،و أعطى مثالا لها بالإضافة التي توجب الخفض إيجابا لغويا مثل علة الإسكار في الخمر التي توجب حرمته إيجابا شرعيا، و عدم مراعاة الاطراد و العكس هو الذي كان سببا في تضاحك أهل العلوم من فساد علة النحوي و ضعفها حتى ضرب بها المثل فقيل" أضعف من حجة نحوي"[4] ، وقد كان من الممكن أن يبعثه هذا على تضييق دائرة التعليل أو أنه يقترب من رأي ابن مضاء في رفض العلل، و بالخصوص ما يعرف منها بالثواني و الثوالث، لكن الإمام السهيلي على العكس من ذلك أولى اهتماما كبيرا للعلل، إذ يقول الدكتور البنا « ولا يقف أبو القاسم عند حد العلة الأولى وهي التي تمثل الحكم و لكنه كان يتعدى ذلك إلى ما سماه ابن مضاء بالعلل الثواني و الثوالث، وما دعاه الزجاجي من قبل بالعلل القياسية و الجدلية»[5]، ولم يقتصر على الثوالث بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس، وفي جهده الفكري لابتكار علل لهذه التساؤلات قام بتوسيع مجال مسالك العلة حتى بلغ بها إلى تسعة أحيانا،فلو

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 4/1

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص 26

(3) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ،ص 285

(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ، ص 20

(5) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 288

رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا فيه أن الكثير من المسائل النحوية قد بدأت بعلة واحدة حتى إذا وصلنا إلى السهيلي فإننا نجد العلل قد كثرت وأصبح لكل مسألة فيض من العلل قد يصل إلى سبع أو يزيد.

ومن تعليلاته الجدلية قوله « و أما المضاف إلى معرفة فإنه اكتسب التعريف من الاسم الثاني و اتصاله به، وحلوله منه محل التنوين، فصار بمنزلة اسم واحد، فانسحب التعريف على جميعه، فإن قيل:ولم اكتسب الأول التعريف من الثاني، ولم يكتسب الثاني التنكير من الأول إذ هو المقدم عليه في اللفظ، لاسيما و التنكير أصل في الأسماء و التعريف فرع عليه، فكان ينبغي إذ جعل كاسم واحد أن ينسحب التنكير من أول الاسم إلى آخره، فلم غلبوا التعريف؟ فالجواب من وجهين،أحدهما: أنهم غلبوا حكم المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن كقولهم : هذا زيد ورجل ضاحكين، على الحال، ولا يجوز (ضاحكان) على النعت تغليبا منهم لحكم المعرفة، وذلك أنهم رأوا الاسم المعرفة يدل على معنيين: الرجل و تعيينه، و الشيء و تخصيصه من غيره، و النكرة لا تدل إلا على معنى مفرد، فما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد[...] والجواب الثاني أن تقول: الاسم المضاف إليه بمنزلة آلة التعريف فصار كالألف و اللام و الصيغة الدالة على الإبهام، ولم ينسحب التعريف على الأول لأنه لم يكتسب منه العلمية، و إنما اكتسب تعريفا آخر كما اكتسب من الألف واللام التي آلة التعريف، ألا ترى أنه إذا أضيف إلى المضمر لم يكتسب منه إضمارا، و إنما اكتسب تعريفا وكذلك إذا أضيف إلى المبهم لم ينسحب عليه معنى الإبهام فدل على أن الإضافة بمجردها هي الموجبة لتعريف الاسم و المضاف إليه بمنزلة آلة داخلة فلم يلزم أن يقتبس الثاني من تنكير الأول، ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني، وحاله في المعرفة، و إنما التعريف بالإضافة إلى أي نوع كان من المعارف، و المضاف إليه في كل هذا كالآلة الداخلة على الاسم لمعنى »[1]، و المتأمل لهذا يرى مدى إيغال السهيلي في تعليلاته.

ومن النواحي التي عني بالتعليل لها:

– ما وضعته العرب،وذلك مثل تعليله لوضع الفعل و الاسم الموصول و الضمائر و إلحاق النون بالأفعال الخمسة[2].

– ما لم تضعه العرب، وذلك مثل تعليله لعدم وصف المعرفة بجملة، و لماذا لم يقولوا (قبلما) كما قالوا (بعدما)؟و لماذا قالوا:ما قام محمد لكن عمرو، ولم يقولوا : قام محمد لكن عمرو؟ و لماذا لم تكن (إلى) عاطفة كـ (حتى)[3].

– موقع الكلمة ،كما في تعليله لما أضيف من الظروف إلى الأفعال، ووجوب الصدارة لأدوات المعاني.

- ما حذف من الكلمة.
- دلالة الصيغة و مادتها.

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 170

(2) ينظر المصدر نفسه ، ص54- 137 - 170 - 84

(3) ينظر المصدر نفسه ، ص 198 – 200

ولقد اعتمد السهيلي عدة مسالك في التعليل، ولكنها كلها تدور حول معنى الكلمة ذاتها « فتعليله بالدلالة يكاد يكون لما اطرد في كلام العرب، و كأنه يقول: إنهم استعملوا الكلمة هذا الاستعمال لأن دلالتها تقضي بذلك»[1].

1- دلالة الكلمة: فقد رأى أن العلة في عدم تعريف الفعل و تثنيته وجمعه هو دلالة الفعل، فالفعل عنده يدل على معنى في الاسم بعده، و هو أنه مخبر عنه، فيقول « و إذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، فمن ثم وجب أن لا يضاف و أن لا يعرف بشيء من أدوات التعريف، إن التعريف يتعلق بالشيء بعينه،لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع،كما لا يثنى الحرف و لا يجمع »[2]، كما علل بهذا لعدم وقوع (إلى) عاطفة كـ(حتى)[3] ، و امتناع (أجمع) من وقوعها في أول الكلام كـ (كل)[4].

2- الحمل على المعنى: من « أهم مسالكه في التعليل لما خرج عن القياس من أبنية و تراكيب»[5]، إذ يرى أن « العرب تنحو بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها»[6]، ويقول «كثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس ، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم»[7]، ومن أمثلة ذلك توجيهه لجمع حرة على حرائر و مرة على مرائر، إن الحرة في معنى الكريمة و العقيلة فأجروها مجرى ما هو في معناها[8]، و يرى أن الكلالة بمعنى القرابة و لذلك جاءت على وزنها[9]، كما أن مولى من الولاية جاء على وزن مفعل لأنه مفزع و ملجأ لوليه، فجاء على وزن ما هو □ في معناه[10]، كما أن لفظ الجمعة مأخوذة من الاجتماع،وكان على وزن فعلة لأنه في معنى قربة،والعمرة مشتقة من عمارة المسجد الحرام و بنيت على فعلة لأنها في معنى قربة و وصلة إلى الله تعالى[11]، و هناك فرق بين (فتنته) و (أفتنته) ، و مآل هذا الفرق إلى أن فتنته (صرفته) فجاء على وزنه لأن المفتون مصروف عن حق، و(أفتنته) بمعنى أضللته و أغويته فجاء على وزن ما هو في معناه، و أما فتنت الحديدة في النار فعلى وزن فعلت لا غير لأنها في معنى خبرتها و بلوتها[12]، وقد وجه لفظة (طواء) في بيت لطرفة على أنها ليست من الضرورة الشعرية « و إنما أراد رقة الخصر و ذلك جمال في المرأة و كمال في الخلقة فجاء باللفظ على وزن جمال و كمال و ظهر في لفظه كان في نفسه »[13].

وأما اعتماده على هذا المسلك في التراكيب فمن أمثلته قول العرب (هو أحسن الفتيان و أجمله)، فقد أفرد الضمير لما كان المعنى : أحسن شيء وأجمله، فقد ذكر سيبويه هذا الكلام محكيا عن العرب و وجهه عندهم أنه

---

(1) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 290
(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 55
(3) ينظر المصدر نفسه ، ص 198- 200
(4) ينظر المصدر نفسه، ص 224
(5) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 286
(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،3/ 131
(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 133
(8) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،1 /74
(9) أبو القاسم السهيلي ، الفرائض و شرح آيات الوصية ، مصدر سابق ، ص 69
(10) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 2 /183
(11) ينظر المصدر نفسه ، 2 /198
(12) ينظر المصدر نفسه ، 2 /297
(13) المصدر نفسه ، 3 /131

محمول على المعنى فكأنك قلت: (أحسن رجل و أجمله) فأفرد الاسم المضمر التفاتا إلى هذا المعنى[1]، ويرى أيضا أيضا أنه إنما عطف بالفاء في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [2]، و الفعل لا يعطف على الاسم، إلا أنه « لما كان معنى قوله(في قلوبهم مرض) كمعنى: (مرضت قلوبهم) صح العطف عليه»[3]، ويرى أيضا أن التاء حذفت من قوله تعالى:﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [4]،لأن معناه (وفريقا ضلوا) بغير تاء في اللفظ، فليحسن حذفها إذا فيما هو في معناه، فكثيرا ما تفعل العرب ذلك»[5].

ومن هذا المسلك أيضا ما يسمى بالتضمين إذ تضمن الألفاظ معاني ألفاظ أخر، و يظهر ذلك في قوله: « أيدوا جبريل أي أيدوا بجبريل وحذف الجار فتعدى الفعل فنصب،و لايضر هذا الحذف إلا أن يكون الفعل المتعدي بحرف الجر متضمنا لمعنى فعل آخر ناصب كقولهم (أمرتك الخير) أي(كلفتك الخير و ألزمتكه) ولا يستقيم (نهيتك الشر) إذ ليس في معنى (نهيتك) فعل ناصب و قوله: (أيدوا جبريل أي أصحبوه)، و نحو هذا فحسن حذف الباء لهذا »[6]، ومثل ذلك قولهم (أدين إلها) أي (أدين لإله)، وحذف اللام و عدى الفعل لأنه في معنى (أعبد إلها) ، ومن تعليله بالتضمين قوله: « أن النبي ﷺحين وقف على قتلى أحد، قال: "هؤلاء الذين أشهد عليهم " [7]، أي (أشهد عليهم بالوفاء) ،وقال (عليهم) ولم يقل (لهم) لأن المعنى (أجيء يوم القيامة شهيدا عليهم) وهي ولاية وقيادة فوصلت بحرف على»[8].

4- الحمل على اللفظ: اعتمد عليه في بعض المواضع، فهو يرى أن السر في عدم جمع (فعلان) جمع السلامة، وتأنيثه بالهاء و تنوينه لأنه محمول على لفظ المثنى « لأن التثنية ضعفان في الحقيقة ألا ترى أنهم شبهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشيئين متلازمين فقالوا (الجلمان) و (القلمان) فأعربوا (النون) كأنه اسم لشيء واحد ، فقد اشترك باب (فعلان) و باب التثنية، ومنه قول فاطمةرضي الله عنها في نداء ابنها:"يا حسنان يا حسينان"[9] ، هكذا روته الرواة برفع النون، ولمضارعته التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في (غضبان) (غضبانين) ، و امتنع تأنيثه بالهاء ، فلا يقال (غضبانة)، وامتنع تنوينه كما لا ينون (نون الاثنين) فجرت عليه كثير من أحكام التثنية لمضارعته إياها لفظا ومعنى»[10]، كما يرى أن السين وسوف على الرغم من اختصاصهما بالأفعال فإنهما لا تعملان لمضارعتهما أل

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 1 /68

(2) البقرة ، من الآية 10

(3) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 2 / 294

(4) الأعراف ، من الآية 30

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 133

(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /217

(7) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الجهاد ، باب الشهداء في سبيل الله ، رقم الحديث: 32

(8) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /195

(9) أخرجه الزمخشري في الفائق في غريب الحديث ، تحقيق:علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، بيروت ، لبنان ، دط ، 1993، 2 / 378

(10) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ،ص 43

التعريف لفظا [1] ، كما أنه يرى أن الضمير العائد على الاسم الموصول (من) في قوله تعالى:﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾[2] أفرد حملا على اللفظ[3].

5-الاستغناء: و الاستغناء أصله الأول في منع الصرف، فهو يرى أن ما منع من الصرف مستغن عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، ومشعر بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، و لهذا لم تنون الضمائر و المبهمات والمعرف بأل، لأنه لايتوهم إضافة شيء من ذلك إلى ما بعده، ولم ينون الفعل لاتصاله بفاعله وكونه كالجزء منه، وكذلك الحرف لأن العامل منه متصل بمعموله وغير العامل لا يتوهم إضافته[4]، و مما أرجعه إلى الاستغناء (سحر)، فقد اختار مذهب سيبويه فيها إذا كانت ظرفا و هو أنها معرفة على نية (أل)، ووجه هذا بقوله: «كأنك حين ذكرت يوما قبله وجعلته ظرفا، ثم ذكرت سحر فكأنك أردت السحر من ذلك اليوم فاستغنيت عن الألف و اللام بذكر اليوم»[5]، كما أنهم قالوا (رويدا) استغناء بها عن (ارفق)[6] ، واستغنوا بقولهم (ما أنومه) عن عن قول(ما أقيله)[7] ، لأن الفعل قال (لا يتعجب منه)، ويرى أن القياس يقتضي أن نقول في التثنية: مررت بأخويك اثنيهما فاستغنوا بكليهما لأنه في معناه ، و إذا كان في معناها فهو تثنية مثله[8].

6-مراعاة الأصل: يرى أن العرب قد تراعي الأصل، و قد اعتمد عليه في توجيهه لما صرف من الأعلام التي كان ينبغي أن تمنع من الصرف، فهو يرى أنها صرفت لأنها منقولة من أصل كانت فيه منونة، وهم إنما منعوا صرف الأسماء المرتجلة و الأعجمية لأنها لم تنقل من أصل كانت فيه منونة، و لهذه العلة يرجع عدم اعتدادهم بالزائد في تصغير أحمد و أزهر على حميد و زهير تصغير ترخيم، و في مجيئهم باسم الفاعل من أورس على وارس، و المصدر في قوله تعالى﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[9]، فلم يجيء بالمصدر على أنبت، ومن ذلك أيضا إعلالهم الفعل في نحو (أطال و أقام)، فلم يقولوا: أطول ولا أقوم مراعاة لحكم الفعل قبل دخول الهمزة[10].

8-طلب الخفة: من مسالكه المهمة في التعليل، وعليه اعتمد عليه في توجيه كثير من الظواهر، منها:جنوح العرب عن جمع (فعيل) بالواو و النون فيقول:« جمع السلامة فيه جائز، ولكنه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت رحيمون »[11]، ويعلل حذف النون في (بلخزرج) بقوله: « لأنها من مخرج اللام، وهم يحذفون اللام في مثل (ظلت) كراهية اجتماع اللامين، وكذلك (أحست) كراهية التضعيف»[12]، و يرى أيضا « أن براء أصله برآء مثل كرماء فاستثقلوا اجتماع الهمزتين فحذفوا الأولى، و كان وزنه فعلاء فلما حذفوا التي هي لام الفعل صار وزنه

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 95

(2) لقمان ، من الآية 22

(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،2 /77

(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص69

(5) المصدر نفسه ، ص 287

(6) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 2 /101

(7) ينظر المصدر نفسه ، 1 /262

(8) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 223

(9) نوح ، الآية 17

(10) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 259

(11) المصدر نفسه ، ص126

(12) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /130

فعلاء »[1]،و يجوز أيضا حذف حرف الجر تخفيفا إذا طال الاسم بالصلة ومنه قوله تعالى:﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [2] تقديره (لأن هذه) وجاز إضمار حرف الجر، و إن كانت حروف الجر لا تضمر لأنها موصولة موصولة بما بعدها، ويرى أيضا أن (ممن) من قول الشاعر (لا خير ممن خصه الله بالحب) متعلقة بمحذوف كأنه قال (لا خير أخير ممن خصه الله)، و (خير و أخير) لفظان من جنس واحد فحسن الحذف استثقالا لتكرار اللفظ [3].

9-طلب الازدواج: اعتمد عليه في توجيه كثير من النصوص، من ذلك ذهابه إلى أن وقوع (ما) موقع (من) في قوله تعالى:﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾[4] قد جاء على هذا النهج وهو طلبه المزاوجة مع الآية التي قبلها[5]، ويرى أيضا أنه إذا جاز القول (إن تزرني أزرك) بلفظ المستقبل في الثاني، فلم يكن ينبغي أن يجوز (إن تزرني زرتك) بلفظ الماضي في الثاني و الأول مستقبل، إذ لامعنى يصححه ولا ازدواج يحسنه[6]. وقد حكى سيبويه: من كانت أمك بالنصب فأنث الاسم الأول لأنه هو الأخير في المعنى، و أعجب من هذا قولهم: (إنه قام زيد) ،وإذا أخبروا عن المؤنث قالوا:(إنها قامت هند) ليشاكل أول الكلام آخره، وإن لم يكن الاسم الأول هو الثاني، فإن قلت إنما هو ضمير القصة قلنا: وإن كان ضمير القصة فقد اختاروه على ضمير الأمر في هذا الموضع للمشاكلة، قال الله سبحانه:﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[7]، ولم يقل (إنه)،وقال جل شأنه أيضا:﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾[8]»[9].

10- كثرة الاستعمال: و يتمثل فيما يحدث أحيانا من تغييرات بالحذف في البنية أو التركيب، فقد ذكر أن حرف الجر قد يحذف فيما كثر استحمالا جدا، ممثلا بقول رؤبة وقد قيل له:"كيف أصبحت؟ فأجاب :خير عافاك الله "[10]، ويرى كذلك أن النون من حرف الجر (من) تحذف ولا يجوز ذلك إلا في (من) لكثرة استعمالها، وأن التاء الآولى من (اتخذ) تم حذفها فقيل (تخذ) اكتفاء بإحداهما عن الأخرى، وذلك لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة[11]، كما يرى أن العرب تحذف الألف واللام من (اللهم) وتكتفي بما بقي ،وكذلك تقول: (لاه أبوك) تريد (لله أبوك) ويقولون: (لهنك) يريدون (والله إنك)، وهذا لكثرة دوران هذا الاسم على
الألسنة، وقد قالوا فيما هو دونه في الاستعمال (أجنك) تفعل كذا وكذا أي (من أجل إنك) تفعل كذا

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،2 /28
(2) الأنبياء ، من الآية 92
(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،2 /81
(4) الكافرون ، الآية 3
(5) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 141 - 142
(6) ينظر المصدر نفسه ، ص 114
(7) الحج ، من الآية 46
(8) لقمان ، من الآية 16
(9) أبو القاسم السهيلي ، الفرائض و شرح آيات الوصية ، مصدر سابق ،ص 44
(10) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /50
(11) ينظر المصدر نفسه ، 3 /162

وكذا[1].

11- الإشعار: يرى أن الكاف من (كلا) كسرت و هي في (كل) مضمومة، وقد «كسرت إشعارا وتنبيها على معنى الاثنين كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر، ألا تراهم كسروا العين من (عشرين) إشعارا بتثنيته»[2]، وقد لاحظ أيضا أن العرب كثيرا ما تثني في كلامها فتقول: الرقمتين، قنوين، مكتين، عنيزتين، و تقصد بذلك الإشارة بهذا إلى جانبي كل بلدة فتجعلها اثنين على هذا المغزى، و أحسن ما تكون هذه التثنية إذا كانت في ذكر جنة و بستان فتسميهما جنتين إشعارا بأن لها وجهين وأنك إذا دخلتها و نظرت إليها يمينا وشمالا رأيت من كلتا الناحيتين ما يملأ عينيك قرة و صدرك مسرة[3].

12- رفع الوهم : حيث رأى أن العرب كثيرا ما يعدلون عن نفي الماضي بلا إلى النفي بلم وذلك حتى لا يتوهم انفصال الكلام إذ أن (لا) قد لا تكون نافية لما قبلها،ويمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[4] إذ أن (لا) ردع لما قبلها، و الكلام موجب، و أما (لم) فلا يتوهم معها ذلك[5]، و يرى أيضا أنهم أنهم قالوا في التثنية (ذواتي) و ليس هو القياس، وإنما القياس(ذاتي) وعلة ذلك أنهم ردوا الفعل لأنهم لولم يردوها لقالوا (ذوتا مال) في حال الرفع فيلتبس بالفعل (ذوتا) من (الذوي) إذا أخبرت عن روضتين أو شجرتين فكان في رد اللام رفع لهذا اللبس[6].

تلك هي إذن جملة المسالك التي اعتمدها السهيلي في تعليل الأحكام الصرفية و النحوية، ويرى الدكتور البنا أن السهيلي قد اعتمد في تعليلاته على ناحيتين[7]:

أ- ناحية داخلية و يقصد بها تلك التي لاتعدو بنية الكلمة أو دلالتها، وتتمثل في ثلاثة أمور:

1- وظيفة الكلمة: فللكلمة وظيفة تحدد استعمالها، فقد بين مثلا وظيفة الفعل و رتب عليها أنه لا يعرف ولا يضاف، و لعل من أصدق توجيهاته أن يعمد إلى تحديد الوظيفة ثم ينطلق منها إلى الحكم بعد ذلك.

2- المعنى المعجمي: و يتمثل في مسلك الحمل على المعنى، إذ حاول من خلاله إدخال ما شذ عن قواعدهم ملتمسا في جانب المعنى تفسير ما خالف الظاهرة العامة.

3- الناحية الصوتية: و تتمثل في الحمل على اللفظ و طلب الخفة، وهذه الأمور الثلاثة متصلة بمادة الكلمة ودلالتها.

ب- ناحية خارجية و أثرها لفظي كما في كثرة الاستعمال و الازدواج.

ويرى الدكتور البنا أن السهيلي كان مبدعا في كثير من تعليلاته بالنظر إلى وظيفة الكلمة، ولدلالتها

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 1/ 70

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 222

(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 1/ 219

(4) البلد ، الآية 1

(5) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص 109

(6) المصدر نفسه ، ص 81

(7) ينظر محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 297 - 298

المعجمية ولصفاتها الصوتية، ولما يكون من تأثيرها اللفظي في كثرة الاستعمال، ومراعاة الازدواج، إلا أنه كان فيما يبدو يختار مقدمات معينة وألفاظا خاصة تمكنه من الوصول إلى النتائج المستهدفة، و من ذلك توجيهه للعلاقة بين لفظ (حتى) ومعناها،إذ يرى أن (حتى) موضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، ولذلك كان لفظها لفظ الحد، حاء قبل تاءين، و الحد حاء قبل دالين، فكان استنتاجه منطبقا على لفظ (الحد) ولو فسر (الغاية) بالنهاية لاختل تعليله، فالنتائج كانت تدعوه سلفا إلى اختيار مقدمات معينة و ألفاظ بعينها يمكن استبدال غيرها بها، وهذا أبين شيء على ضعف أمثال هذه العلل[1].

2/العامل:

لم تنل نظرية من النظريات ما نالته نظرية العامل في النحو العربي من دراسات و أبحاث قديما وحديثا، إذ هي الأساس الذي يقوم النحو العربي عليه، بل هي العمود الفقري الذي تدور عليه كل مباحثه الرئيسية والفرعية ،« ونظرية العامل بمفهومها البسيط هي نظرية نحوية بحتة توصل إليها النحاة العرب نتيجة استقرائهم المادة اللغوية التي جمعوها فاتضح لهم أن الاسم أو الفعل يتغير آخره من موقع لآخر، فكان لابد أن يسألوا عن العلة في حدوث ذلك،ما الذي أحدث هذا التغيير؟ أو ما الذي فعل هذا الفعل أو عمل هذا العمل؟ إنه شيء ما يؤثر في الاسم أو الفعل المضارع فيغير حركة آخره لتغيره، لذا قالوا بوجود العامل »[2]، إذ أن أية ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما لابد لها من وجود مؤثر يعمل فيها كي تكتسب تلك الظاهرة، « وخلاصة القول عندهم في هذه النظرية أن حركات الإعراب ناتجة عن عوامل سببت هذه الحركات، فالفعل هو العامل في رفع الفاعل و نصب المفعول، والحرف هو العامل في جر الاسم بعده، و(إن

وأخواتها) هي العاملة في نصب الاسم بعدها و رفع خبرها، و العامل في جر المضاف إليه واحد من الحروف

(اللام أو من أو في)،وقال بعضهم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ولا نجد معمولا إلا يكون له عامل »[3]، فكان ابن الأنباري كثيرا ما يفتتح أبوابه بالسؤال عن العامل فيها: ما العامل في المستثنى النصب ؟ما العامل في المفعول به النصب؟ ما العامل في المفعول له النصب؟ لم أعملت هذه الأحرف؟...إلخ.

وقد اختلف الباحثون في كيفية انتقال فكرة العامل إلى النحو العربي، فذهب بعضهم إلى أنها فكرة دخيلة مقتبسة من منطق أرسطو، ومن هؤلاء الأستاذ محمد عيد الذي يرى أن« فكرة التأثر والتأثير التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو، ففي الكتاب الأول من كتبه المسمى(قاطيفورياس) ومعناه

(المقولات) وهي عشرة: المقولة التاسعة وهي مقولة (يفعل) وهو التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر مثل التسخين والتسخن و القطع و الانقطاع، فإذا أضيف لذلك أن العرب قد عرفوا المنطق في وقت مبكر وأغرموا به وأن العقلية العلمية يؤثر في بحثها ولو بطريق غير مباشر الجو الفكري العام الذي يحيط بها اتضحت بداية كذا الطريق في فكرة العامل النحوي »[4]، و إلى الرأي نفسه ذهب أنيس فريحة قائلا: « وقضية العامل أحسن مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة، في فلسفة العامل والمعمول يظهر جليا أثر المقولتين الأخيرتين (الفعل و الانفعال)

---

(1) ينظر محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ،ص 297

(2) كريم ناصح الخالدي ،مرجع سابق ، ص 149

(3) محمد سليما ن ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ، مصر ،دط ،2003 ، ص 62

(4) محمد عيد، أصول النحو ، عالم الكتب ، القاهرة ،مصر، دط ، د ت ط ، ص 239

»[1]، في حين ذهب بعضهم إلى أن فكرة العامل أصيلة في العربية، وصاحب هذا الرأي هو الأستاذ مهدي المخزومي إذ رأى أن فكرة العامل تبلورت في ذهن الخليل بن أحمد الفراهيدي نتيجة لدراسته علم الأصوات، فقد درس الخليل الأصوات في العربية دراسة دقيقة ووجد أن لبعضها تأثيرا في بعضها الآخر، وهذه الدراسة هي التي لفتت أنظار الدارسين القدماء إلى فكرة العامل حتى يخيل إلى الدارس أنهم كانوا إذ قالوا بفكرة العامل متأثرين بما لاحظوه من تأثير الحرف في الحرف في أثناء تمازج الحروف و اختلاط بعضها ببعض حين تتألف منها الكلمات، فكما هو بين الصوت والصوت من التأثير يكون بين الكلمة و الكلمة إذا جاورتها ولا شك أن هذه الفكرة كانت أول الأمر ساذجة و بسيطة التطبيق ثم عمقت و تشعبت[2]، وأما الرأي الثالث فيذهب إلى أن فكرة العامل قد اقتبسها النحاة من البيئة الدينية التي نشأ فيها النحو،و ذلك لأن لكل أثر مؤثر و لكل عمل عاملا، بل إن أحد الباحثين المحدثين يربط بين فكرة العامل و تقسيمه إلى عامل لفظي (موجود) وعامل معنوي (غيرموجود) وبين ما يقوله المعتزلة في نظرية الظهور و الكمون التي تقول إن النار مثلا كامنة في العود و إنما تظهر عند الاشتعال، فالنار موجودة في العود إما بالفعل أو بالقوة، فهي عند اشتعاله موجودة بالفعل وقبل الاشتعال موجودة بالقوة، و هذه النظرية وجدت صدى عند النحاة،فالعامل إما موجود أو مقدر مع عدم وجوده، فهو إما موجود بالفعل أو بالقوة[3]، فقد تأثر النحاة بعض التأثر بالفلسفة الكلامية التي غلبت على الفكر العربي آنذاك إذ رأوا أن الإعراب يتغير بتغير التراكيب على نحو مطرد، فجزموا أنه لابد لهذا الحادث من محدث و لهذا الأثر من مؤثر، ففكرة العامل إذن « فكرة عقلية بحتة ولا عجب في ذلك لأن النحو كله عقل من نقل، و إذا كانت هذه الفكرة ذات صبغة عقلية هكذا فإن مجال الحديث عن نشأتها قد تحدد وهو الجو العقلي العام الذي أحاط بالنحو منذ نشأته وتطوره »[4].

فما مفهوم العامل؟ وكيف كان تصور النحاة لهذا المفهوم؟ وما هي أصوله تفريعاته وعندهم؟

فالعامل هو ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه متى انتظمت الكلمات في تركيب ما، فهو إذن « مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة في هذه العلاقة ثم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات، أو متأثرات، وعلى ذلك حين وجد سيبويه بعض الكلمات منصوبة أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق، كان لابد له من افتراض عامل محذوف أو مضمر كما في أساليب النداء و القسم »[5].

فالعامل مؤثر حقيقة إذ أنه سبب وعلة للعمل،و هذا شائع في كتب النحو ويظهر هذا ما قالوه بأن « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، فالعامل كـ (جاء ، رأى، الباء)، والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع و النصب و الجر فهذا التعريف يقتضي اطراد الثلاثة »[6]، كما كما أن العامل عبارة عن أمارات ودلالات وفي هذا يقول ابن الأنباري: « العوامل اللفظية في هذه الصناعة

(1) أنيس فريحة ، نظرات في اللغة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،لبنان ، ط2 ، 1981 ، ص 143
(2) ينظر كريم ناصح الخالدي ، مرجع سابق ، ص 146
(3) ينظر المرجع نفسه ، ص 147
(4) التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، مطبعة رويغي ، الأغواط ، الجزائر، ط1 ، 2006 ، ص 231
(5) المرجع نفسه ، ص 241
(6) الصبان ، مصدر سابق ، 1/ 47

ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار و الإغراق للماء و القطع للسيف، و إنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدها عن الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ها هنا »[1].

وأما تصور النحاة للعمل فيتمثل فيما يلي[2]:

أ/ مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أوحرف أو سكون أوحذف، وهذا هو المشهور الشائع في كتب النحو .

ب/ مقتضى العامل هو معنى عقلي يعرف بالقلب ليس للفظ فيه مدخل، و هذا الرأي الثاني قد أضاف إلى الأول بعدا ذهنيا و لم يضف شيئا جديدا فقد عمق فكرة التغيير في آخر الكلمة، فليس هو هذه الحركات و الحروف بل الاختلاف نفسه و هو معنى عقلي دقيق.

جـ/ مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الأسماء، فالعامل يحصل للمعاني الخفية في الأسماء ، وهي تقتضي نصب علامات لتعرف، و تلك المعاني هي الفاعلية و المفعولية والإضافة وغيرها .

وقد قسم النحاة العوامل باعتبار أنواع الكلم في العربية على ثلاثة أقسام :أفعال وأسماء وحروف، أما الأفعال فجعلوا الأصل في العمل لها، وهي الأفعال التامة والناقصة والجامدة وأفعال القلوب، وأما الأسماء فيعمل منها ما كان شبيها بالفعل كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة وأفعل التفضيل، وهذه كلها من المشتقات،وقد يكون الاسم العامل جامدا كالمصدر، وأسماء الأفعال ترفع فاعلا وتنصب مفعولا، وصاحب الحال والمميز و المبتدأ –عند سيبويه أيضا– عامل في الخبر، ومن الأسماء العاملة أيضا الإضافة عند بعض النحاة، ومنها أسماء الشرط التي تجزم فعلين، و أما الحروف العاملة فهي حروف الجر، و الحروف المشبهات بليس وأن المصدرية وأخواتها الناصبة للفعل المضارع، وحروف الجزم (لما لا الناهية لام الأمر) و (إن و إذما) الجازمتان لفعلي الشرط و جزائه[3].

أما باعتبار الظهور فقسموا العوامل على قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي، و« إنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و(ليت عمرا قائم)، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول »[4]، فالعامل اللفظي« نحو (كان) وأخواتها، و (إن) وأخواتها و(ظننت) وأخواتها، وأما وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين، هذا أحدهما هو الابتداء، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو: مررت برجل يكتب، فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب، وأضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة، فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع، وينتصب لكونه

(1) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 42

(2) ينظر محمد عيد ، مرجع سابق ، ص 201

(3) ينظر محمد سليمان ياقوت ، مرجع سابق ، ص 61 – 62

(4) ابن جني ، الخصائص ، مصدر سابق ، 1 /109

صفة لمنصوب، و ينجر لكونه صفة لمجرور، وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب، و ليس للفظ فيه حظ، و سيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف »[1].

وأما أصول العامل وقواعده الخاصة فقد أحكم وضعها النحاة، وذكرها إبراهيم مصطفى، ومنها أن العامل لابد من وجوده فإن لم يكن موجودا وجب تقديره، و ألا يجتمع عاملان على معمول واحد، وهذه القاعدة هي الأساس في باب التنازع، ومنها أيضا أنه إذا وجد معمولان وعامل واحد، قدر لأحد المعمولين عامل، وهذه القاعدة هي الأساس في باب الاشتغال ومنها أن الفعل كلما كان أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظا، و يحمل الاسم في العمل على الفعل، فيجب أن يتحقق له شبه بالفعل يقربه منه ويؤهله لحكمه كاسم الفاعل واسم المفعول و المصدر، وكذلك لابد أن يتحقق للحرف شبه بالفعل حتى يعمل كالحروف الناسخة، أوأن يكون العمل أصلا في الحرف غير محمول على الفعل كحروف الجر، ومن هذه القواعد أيضا أن العامل مرتبته التقدم، وإذا كان العامل قويا أمكن أن يعمل متقدما ومتأخرا، فإذا كان ضعيفا لم يعمل إلا متقدما وألا يفصل بين العامل و معموله بأجنبي[2].

تلك هي إذن فكرة العامل التي بدأت بسيطة نابعة من روح اللغة ثم ما لبثت أن حولها النحاة إلى فكرة فلسفية معقدة متشابكة الأصول و الفروع، ما أدى إلى ظهور دعاوى كثيرة قديما وحديثا تنادي بإلغاء القول بالعامل في النحو، و من هؤلاء ا ابن مضاء القرطبي الذي تزعم حملة ظاهرية ضد النحاة رد فيها أصولهم ومنها العامل، غير أنه كان حذرا في تقديم دعواه تلك فبدأ بعرض أساس نظريته من كلام سيبويه وابن جني ليدعم رأيه في المسألة، فنقل عنهما:

– قول سيبويه: « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل– وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه بغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل »[3] ، فيرد ابن مضاء قول سيبويه قائلا: « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد »[4].

–قول ابن جني : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره »[5]، فقال معقبا على كلام ابن جني: « فأكد المتكلم بـ (نفسه) ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله (لا لشيء غيره) »[6]، أي أن العمل للمتكلم لا للفظ ، وقال أيضا مؤكدا رأيه: « وأما القول بأن الألفاظ يحدث يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلا بعد عدم الفاعل، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن) »[7]، ثم ذكر أن « الفاعل إما أن بفعل فعله بإرادة

---

(1) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 78 – 79

(2) ينظر إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ،مصر ، دط ، د ت ط ، ص 25

(3) سيبويه ، مصدر سابق ، 41/1

(4) ابن مضاء ، مصدر سابق ، ص 67

(5) ابن جني ، الخصائص ، مصدر سابق ، 1/ 110

(6) ابن مضاء ، مصدر سابق ، ص 68

(7) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، وأما العوامل النحوية فلم يعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع »[1]، و الحقيقة أن « هذا الرفض الحاسم من ابن مضاء لمفهوم العامل رغم إدراكه لطبيعته وحقيقته لا ينبع من مجرد الرغبة في مخالفة المشارقة في هذه المسألة وتصحيح مفهوم علمي سار عليه النحاة الأوائل على خطأ منهم ردحا من الزمن وإنما رفضه نابع من خلاف مذهبي بين المذهب الظاهري في التعامل مع النصوص وبين غيره من المذاهب الفقهية الأخرى»[2]،ولعل هناك سببا آخر لثورة ابن مضاء على العامل وهو تلك الخلافات بين النحاة التي تكشف عن سيطرة نظرية العامل على الفكر النحوي العربي و الناتجة عن تقدير العامل إذ كان ذلك « سببا من أسباب الخلاف في مسائل الإعراب و التخريج، فإن القدامى لم يختلفوا في أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب و المبتدأ مرفوع و إنما أصل الخلاف تقدير العامل، فنجد أن هذا يقدر عاملا يرفع فيرفع وذاك يقدر عاملا ينصب فينصب»[3].

وقد حذا حذو ابن مضاء بعض المحدثين مصورين للناس أنهم يقدمون شيئا جديدا للنحو العربي، وذلك حين أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه (إحياء النحو) على أساس هدم نظرية العامل، وجل ما وضعه في كتابه مأخوذ من كتاب ابن مضاء ، إذ رأى أن قول النحاة بالعامل أدى إلى كثرة الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه فلا تقرأ بابا من أبواب النحو إلا وجدته قد بديء بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو؟ فالمفعول ما عامل النصب فيه؟ وعامل المفعول معه ما هو ؟ واختلفوا في عامل النصب للمفعول المطلق على ثلاثة عشر قولا، فصار أكثر الخلاف بين النحويين وأشد جدالهم هو في العامل ما هو ؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقل خلافهم و تقاربت آراؤهم[4].

تلك هي إذن نظرة القدامى والمحدثين لمفهوم العامل و أصوله، أما نظرة السهيلي للعامل فتتلخص في أنه يرى أنه إذا أوجبت كلمة ما نوعا معينا من العمل في كلمة أخرى، فهذا يعني أن الكلمتين مرتبطتين على نسق معين، وهو يسمي هذا الارتباط بالتشبث، وليس التشبث عنده إلا التعلق عند عبد القاهر الجرجاني، « وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر من حيث المعنى فإنه يتشبث به لفظا، وعلى هذا يتبين أن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب، والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق »[5]، فالكلمة الآولى تتشبث بالثانية، وتطلبها أداء لحق معناها، ومن ثم فهي تتشبث بها في اللفظ، ولذلك تنقسم أنواع الكلم من حيث العمل على قسمين:

1- قسم الأصل فيه أن يعمل: وهو الحرف و الفعل، أما الحرف فلأن معناه في غيره من الاسم أو الفعل، فيقول : «ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيه، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا، وذلك هو العمل، فأصل كل حرف أن يكون عاملا »[6]، وأما الفعل فهو يعمل بالأصالة أيضا، ذلك أن الفعل عند السهيلي لا يدل على معنى في نفسه،

---

(1) ابن مضاء ، مصدر سابق ، ص 68

(2) التواتي بن التواتي ، مرجع سابق ، ص 27

(3) أنيس فريحة ، مرجع سابق ، ص 144

(4) ينظر إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص 39

(5) محمد إبراهيم البنا ، أبو الحسين بن الطراوة و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ، ص 72

(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 54

وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه، ولهذا فيجب أن يعمل، يقول:« ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم، كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه »[1]، وقال أيضا: « وأما الفعل فلابد أن يكون عاملا »[2].

2- أما القسم الثاني وهو الاسم فالأصل فيه ألا يعمل، لأنه يدل على معنى في نفسه، ومن ثم فليس له ارتباط وتشبث بغيره، يقول:« و إنما الذي له معنى في الحقيقة هو الاسم، ومن ثم وجب أن لا يكون عاملا في غيره على الحقيقة »[3]، وإنما يعمل من الأسماء ما هو مشتق لما فيه من معنى الفعل.

أ /العامل اللفظي:

1- عمل الفعل:

لبيان أنواع العمل التي يقوم الفعل في التركيب عند السهيلي، لابد- بداية- من التعرض لبيان دلالة الفعل عنده، إذ هي مغايرة تماما لما وضعه النحاة حدا للفعل، إذ ربط بين دلالته وكونه عاملا ،وقد عرف النحاة الفعل بأنه «كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان »[4]، وأما السهيلي فلا يوافق النحاة على هذه الدلالة كل كل الموافقة، فقد بحث الأمر الذي من أجله وضع الفعل، فوجد أنه اشتق من المصدر ليدل على معنى في الفاعل، و هذا المعنى هو كونه مخبرا عنه، وأن الواضع قد وضعه لأداء هذا المعنى حيث لم يمكنه الإخبار عن الفاعل بالمصدر، لأن الفاعل لا يذكر مع المصدر إلا مضافا إليه، و المخبر عنه يجب أن يكون مرفوعا لفظا كما هو مرفوعا معنى، كما أنه لا يمكن الإتيان بحرف يدل على أنه مخبرا عنه، فهذا يؤدي إلى الفصل بين الحدث والفاعل، فأدى بهم هذا إلى أن يشتقوا « من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالا على معنى في غيره، و يكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث المتضمن، ويدل على أن الاسم مخبرا عنه لا مضافا إليه »[5].

وهاتان دلالتان يعطيهما الفعل عند السهيلي (الحدث و أن الاسم مخبر عنه) وأما عن دلالته على الزمان، فلا يرى الفعل دالا عليه، إذ يقول:« الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، و بلفظه على الحدث نفسه، وهكذا قال سيبويه في أول الكتاب[6]، وإن تسامح في موضع آخر، وأما الزمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق و المصاحبة »[7]، ومما سبق يتبين يتبين أن الفعل عنده يدل على ثلاثة أمور (الحدث واختلاف أحوال هذا الحدث، وأن الاسم بعده مخبر عنه)، وبهذه الدلالة الأخيرة شارك الحرف حيث دل على معنى في غيره، و منها نبع عمل الفعل في الفاعل، فماهي معمولات الفعل؟

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ،ص 55

(2) المصدر نفسه ، ص 59

(3) المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

(4) موفق الدين بن يعيش ، شرح المفصل ، المطبعة المنيرية ،القاهرة ،مصر، دط ، دت ط ،7 /2

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 54

(6) سيبويه ، مصدر سابق ، 40/1

(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 298

يقول السهيلي:« الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به »[1] ويقول – وقد ذكر النعت والفعل لا يعمل فيه عنده–: « وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، و إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ »[2]، و أساس هذه النظرية هو عمل الفعل فيما يدل عليه، ويرى أن أقوى دلالته على المصدر لأنه هو الفعل في المعنى، يليها دلالته على الفاعل، « لأن الفعل هو حركة الفاعل »[3].

العامل في المصدر: يفرق السهيلي بين المصدر المؤكد، وبين المصدر المحدود أو المنعوت، من حيث علاقة الفعل بكل منهما، فالفعل عنده لا يدل على المصدر إلا مطلقا غير محدود ولا منعوت، ويرتب على ذلك رأيه في العمل، كما يخص المصدر المحدود أو المنعوت بمصطلح المفعول المطلق، يقول:«ولا يكون المصدر مفعولا مطلقا حتى يكون منعوتا أو في حكم المنعوت »[4].

أ– العامل في المصدر المؤكد: يرى السهيلي أن العامل في نحو: ضربت ضربا ما تضمنه ضرب من معنى فعل، إذ معناه: فعلت ضربا، فالعامل ما تضمنه لفظ الفعل، والمؤكد كذلك ما تضمنه الفعل من الحدث.

وقد ذهب السهيلي إلى ذلك لأن المصدر توكيد للفعل، والتوكيد عنده لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو، والشيء لا يعمل في نفسه، وهو قول شيخه ابن الطراوة، يقول السهيلي:« وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيدا للفعل و التوكيد لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو في المعنى، فما العامل فيه؟ فسكت قليلا ثم قال: ما سألني عنه أحد قبلك، فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لوكان اسما، لأنه لو كان اسما كان منصوبا بفعلت المتضمنة فيه »[5]، وقد أخذ السهيلي على شيخه أنه ذهل عن كلام سيبويه في ذلك، يقول:

« وذلك أنه (يعني سيبويه) جعل المصدر المؤكد منصوبا بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل وسد المصدر الذي هو معموله مسده، كما سدت إياك و رويدا مسد العامل فيهما، فصار التقدير (ضربت ضربت ضربا)، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سد ضربا مسدها، وهو معمولها و إنما يقدر عملها فيه على أنه مفعول مطلق لا توكيد »[6]، ولكن السهيلي يأخذ برأي شيخه إذ يقول:« والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين، لأن الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكد بها، وإنما يؤكد بالألفاظ، وقولك ضربت فعل مشتق من المصدر، فهو يدل عليه، فكأنك قلت: فعلت الضرب، فضربت يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تضمره فتقول: من كذب فهو شر له، أي: فالكذب شر له ، وتقيده بالحال، فتقول: قمنا سريعا، فسريعا حال من القيام، فكما جاز أن تقيده بالحال، وأن تكتني عنه بهو ، جاز أن تؤكده بضربا، كأنك قلت: ضربا ضربا، و نصب ضربا الأول ضربا الثاني وبه يعمل في الثاني معنى فعلت »[7].

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص297

(2) المصدر نفسه ، ص 180- 182

(3) المصدر نفسه ، ص 297

(4) المصدر نفسه ، ص 275

(5) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(6) المصدر نفسه ، ص 276

(7) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

ومن هنا يتبين أن العامل في المصدر المؤكد هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل، فكأن الفعل هو العامل فيه، فالعامل إذن متضمن وهو غير المؤكد وغير التأكيد.

ب- العامل في المفعول المطلق: يعني السهيلي بالمفعول المطلق ما كان محدودا من المصادر أو منعوتا نحو: ضربته ضربة، وضربته ضربا شديدا، يقول:« إن الفعل لا يدل على مصدره إلا مطلقا غير محدود ولا منعوت »[1]، فما العامل فيه حينئذ؟ و يجيب بقوله:« والعامل فيه إذا كان مفعولا مطلقا ليس هو الفعل بنفسه، وإنما هو ما يتضمنه من معنى (فعل) الذي هو: فاء و عين و لام، لأنك إذا قلت: ضربت، تضمن (ضربت) معنى (فعلت) لأن كل ضرب فعل، وليس كل فعل ضربا، و إذا كان الأمر كذلك فضربا منصوب بفعلت المدلول عليه بضرب،حتى كأنك قلت: فعلت ضربا »[2]، فالمفعول المطلق معمول لما يتضمنه الفعل قبله، ومن مذهبه أن ما يتضمنه الفعل من معنى (فعل) لا يقع بعده إلا مفعول مطلق، فلا يقع بعده مصدر مؤكد، لأن من أصله أن فعل وما كان نحوها من الأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بمصدر، كما أنه لا يتعدى إلى المفعول به لأن الأفعال العامة عنده لا تتعلق إلا بالأحداث لا بالجواهر[3].

فالفعل إذن عند السهيلي لا يدل إلا على المصدر و الفاعل و المفعول به، وقد عمل في هذه الثلاثة بسبب دلالته عليها، فما صلته ببقية العناصر الأخرى المكونة لتركيب ما؟

يقسم السهيلي هذه العناصر على قسمين:قسم يمكن أن ينزل منزلة المعمولات الثلاثة فيصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة الحرف، و القسم الثاني لا سبيل للفعل إليه وإنما العامل فيه معنوي.

القسم الأول:ما يصل إليه الفعل بنفسه من معمولات هذا القسم فهو الحال وحده، فالفعل يعمل في الحال عنده، من حيث كانت وصفا لصاحبها، و الصفة هي الموصوف في المعنى لاشتمالها على ضميره، وهو لا يرى الفعل عاملا في النعت، مع أنه وصف لصاحبه،وهو يفرق بين الاثنين بقوله :«الحال وإن كان صفة كالنعت وفيها ضمير يعود على الاسم كالنعت،وضاحكا إذا كان حالا من زيد هو زيد في المعنى،كما يكون إذا كان نعتا كذلك،لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل خاصة،فالفعل إذا أولى بها من الاسم،فعمل فيها دونه »[4]. وأما ما يصل إليه الفعل بواسطة الحرف فقد ذكر منه المفعول معه، والظروف والمستثنى.

1- المفعول معه: فالفعل يعمل في المفعول معه بواسطة الحرف[5]، وإليه ذهب المرادي إذ قال: « والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل ،أو شبهه بواسطة الواو»[6]، وهو مذهب نحاة البصرة أيضا .

2- الظرف: يرى أن الفعل لا يعمل في ظرف الزمان ولا ظرف المكان إلا بواسطة حرف الوعاء، ولكن

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 283

(2) المصدر نفسه ، ص 257

(3) ينظر المصدر نفسه ، ص 277

(4) المصدر نفسه ، ص 181- 182

(5) ينظر المصدر نفسه ، ص 298

(6) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق: فخرالدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ط1 ، 1992 ، ص 155

عارض هذا الأصل عنده أمران:

الأول: أمر ملاحظ في ظروف الزمان خاصة، وهي أنها موضوعة للتأريخ،و وقوع الفعل فيها، وقد أغناها هذا عن التزام الحرف الدال على الظرفية معها، وهي وإن كانت متصرفة، لكنه يراها غير متمكنة في الكلام تمكن ظروف المكان الخاصة نحو الدار و الطريق، وقد مثل السهيلي لظرف الزمان باليوم، فقال: « اليوم و نحوه أسماء وضعت للزمان ليؤرخ بها الفعل الواقع فيها فإذا سمعها المخاطب علم المراد بها ، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار »[1] ، ثم ذكر أن العرب « قالوا : سرت اليوم، وسرت في اليوم، ولم يقولوا جلست الدار بغير حرف الوعاء »[2].

الثاني: أن يكون الظرف دالا على الوصف، وله مادة في الاشتقاق يرجع إليها، فإذا كان على هذه الحال تعدى إليه الفعل بنفسه زمانيا أو مكانيا، وكان عمله في الظرف كعمله في الحال، وقد مثل لذلك بقبل وبعد، وقريبا منك، و بصرا وظلاما، وذات يوم وخلفك وأمامك وفوق وتحت وإزاء وتلقاء وحذاء وقربك

وعندك، ومضى يتلمس اشتقاق هذه الظروف، وبين أنها قد وقعت موقع الأحوال، فجرى مجراها في تعدي الفعل إليه بنفسه، يقول عن قبل وبعد مثلا :« في (قبل) معنى المقابلة، وهو من لفظ (قبل) ، و(بعد) من لفظ (بعد)، وهذا المعنى هو من صفة المصدر، لأنك إذا قلت:(جلست قبل جلوس زيد)، فما في (قبل) من معنى المقابلة فهو من صفة جلوسك »[3].

وعلى هذا فالتزام (في) مع ظرف المكان المحدود هو الأصل عنده، و تعدي الفعل بنفسه إلى ظروف الزمان مطلقا أو إلى ظروف المكان المبهمة هو خارج عن هذا الأصل استغناء بدلالة الوضع، أو تشبيها لها بالحال.

3- المستثنى : فالفعل يعمل فيه بواسطة (إلا)، يقول رادا على من زعم أن (إلا) هي العاملة:« وأما إلا فقد زعم بعضهم أنها عاملة، وقد نقض ذلك عليه ما لا قبل له به، من قولهم :(ما قام أحد إلا زيد)، و(ما جاءني إلا عمرو)، والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها »[4] ،كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل العمل فيما بعدها، و هو مذهب سيبويه و جماعة إذ يرون أن الناصب للمستثنى ما قبل (إلا) من فعل أو غيره، بتعدية (إلا) ، ولكن ابن مالك نسب إلى سيبويه إعمال (إلا) في المستثنى[5].

العامل في المعطوف: العامل في المعطوف عنده ليس معنويا،و إنما هو الفعل مضمرا مدلولا عليه بلفظ العاطف، يقول السهيلي: « العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول »[6].

2- عمل الحرف:

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 298

(2) المصدر نفسه ، ص 299

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(4) المصدر نفسه ، ص 63

(5) - ينظر المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، مصدر سابق ، ص 516

(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 195

إن العمل أصل في الحرف عنده ،من حيث كان معناه في غيره ، ولهذا فهو يقتضي هذا الغير لفظا فيؤثر فيه كما اقتضاه معنى ، يقول: « فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل، فسبيلك أن تسأل »[1]، وقد أراد السهيلي أن يضع أصلا لعمل الحروف وإهمالها، فقال:« لا تجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة، قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه »[2]، وإلى هذا الأصل رجع إهمال حرف الاستفهام، لأنه يستفهم به عن مضمون الجملة، أو ما يسميه السهيلي الحديث، ولا تعلق للحرف بأجزاء الجملة المفردة، ومثل حرف الاستفهام حروف النفي و لام التوكيد.

وإلى هذا الأصل رجع إعمال حروف الجر، ونواصب المضارع وجوازمه، لأنها لم تدخل لمعنى في الجملة، وإنما دخلت لمعنى في الاسم أو الفعل بعدها.

وقد انتقض هذا الأصل عليه بحروف عملت وكان الأصل إهمالها لأنها دخلت لمعنى في الجملة، وبأخرى أهملت وكان الأصل إعمالها لأنها دخلت لمعنى في الاسم المفرد.

ومن النوع الأول: إن وأخواتها وبعض حروف النفي نحو (ما ولا) ، فإنها قد دخلت لمعنى في الجملة،وهو توكيد مضمونها أو نفي هذا المضمون، و يجيب عن (إن و أخواتها) بأنها وإن دخلت لمعان في الجملة، إلا أنها كلمات يصح الوقوف عليهن، لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا، وإذا كان هذا حكمها، فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارا لتشبثها بالجملة وكيلا يتوهم انقطاعها عنها[3]، وقد استدل بقول الشاعر:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

وبمثل هذا يوجه إعمال ما الحجازية، إذ يقول: «وإنما اختلفوا في (ما) ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة ما لـ (ليس) في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) »[4].

ومن النوع الثاني: إلا في الاستثناء وحروف العطف، فهي لا تعمل عنده، وهي داخلة لمعنى في الاسم المفرد وهو المستثنى أو المعطوف، ويجيب عن (إلا) بقوله: « لأنها إذا كانت موصلة للفعل والفعل عامل، فكأنها هي العاملة »[5]، ويوجه إهمال حروف العطف بقوله: « وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل، فتكون في حكم الحروف الداخلة على الجمل »[6]، ذلك أصل السهيلي في إعمال الحرف، فهو لايعمل الحرف إلا فيما دل على معنى فيه، ومن ثم عمل الجر في الأسماء ، والنصب والجزم في الأفعال، هذا منتهى عمل الحروف عنده، وما كان لها من عمل بعده فهو لإظهار التشبث وأن الحرف غير منفصل مما بعده، وأما ما يسمى بحروف

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 59
(2) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
(3) ينظر المصدر نفسه ، ص 263 – 264
(4) المصدر نفسه ، ص 60
(5) المصدر نفسه ، ص 64
(6) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

المعاني مثل حروف التنبيه والنداء والنفي و الاستفهام وإن وأخواتها ، فهو يرى أنها غير عاملة في الأسماء بعدها مطلقا، ظروفا كانت أو أحوالا أو غيرها، وحجته في هذا أن معانيها مسندة إلى المتكلم، ولا وقوع لها على الأسماء بعدها، فمعنى: هل قام زيد؟ أستفهم عن هذا الحديث، وما قام زيد ، أنفي هذا الحديث، وإن محمدا مجتهد، أؤكد هذا الحديث، فهذه الحروف يخبر بها عن المتكلم، و إذا كان ذلك كذلك، فالأسماء بعدها كأنها من جملة أخرى،ولا تعلق لها بحروف المعاني[1]، ومما يبين مراده هذا أن كأن مستثناة عنده من جملة هذه الحروف، فهي تعمل في الحال والظرف، تقول(كأن زيدا يوم الجمعة أمير)، فيعمل التشبيه في الظرف[2]،

ويستدل بقول الشاعر:

كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد[3]

و لكنه يستثني من هذا الأصل أن يقع الحرف موقعا لا يقع فيه إلا الفعل، فحينئذ يجوز أن يعمل معناه في الاسم بعده، وذلك نحو (لولا) ،فهي مركبة عنده من (لو) و (لا)، و(لو) عنده باقية على أصلها من طلب الفعل بعدها ، يقول: « ومن ثم عمل حرف النفي المركب مع لو من قولك: (لولا زيد) عمل الفعل، فصار (زيد) فاعلا بذلك المعنى، حتى كأنك قلت: (لو انعدم زيد)، أو (غاب زيد)، ما كان كذا وكذا، و لولا مقارنة (لو) لهذا الحرف لما جاز هذا لأن الحروف لا تعمل في الأسماء معانيها، فالعامل في هذا الاسم الذي بعد (لولا) كالعامل في هذا الاسم الذي هو الحديث في قولك: لو أنك ذاهب لفعلت كذا »[4].

ومن أصوله في إعمال الحرف أنه لا يجوز إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره سواء أكان من عوامل الأسماء أم من عوامل الأفعال إلا أن يقوم شيء مقام الحرف كالعوض منه، ولذلك قال كالمعترض على نفسه وقد أضمر (أن) بعد واو المعية ، وكيف يجوز إضمار الناصب، وأنتم لا تجيزون إضمار الخافض ولا الجازم، نعم، ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء، وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال؟، وقد أجاب بأنا لا نجيز إضمار أن إلا بإحدى شرائط، إما مع الواو العاطفة على مصدر أو حتى أو لام العلة أو لام الجحود، وهذه تقوم مقام العوض من الحرف[5]، و يرى في (الروض الأنف) أن كثرة الاستعمال قد تجيز حذف الجار دون تعويض،ويذكر أن رؤبة رؤبة كان يجيب إذا قيل له:كيف أصبحت؟ بقوله: خير عافاك الله[6]، ولما كان هذا أصله فقد خالف الخليل وسيبويه في تقديرهما حذف الجار قبل أن المخففة وأن المشددة في نحو قول عبدالله

بن الحارث:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذا بك أن يعلو فيطغوني[7]

فقد قالا إن التقدير(من أن يعلو)، وكما في قوله تعالى:﴿ وأن هذه أمتكم أمة واحدة﴾[8]، فالتقدير

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 265

(2) ينظر المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(3) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ،ط2 ، 2005، ص34

(4) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 269

(5) ينظر المصدر نفسه ، ص 246

(6) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،3 /50

(7) أبو محمد يوسف بن السيرافي،شرح أبيات سيبويه ،تحقيق: محمد الريح هاشم ،دار الجيل ، بيروت ،لبنان ، ط1 ،1996،1/ 345

(8) المؤمنون ، الآية 52

عندهما (لأن هذه)، وقد ذكر حجتهما في جواز الحذف وهو أن حرفي المصدر موصولان بما بعدهما فطال الاسم بالصلة، فجاز الحذف تخفيفا، كما ذكر دليلهما على أن المصدر في موضع خفض، وهو وقوعه في موضع لا يقع فيه إلا المخفوض بحرف الجر، نحو قوله تعالى:﴿ وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله ﴾[1]، ونحو قوله تعالى:﴿ أحق أن تقوم فيه﴾[2]، فقوله:﴿ أجدر أن لا يعلموا﴾ معناه:(بأن لا يعلموا)، فلو كان ما قبل(أن) فعل لقيل:حذف الجار فتعدى الفعل فنصب، ولكن (أجدر) و (أحق) اسمان لا يعملان، فمن ههنا عرف النحويون أنه في موضع خفض إذ لا ناصب له، ولكن السهيلي يرد احتجاجهما بطول الصلة بأن التعليل منتقض بالأسماء الموصولة، فقد طالت الصلة معها، ومع ذلك لا يجوز الحذف[3]،

ويختم كلامه بقوله:« وإذا أبيت من التقليد فلا إضمار لحروف الجر فيها، إنما هو النصب يفعل مضمر أو مظهر، أما قوله تعالى :﴿ أحق أن تقوم فيه﴾ فإنه لما قال (أحق)، علم أنه يوجب عليه أن يقوم فيه، وكذلك ﴿ أجدر أن لا يعلموا ﴾ ومعنى (أجدر) أخلق وأقرب، ولما ثبتت لهم هذه الصفة اقتضى ذلك (أن لا يعلموا) فصار منصوبا في المعنى »[4]، ذلك أصل السهيلي في حذف الحرف العامل.

ب/ العامل المعنوي:

لقد عني الإمام السهيلي بالحديث عن العوامل المعنوية، مقارنا بينها وبين العوامل اللفظية، ومما كان يراه أن العوامل اللفظية أقوى من المعنوية، فيقول: « فإن قيل : لم كانت الإضافة اللفظية أقوى من المعنوية، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي؟ قلنا: اللفظ لا يكون إلا متضمنا لمعناه، فاجتمعا معا بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ، فوجب أن يكون أضعف، وهذا بديع لمن أنصف »[5]، ويقول أيضا : «دليل اللفظ أقوى من دليل المعنى لأنه ليس من لفظ إلا و هو متضمن لمعنى، فصار أقوى من معنى دون لفظ كما في صناعة النحو العامل اللفظي أقوى من المعنوي »[6]، ومما دل به على ضعف العامل المعنوي هذه المقارنة التي عقدها بين الفاعل والمبتدأ، فكلاهما مستحق للرفع، ولكن الرفع في الفاعل لا يزول، لأن العامل لفظي على حين يذهب رفع المبتدأ بدخول النواسخ لما كان عامله معنويا لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعا بخلاف المعنوي[7].

ومن العوامل المعنوية التي ذكرها في ثنايا حديثه :

---

(1) التوبة ، من الآية 97

(2) التوبة ، من الآية 108

(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 2 /81

(4) المصدر نفسه ، 2 /82

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 226

(6) أبو القاسم السهيلي ، الفرائض و شرح آيات الوصية ،مصدر سابق ، ص 40

(7) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 312

1- القصد إليه: هو عامل معنوي مختص بالنصب ، اعتمده شيخه ابن الطراوة، ولم يسبق إلى القول به، وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها، وقد ذكر تلميذه السهيلي ما يمكن أن نتعرف به على هذا العامل فيقول متحدثا عن أقسام الحدث:« فالحدث إذن على ثلاثة أضرب:ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث، وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق، من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد ما الظرفية، وضرب

لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده، نحو(سبحان الله)، فإن سبحان اسم ينبيء عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجردا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو : (إياك)، ونحو :(ويل زيد و ويحه) »[1]، هذا وأمثلة الاشتغال والمفعول المقدم يجعلها ابن الطراوة منصوبة بالقصد لا بالفعل المفسر أو المتأخر.

وقد تأثر أبو القاسم بشيخه ، فقال بهذا العامل في بعض صور الاشتغال، إذ يقول: « ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: زيدا ضربته ، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك:زيدا ضربت، بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما »[2]، بل إنه يرى أن كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل وتكون الفائدة في ذكره أقوى كان حقيقا بالنصب ، ألا ترى إلى قوله سبحانه ﴿إنا كل شيء خلقناه قدر﴾ كيف أجمع القراء على نصبه، و دل ذلك على قبح الرفع فيه، لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها، مع أنه لو قال (إنا كل شيء)، لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قوله (خلقناه)، و كذلك قول الشاعر:

فلو أنها إياك عضتك مثلها[3]

ينصب لأنه موضع يقصد فيه إلى الفعل[4]، كما قال بهذا العامل في المنادى إذ يقول:« والمنادى منصوب بالقصد بالقصد إليه و إلى ذكره »[5] ويدل على أن (يا) غير عاملة وجود العمل مع حذفها، ولو كان حرف النداء عاملا عاملا لما جاز حذفه وبقاء العمل[6] ، فالأصل عنده أن الحرف العامل لا يحذف إلا إذا وجد ما ينوب عنه، ولم ينب عن حرف النداء شيء هنا،فالعامل في المنادى إذن هو القصد إليه.

ويرى الدكتور محمد إبراهيم البنا أن هذا العامل يستحق نظرة تقدير« ذلك أن ما يقوله النحاة من أن العامل في مثل هذه الأسماء مقدر قول لا يقوم على أساس قوي، إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوي

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 57

(2) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(3) شرح أبيات سيبويه ، 1 /317

(4) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، 336

(5) المصدر نفسه ، ص 61

(6) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

القول هذا العامل أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول إن ما قدم فلغرض مثل الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام وبين القصد فرق، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر»[1].

2-الإخبار:هو عامل الرفع في المبتدأ، يقول:« الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه،لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له »[2]، وهو عامل أراد له صفة العموم، فكل من المبتدأ و الفاعل مخبر عنه، وقد يسلمه هذا إلى أن العامل في الفاعل معنوي، وهو كونه مخبرا عنه بالفعل، وهو شبيه بقول من يذهب إلى أن عامل الرفع في الفاعل هي الفاعلية، وهو مذهب نسب إلى خلف الأحمر من الكوفيين[3].

وقول السهيلي إن رافع المبتدأ كونه مخبرا عنه، مذهب نسب إلى أبي إسحاق الزجاج[4]، « فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، قال: لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث عنه ، صار هذا هو المعنى الرافع للمبتدأ »[5]، وبين النحاة خلاف في عامل المبتدأ، فذهب البصريون إلى أنه الابتداء، وفسروا الابتداء بأنه التعري من العوامل اللفظية، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع بالخبر[6].

3- التبعية: هي العامل عنده في ثلاثة: النعت والتوكيد والبدل، إذ يرى أن العامل فيها معنوي وهو تبعيتها للمنعوت، وقد تعرض للحديث عن النعت في مواضع متعددة، وأدرج البدل والتوكيد معه، وقد عرض السهيلي مذهب سيبويه في العامل في النعت، و هو أنه العامل في المنعوت،ثم قال:« وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لامن حيث كان الفعل عاملا فيه، وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول
أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، و إلى هذا القول أذهب»[7].

وواضح أن السهيلي لم يخالف أصله، ولكنه مع هذا لا ينكر أثر الفعل في المنعوت، حتى لكأنه هو العامل في النعت، وذلك في قوله:« العامل في النعت – وإن كان معنويا- فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت»[8].

وقد رجح عنده أن العامل في النعت معنوي أمور عدة منها: « امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره »[9]، ومما رجح معنوية هذا العامل أيضا أن النعت صفة للمنعوت لازمة قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع

---

(1) محمد إبراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي و مذهبه النحوي ، مرجع سابق ،ص 321
(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 312
(3) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ،ص 72
(4) ينظر أبو البقاء العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، تحقيق:عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي،بيروت ، لبنان ، ط1، 1986، ص 225
(5) الوراق ، مصدر سابق ، ص 369
(6) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 40
(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 180
(8) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
(9) المصدر نفسه ، ص 181

وينتصب وينخفض، وكون العامل في النعت هو التبعية مذهب نسب إلى الأخفش و المازني[1].

كما يرى أن التبعية هي العامل في الخبر أيضا فيقول :« وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى،كما في النعت ، والبدل »[2]، ولم يقل بهذا المذهب بصري ولا كوفي.

4-الإظهار: وهو عامل النصب في المفعول لأجله ، والسهيلي قد انفرد بالقول بهذا العامل، يقول في نحو (جاء زيد خوفا) و(رغبة فيك): « المجيء إنما يظهر ما كان باطنا خفيا،حتى كأنك قلت: جاء زيد (مظهرا) بمجيئه الخوف والرغبة أو الحرص أو أشباه ذلك، فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى، والظاهرة دالة على ما ينصبها »[3].

5-وقوع المضارع موقع الاسم : يقول : « وكذلك الأفعال ، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع »[4]، وهو بهذا العامل يوافق مذهب البصريين القائل بأن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم[5].
الاسم[5].

6- معنى النظر هو عامل الحال في نحو (هذا زيد قائما):حيث نفى أن يكون العامل في هذه الحال حرف التنبيه، كما نفى أن يكون العامل هو اسم الإشارة لأنه ليس بمشتق،ثم قال: « العامل فعل مضمر تقديره (انظر) ،وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ، وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال، لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكله »[6]، وقد انفرد السهيلي بالقول بهذا العامل وأظهر المخالفة للبصريين و الكوفيين معا.

ولقد كان للسهيلي كغيره من النحاة قواعد كلية تحكم نظرية العامل عنده،من حيث علاقته بغيره من العوامل، فهل يشترك عاملان في العمل؟ وهل يقبل العامل أثر غيره فيكون معمولا؟ هل يتقدم المعمول على عامله؟ لقد أجاب السهيلي عن كل ذلك واضعا أصولا عدة للعمل منها:

1- حق العامل ألا يكون مهيئا لدخول عامل عليه: فيقول:« حق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه، كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلا وأصلا »[7]، فالعوامل من الأفعال والحروف تخضع لهذا الأصل، ولم يشذ عنه إلا المضارع ،وقد علل ذلك بقوله: « وليس الفعل المضارع كالماضي لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم ، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام »[8].

---

(1) ينظر أبو القاسم الزجاجي ، مجالس العلماء ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ط2، 1984، ص 67
(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 313
(3) المصدر نفسه ، ص 304
(4) المصدر نفسه ، ص 72
(5) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،مصدر سابق ، ص 437
(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 179
(7) المصدر نفسه ، ص 110
(8) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

2-العامل لا يعمل في نفسه: وهذا أصله الذي بمقتضاه منع أن يكون الفعل عاملا في المصدر المؤكد، وهو أن التوكيد لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو، و إلى هذا الأصل يرجع قوله إن الصفة لاتعمل في الموصوف، عند ذكر بيت سامة بن لؤي:

وخروس السرى تركت رذيا بعد جد وجدة ورشاقه[1]

إذ قال : « إن خفضت فمعناه: رب خروس السرى تركت، وتركت في موضع الصفة لخروس، وأن نصبت جعلتها مفعولا بتركت، ولم يكن تركت في موضع الصفة، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف »[2].

وبمقتضى هذا الأصل استدل على أن ما الاستفهامية لا صلة لها،وذلك لأنها « تنوب مناب حرف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلوكان ما بعدها صلة لم يجز أن يعمل فيها، لأن الشيء لا يعمل بعضه في بعض، وإذا لم يجز أن يعمل فيها ، ولا ثم عامل غيرها بطل خلو الاسم من أن يكون معمولا فيه، إذ الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض »[3].

3- لا يجتمع عاملان في اسم واحد: أكد السهيلي على هذا الأصل كثيرا، إذ ذكره في عدة مواضع، يقول: « لا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب»[4]، ويقول عن إن وأخواتها: « وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظا ومعنى، أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، وهذه الحروف عوامل»[5].

4- لا يشترك الفعل و الاسم في عامل واحد:ذكر هذا الأصل وهو يبين السر في إضمار أن بعد واو العطف في بيت الأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم[6]

قال:« فإن قيل: فكان ينبغي إذا أن يستغني بمجرد لفظ الفعل عن إضمار أن؟ قلنا:هو فعل مضارع معرب، وعطفه بالواو على ما قبله يشركه معه في الإعراب و العامل، وهما لا يشتركان في عامل واحد، فأضمرت أن و اكتفى بأثرها وعملها عن ظهور لفظها»[7].

5- لا يتقدم المعمول على العامل: وهذا أصل شيخه ابن الطراوة ، ومن أجله قال بالعامل المعنوي و هو القصد إلى الاسم، يقول السهيلي: « ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر:زيدا ضربته، في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك: زيدا ضربت، بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما، لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي »[8].

---

(1) سيرة النبي ﷺ لابن هشام ،1 /143

(2) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق ، 1/ 122

(3) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 152

(4) المصدر نفسه ، ص 115

(5) المصدر نفسه ، ص 266

(6) ديوان الأعشى ،تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 2003 ، ص 178

(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 247

(8) المصدر نفسه ، ص 57

وهو يوجه هذا الأصل بأن « الفعل كالحرف،لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف »[1]، ولكنه يفرق بين الفعل والحرف من جهة أن الفعل في نحو: زيدا ضربت، قد أخذ معموله الذي من أجله صيغ وهو الفاعل، وأما المفعول فليس في مرتبة الفاعل من حيث الأهمية بدليل حذفه، وإذا جاز حذفه فلا يستبعد تقديمه، ومن ثم هو يخالف شيخه حين يعرب: زيدا ضربت مفعولا مقدما، و أما في نحو : زيدا ضربته، فإن المتقدم عنده منصوب بالقصد إليه، كما ذهب إليه شيخه، حيث لا تقديم لما استوفى الفعل معموله[2].

6- لا يلي العامل إلا ما عمل فيه: وقد ردد هذا الأصل مرتين، الأولى وهو يحتج لأن العامل في النعت معنوي، وهو تبعيته للمنعوت، وكان مما قوى هذه الحجة « امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال و الظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره »[3]، وفي المرة الثانية اعتمده وهو يوجه ما رآه من قصر إن وأخواتها على العمل في الاسم دون الخبر، إذ إذ قال: « يدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه لوليها كما يلي كان خبرها، ويلي الفعل مفعوله »[4]، والقول بأن هذه الحروف لا تعمل في الخبر هو مذهب الكوفيين[5].

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 57

(2) ينظر المصدر نفسه ، ص 57- 58

(3) المصدر نفسه ، ص 181

(4) المصدر نفسه ، ص 264

(5) ينظر ابن الأنبا ري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 153

مما تقدم يتبين لنا أن الإمام السهيلي كان ذا منهج متميز فعلا في التعامل مع أصول النحو النقلية والعقلية، ومن مميزات ذلك المنهج نذكر:

– لقد اعتبر السهيلي السماع أول أصول النحو وأولاها بالاهتمام، إذ النص أقوى حجة من غيره.

– كان للقرآن الكريم أهمية خاصة عنده، ليس في الاحتجاج للأحكام النحوية فحسب ، بل في تأمل بديع نظمه وتراكيبه، واستخراج مكامن الإعجاز من آياته.

– مما امتاز به السهيلي هو اتخاذه الحديث النبوي الشريف موردا جديدا في استيقاء أحكام النحو والاحتجاج لها.

–احتج بكلام العرب شعرا و نثرا، متقيدا بالحدود الرمانية والمكانية، وكذا أحوال من تؤخذ عنهم اللغة والشعر ، إلا أنه قد احتج بأبي تمام، مبررا ذلك بأنه كان عالما بالعربية.

– اعتد السهيلي بالقياس كثيرا في تأصيل آرائه، فكان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل، معتبرا كل ما سمع عن العرب أصلا يقاس عليه، مما جعله قريبا من مذهب الكوفة.

– اعتمد أيضا القياس الأصلي، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب، فعلى المستوى الأول لا يحمل إلا على المقيس المطرد منها، أما على المستوى الثاني فهو يقيس على كل مسموع مهما قل، فكان بصريا من جهة المفردات ،كوفيا من جهة التراكيب.

– لم يكن استصحاب الحال– و هو إبقاء حال اللفظ على ما هو عليه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل– دليلا معتبرا عند السهيلي، إذ لم يعتمده إلا في مسألة واحدة.

– لقد جعل السهيلي العلة مدار الأحكام النحوية، فما من حكم نحوي إلا أشفعه بالتعليل والتوجيه،فقد أفرغ السهيلي طاقة عقلية ممتازة في تعليل أحكام النحو، مبتكرا عللا جديدة.

– لم يقف السهيلي عند حد العلة الآولى بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس.

– من مسالك التعليل التي اعتمدها : دلالة الكلمة ، الحمل على المعنى ، الحمل على اللفظ ، الاستغناء ، مراعاة الأصل، طلب الخفة، طلب الازدواج، كثرة الاستعمال، الإشعار ، رفع الوهم.

– العمل عند السهيلي هو الارتباط بين أجزاء تركيب ما على نحو معين، والأثر الذي ينشأ عن هذا الارتباط، وهو يسمي ذلك الارتباط بالتشبث.

– لقد قسم الكلم من حيث العمل على قسمين: قسم يعمل بالأصالة ويتمثل في الحرف والعمل لأن معناه في غيره ،ومن ثم يتشبث لفظا بذلك الغير، وقسم ثان الأصل فيه ألا يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه، ومن ثم فليس له تشبث بغيره.

– يقسم العامل على قسمين: عامل لفظي،ويتمثل في الفعل والحرف، فالفعل لا يعمل إلا فيما يدل عليه كالمصدر والفاعل و المفعول به، وأما بالنسبة للحرف، فهو يرى أن الأصل في كل حرف أن يكون عاملا باعتبار أن معناه في غيره، و لهذا فهو يقتضي هذا الغير لفظا كما اقتضاه معنى، و أما ما أهمل من الحروف فلكونه دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل ما كالابتداء و نحوه، وأما القسم الثاني فهو

العامل المعنوي هو أضعف من العامل اللفظي.

- من العوامل المعنوية التي ذكرها القصد إليه،وهو عامل النصب في المنادى و الاشتغال، الإخبار وهو عامل الرفع في المبتدأ، التبعية وهي العامل في النعت و التوكيد و البدل،وكذا الخبر، الإظهار وهو عامل النصب في المفعول لأجله، وعامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم.

- من أصوله في العمل أن حق العامل ألا يكون مهيئا لدخول عامل عليه، العامل لا يعمل في نفسه، لا يجتمع عاملان في اسم واحد، لا يشترك الفعل والاسم في عامل واحد ، لا يتقدم المعمول على العامل ، لايلي العامل إلا ما عمل فيه.

مذهب السهيلي النحوي و آراؤه الخاصة

المبحث الأول: السهيلي والمذاهب النحوية

1/ السهيلي و المذهب البصري

2/ السهيلي و المذهب الكوفي

المبحث الثاني: آراؤه النحوية الخاصة

لقد اطلع نحاة الأندلس على مذاهب النحو المشرقية، فتعرفوا على مذهبي الكوفة والبصرة، ممثلين في كتاب الكسائي أولا وكتاب سيبويه ثانيا، فاقتبسوا من آرائهم الكثير، وأضافوا إليها ما جادت به قرائحهم من اجتهادات وآراء جديدة، مؤسسين بذلك مذهبا نحويا خاصا هو المذهب الأندلسي الذي هو عبارة عن جملة من الاختيارات من آراء البصريين و الكوفيين على السواء، مضافا إليها آراؤهم الخاصة،إذ كانوا مجددين في كثير من القضايا النحوية إن على مستوى المادة أو على مستوى المنهج، متوسعين تارة، وثائرين أخرى، فحق للأندلسيين- والأمر كذلك- أن يكون لنحوهم سمات مدرسة خاصة، وإن أنكر البعض ذلك.

وقد حذا الإمام السهيلي حذو نحاة الأندلس في الاقتباس من آراء البصريين والكوفيين على السواء، ولكن لم تكن عقليته الفذة لتسمح له بأن يبقى دائرا في فلك هؤلاء النحاة فحسب بل حاول التجديد في كثير من المسائل النحوية.

فإلى أي مدى كان السهيلي متابعا لآراء نحويي البصرة و الكوفة؟ وهل كانت له نظرته الخاصة في تلك الآراء بصرية كانت أم كوفية؟ وهل كان له من الآراء النحوية ما جعله يتفرد بمذهب خاص؟

المبحث الأول: السهيلي و المذاهب النحوية

1/السهيلي والمذهب البصري:

لقد عكف نحاة الأندلس على كتاب سيبويه درسا وشرحا وتعليقا، باعتباره أول كتاب جامع لأصول النحو وفروعه ،إذ « صار كتابهم المقدس في العربية،وإليه تؤول فضيلة النهضة الأندلسية المغربية »[1]،فقد اعتنوا بالمذهب البصري أكثر من عنايتهم بالمذهب الكوفي، يدل على ذلك ميلهم منقطع النظير إلى آراء البصريين. ومن هؤلاء الدارسين لآراء البصريين الإمام السهيلي، فقد كان مطلعا على مصنفاتهم، يدل على ذلك كثرة إحالاته إليها،كما كان وثيق الصلة بكتاب سيبويه بصفة خاصة، إذكان كثير الرجوع والاحتكام إليه، معجبا بآرائه أيما إعجاب، ولا عجب في ذلك فقد تمعن في دراسته على شيخه أبي الحسين بن الطراوة، بل تذكر بعض كتب التراجم أنه ناظره فيه، ومما يدل على ذلك الإعجاب أنه فضل عبارة سيبويه على عبارة الزجاجي، فقد رد قوله: " أقسام الكلام ثلاثة: اسم و فعل وحرف "،ووسمه بالضعف قائلا:« وهذه العبارة- على طولها- واهية مردودة وعبارة سيبويه- على إيجازها – صحيحة مفيدة، قال سيبويه:"الكلام: اسم وفعل وحرف"»[2]، ومما يلاحظ أيضا أنه قد رجح رأي سيبويه على رأي الأخفش في إحدى المسائل،مع أن رأي الأخفش هو الذي يثبت عند النظر- حسبما قال- إذ قال: «ولولا الوحشة من مخالفة الإمام (أبي بشر) لنصرت قول الأخفش نصرا مؤزرا، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسرا، ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل »[3].

مما سبق نستنتج أنه إذا كان ترجيح كلام سيبويه في المسألة الأولى قائما على أساس موضوعي، إذ بين وجوه كون عبارة سيبويه أدق من عبارة الزجاجي، فإن ترجيحه لرأيه في المسألة الثانية على رأي الأخفش لم يكن لأسباب موضوعية بل كان محض تعصب لسيبويه ليس إلا.

---

(1) محمد الطنطاوي ، مرجع سابق ، ص 22

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 49

(3) المصدر نفسه ، ص 185

ومما يلاحظ أيضا أن السهيلي كان يذهب مذاهب خاصة غير مألوفة لكنه كان يردها بلطف إلى مذهب سيبويه، فقد ذكر مثلا أن سيبويه يذهب إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، ومن هنا منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما نحو (جاء زيد وهذا محمد العاقلان)،أما هو فذهب إلى أن العامل في النعت معنوي،وهو تبعيته للمنعوت إذ قال: « وليس فيه نقض لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، لأن العامل في النعت وإن كان معنويا فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، ولولم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى »[1]، وقد ذكر أيضا أن الفعل المضارع لجمع المؤنث معرب لا مبني خلافا لسيبويه، لكنه ما لبث أن رده إلى مذهبه إذ قال:«فإن قيل: فقد أثبتم أن فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف سيبويه ومن وافقه من النحويين فإنهم زعموا أنه مبني، وإن اختلفوا في علة بنائه، قلنا : بل هو وفاق لهم، لأنهم علمونا، وأصلوا لنا أصلا صحيحا، فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب،وهو موجود في (يفعلن وتفعلن) »[2].

ومما يلاحظ كذلك أن السهيلي كان يرجح أحيانا رأي الخليل على رأي سيبويه، فقد ذهب مذهب الخليل في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[3] ،فقد ذهب الخليل إلى أنه محكي، كأنه يذهب إلى أن المعنى (لنقولن: أيهم أشد)، وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول،وبني لمخالفته نظائره، حيث لم يوصل بجملة، والتقدير عنده (أيهم هو أشد)[4] ، فقال: « وإنما المختار قول الخليل»[5]،وتعتبر هذه المسألة إحدى المسائل التي خالف فيها سيبويه شيخه الخليل، فـ « مذهب سيبويه والجمهور أن "أي" الموصولة مبنية على الضم،وذلك إذا كان صدر صلتها محذوفا، وأما إذا لم يحذف فهي معربة، ومذهب الخليل ويونس أنها معربة دائما،فإن ورد ما ظاهره ذلك كقوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾في قراءة رفع (أي)، وهي القراءة المشهورة ،خرجه الخليل على أن (أيا) استفهامية محكية هي وما بعدها بقول محذوف، والتقدير (الجنس الذي يقال فيه أيهم أشد) »[6]، وقد ذهب السهيلي مذهب الخليل أيضا في كون (لن) مركبة خلافا لسيبويه القائل بإفرادها ،فقال:«وأما (لن) فهي عند الخليل مركبة من (لا وأن)، ولا يلزمه ما اعترض عليه سيبويه في تقديم المفعول عليها، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ (أن) »،وهذه المسألة أيضا من المسائل الخلافية بين سيبويه والخليل، فقد « ذهب الخليل إلى أنها مركبة

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 180
(2) المصدر نفسه ، ص 87
(3) مريم ، من الآية 69
(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 154
(5) المصدر نفسه ، ص 155
(6) فخر صالح سليمان قدارة ،مسائل خلافية بين الخليل و سيبويه ، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، ط1 ، 1990 ، ص 57

وأصلها (لا أن)، وحذفت همزة (أن) تخفيفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وذهب سيبويه إلى أنها بسيطة غير مركبة من شيء »[1].

مما سبق يتضح أن السهيلي كان موافقا لأئمة البصريين في كثير من الآراء ،سواء أكانت للخليل أم لسيبويه أم لغيرهما،وقد كانت تلك الموافقة نابعة من إعمال فكر و عمق تأمل وليست مجرد متابعة سطحية، ومن تلك الآراء التي وافق فيها البصريين نذكر:

-ذكر أنه في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب : أولها هو منع توكيد النكرة مطلقا سواء أكانت محدودة أم غير محدودة، وهو مذهب البصريين، وثانيهما هو جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة فقط وإلا فلا،وهو مذهب الأخفش وبعض الكوفيين،وثالثها هو جواز توكيد النكرة مطلقا سواء كانت محدودة أم غير محدودة وهو مذهب طائفة من الكوفيين، وأما الإمام السهيلي فقد كان بصريا في منع توكيد النكرة مطلقا سواء أفادت أم لم تفد، إذ يقارن بينها وبين الفعل العام في عدم جواز توكيده لشيوعه فيقول: « ومن حيث امتنع أن يؤكد الفعل العام بالمصدر لشيوعه كامتناع النكرة من التوكيد لشيوعها،وأنها لم تثبت لها عين »[2]، وقد علل الوراق عدم جواز توكيد النكرة بقوله: « وأما التوكيد: فالغرض إثبات الخبر عن المخبر عنه، وذلك أنك إذا قلت : جاء زيد نفسه، أخبرت أن الذي تولى المجيء هو بعينه، فلذلك دخل التوكيد في الكلام، ولهذه العلة لم يجز أن تؤكد النكرة، لأنه ليس لها عين ثابتة كالمعارف، فلم يحتج إلى إثباتها إذ كانت لا تثبت التوكيد، فلهذا أسقط التوكيد عنها »[3]، وعلة أخرى هي أن « هذه الألفاظ التي يؤكد بها معرفة، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيدا »[4]، فألفاظ التوكيد معارف فلا تتبع النكرات، ولهذا كان مذهب البصريين هو المنع مطلقا، إذ أنه « لا يجوز توكيد النكرة: سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين »[5]، وقد تابع البصريين كل من ابن هشام وابن يعيش في منع توكيد النكرة منعا مطلقا لشيوعها،فقد قال ابن هشام : « و يجب في المؤكد كونه معرفة، وشذ قول عائشة رضي الله عنها:"ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان"[6] »[7]. »[7].

وأما ابن يعيش فقد علل عدم جواز توكيد النكرات بالتوكيد المعنوي بقوله : « وإنما لم تؤكد النكرات بالتأكيد المعنوي لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم و تقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال »[8].

وقد ذهب السهيلي والبصريون هذا المذهب مخالفين الأخفش والكوفيين الذين أجازوا « تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة أي معلومة المقدار نحو يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة وأكلة

---

(1) فخر صالح سليمان قدارة ، مرجع سابق ، ص 44

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 282

(3) الوراق ، مصدر سابق ، ص 531

(4) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 257

(5) بهاء الدين بن عقيل ،شرح ألفية ابن مالك ،تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، صيدا،لبنان ،دط ،2005 ،2 / 195

(6) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام ، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان ، رقم الحديث : 1154

(7) جمال الدين بن هشام ،شرح شذور الذهب ،تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر ، بيروت ، لبنان، ط2، 1998، ص 555

(8) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 3/ 44

ونحو ذلك »[1].

وقد وافق ابن مالك الأخفش والكوفيين في جواز توكيد النكرة بشرط الإفادة أي أن تكون محدودة، إذ قال: « وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في ذلك فائدة، فإن من قال: (صمت شهرا)، قد يريد جميع الشهر،وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال، فإذا قلت: (صمت شهرا كله)، ارتفع الاحتمال وصار قوله نصا على مقصوده، فلولم تنقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا فكيف به واستعماله ثابت»[2]، واستدل بقول الراجز:

قد صرت البكرة يوما أجمعا[3]

وبقول الآخر:

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا[4]

-ذهب السهيلي إلى أن الفعل الماضي لا يكون في موضع الحال أبدا، وذلك لأنه منقطع عما قبله، فقال:« والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه،وقرينة تضمنه إليه تجمعه، لذلك لا يكون في موضع الحال البتة، لا تقول(جاء زيد ضحك) لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من (زيد) إذ لا جامع بينها »[5]، وقد رد على من من قال بأن الفعل الماضي يجوز أن يكون في موضع الصفة من النكرة فلم لا يكون في موضع الحال أيضا،فقال :« افتقار النكرة إلى الوصف، وفرط احتياجها إلى التخصيص تكملة لفائدة الخبر هو الربط بين الفعل وبينها خلاف الحال فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتمامه »[6]، وهذا مذهب البصريين الذين قالوا بأن الماضي لا يجوز أن يقع حالا، إلاإذا كانت معه (قد) أوكان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا ، وحجتهم « أن الحال من الأسماء والأفعال ماكان موجودا وقت الإخبار أو محكيا كقولك (هذا زيد قائما)، أي في هذه الحال، والحكاية كقولك (جاء زيد راكبا)، ف (المجيء) ماض و (راكبا) حكاية حاله وقت المجيء، والماضي هنا قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع لايكون هيئة الاسم وقت وقوع الاسم منه أوبه، وذاك أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئة؟ »[7]، ودليل آخر« أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة) نحو (مررت بزيد يضرب)، و(نظرت إلى عمرو يكتب)، لأنه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالا»[8]، وإلى الرأي نفسه ذهب ابن يعيش إذ قال :« وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالته عليها لا تقول (جاء زيد ضحك)

---

(1) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 45/3

(2) جمال الدين بن مالك ، شرح الكافية الشافية ،تحقيق:أحمد بن يوسف القادري ،دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2006 ، 1 / 365

(3) خزانة الأدب ، 1 / 181 ، الشاهد (25) ، وهو مجهول القائل

(4) المصدر نفسه ، 5 /168 ، الشاهد (363) ، نسبه لأعرابي

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 110

(6) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(7) أبو البقاء العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ،مصدر سابق ،386

(8) ابن الأنبا ري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 213

في معنى (ضاحكا)،فإن جئت معه بـ (قد) جاز أن يقع حالا لأن (قد) تقربه من الحال ألا تراك تقول (قد قامت الصلاة)، قبل حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به (الآن) أو(الساعة)، فيقال (قد قام الآن أو الساعة) فتقول (جاء زيد قد ضحك)، و(أقبل محمد وقد علاه الشيب)،ونحوه [...] وقد تأولوا قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [1] على تقدير (قد حصرت)، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ (حصرة) بالنصب»[2]، وقد ذهب إلى ذلك الجزولي أيضا إذ قال:« وعلى كل حال لابد من قد في الماضي لفظا ومعنى ظاهرة ومقدرة »[3].

وأما الكوفيون والأخفش من البصريين فذهبوا إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يكون في موضع الحال للنقل و القياس، أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ،فـ (حصرت) فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره (حصرة صدورهم)، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾، وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم، وقال أبو صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر[4]

فـ (بلله) فعل ماضي، وهو في موضع الحال فدل على جوازه، وأما القياس فلأن كل ماجاز أن يكون صفة للنكرة، نحو (مررت برجل قاعد وغلام قائم) جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو (مررت بالرجل قاعدا وبالغلام قائما)،والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو(مررت برجل قعد و غلام قام) فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو (مررت بالرجل قعد وبالغلام قام)، وما أشبه ذلك[5]، إلا أن الأمر ليس كذلك في الحقيقة، فليس كل ما يصلح أن يكون صفة صلح أن يكون حالا، « فإن كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو (هذا رجل سيكتب أو سيضرب)، ولا يجوز أن يقع حالا، فـ(ضاحك) ونحوه إنما وقع حالا لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل قد يكون للحال، وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا »[6]، وإلى رأي الكوفيين مال أبو حيان إذ نقل عنه السيوطي قوله:

« والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون (قد) ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأول الكثير ضعيف جدا، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة »[7].

– لقد ذهب النحاة مذاهب مختلفة في الفعل والمصدر أيهما اشتق من الثاني، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، واستدل كل فريق لمذهبه، وأما ابن طلحة

---

(1) النساء ، من الآية 90

(2) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 2 /66

(3) أبو موسى الجزولي ، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد،مطبعة أم القرى، السعودية ، ط1، 1988، ص 92

(4) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، 3 /271

(5) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ،ص 213

(6) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 2/ 66

(7) جلال الدين السيوطي ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،تحقيق: أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ،ط1 ،1998، 2 /253

فذهب إلى أن « كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقا من الآخر »[1]،و أما السهيلي فقد كان بصري المذهب في هذه المسألة، إذ ذهب إلى أن الفعل مشتق من المصدر، إلا أنه استدل على ذلك بدليل جديد لم يذكره البصريون، إذ رأى أن الحاجة إلى الإخبار عن الفاعل هي التي أوجبت اشتقاق الفعل من المصدر، إذ لم يمكن الإخبار عنه بالمصدر لأن الفاعل لا يذكر مع المصدر إلا مضافا إليه، والمخبر عنه يجب أن يكون مرفوعا لفظا كما هو مرفوعا معنى، مما أدى إلى الاشتقاق « من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالا على معنى في غيره، ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث المتضمن، ويدل على أن الاسم مخبرا عنه لا مضاف إليه »[2]،وقبل السهيلي نص سيبويه في كتابه على أولية المصدر قائلا:« وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع»[3].

وقد ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية وجوها عدة استدل بها البصريون على أن الفعل قد اشتق من المصدر وهذه الوجوه هي : « الوجه الأول أنه سمي مصدرا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سمي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل، الوجه الثاني، أن المصدر يدل على زمان مطلق، و الفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل، والوجه الثالث أن الفعل يدل على شيئين، والمصدر يدل على شيء واحد، وكما أن الواحد قبل الاثنين، فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل، والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقرا إلى غيره ولا يقوم بنفسه، أولى بأن يكون فرعا مما لا يكون مفتقرا إلى غيره، والوجه الخامس أن المصدر لوكان مشتقا من الفعل لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دل على أن الفعل مشتق منه، والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر ، والمصدر لا يتضمن الفعل »[4]، وقد رأى العكبري كذلك أن المصدر أصل، وذلك لدلالته على الحدث فقط، إذ لا يدل على الزمان بلفظه، وأن الفعل فرع لدلالته على الحدث والزمان، وقد مثل لذلك بالنقرة من الفضة « فإنها كالمادة المجردة عن الصورة، فالفضة من حيث هي فضة لاصورة لها، فإن صيغ منها جام أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع على المادة المجردة، كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره، والمصدر دليل الحدث وحده، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الأصل »[5].

وأما الكوفيون فاستدلوا على أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه ،ب « أن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكد قبل

المؤكد، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل،ويصح بصحته، وكذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول»[6].

---

(1) جلال الدين السيوطي ،همع الهوامع ، مصدر سابق ، 2 /73

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 54

(3) سيبويه ، مصدر سابق ، 1/ 40

(4) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 161- 162

(5) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، مصدر سابق ،ص 145

(6) جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، 2/ 73

– زعم السهيلي أن الخليل يمنع تقديم الخبر، وعلل ذلك بأن عامل الرفع فيه هو تبعيته للمبتدأ إذ هو الاسم الأول في المعنى، فالعامل فيه معنوي، وهو التبعية ، ومن ثم لا يمكن تقديمه على المبتدأ كما لا يتقدم النعت على المنعوت والبدل على المبدل منه، إلا أنه يستدرك قائلا إن تقديم الخبر أخف من تقديم النعت أو البدل، لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ ولكن من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ ومن ثم يجوز تقديمه، فالسهيلي إذن يجيز تقديم الخبر على المبتدأ مستدلا بالقياس، كما أنه يستدل بالسماع إذ يقول :« كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح، نحو قوله سبحانه:﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾[1]، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم (مسئ أنت)، (مسكين فلان) لاسيما وفي الحديث "مسكين رجل لا زوجة له مسكينة امرأة لا زوج لها "»[2]، فقد استغرب السهيلي منع الخليل تقديم الخبر إلا أنه أزال ذلك الاستغراب بقوله إن الخليل إنما منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم و الترحم و التعظيم وغير ذلك، لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسنت تأخير المبتدأ، لأنه قد صار بسببها مفعولات في المعنى، فقولك (حسن زيد) بمعنى (استحسن زيدا)، وقولك (مسيء عمرو) بمعنى (أذم عمرا) ، وأما إذا تجرد الخبر من هذه المعاني فيقبح تقديمه على قول الخليل مثل (قائم زيد)[3] ، إلا أن من يرجع إلى الكتاب يرى أن كلام سيبويه لا يدل على أن الخليل يمنع تقديم الخبر حيث قال : « وزعم الخليل – رحمه الله– أنه يستقبح أن يقول:(قائم زيد) وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول (ضرب زيدا عمرو)،و(عمرو) على(ضرب) مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدما، ويكون (زيد) مؤخرا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: (تميمي أنا)و(مشنوء من يشنؤك)و(رجل عبدالله)، و(خز صفتك) »[4]، فوجه القبح أن تجعل(قائم) المبتدأ و (زيد) خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرا مقدما والنية فيه التأخير، كما تقول (ضرب زيدا عمرو)، والنية تأخير (زيد) الذي هو مفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو الفاعل .

مما تقدم يتضح لنا أن السهيلي يجيز تقديم الخبر إلا أنه يستقبحه إذا لم يكن مشتملا على معاني المدح والذم والترحم وغيرها من المعاني، ومن ثم فقولهم (قائم زيد) قبيح –حسبما قال– لا عربي جيد كما قال سيبويه،وقد نسب هذا الرأي إلى الخليل، وهو منه براء.

فالخليل وسيبويه وغيرهما من البصريين يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة مستدلين بكلام العرب نظما ونثرا، فقالوا: « إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب و أشعارهم، فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل (في بيته يؤتى الحكم)، وقولهم (في أكفانه لف الميت)، و(مشنوء من يشنؤك)، وحكى سيبويه (تميمي أنا)، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر، لأن التقدير فيها (الحكم يؤتى

---

(1) يس ، من الآية 37

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 314

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(4) سيبويه ، مصدر سابق ، 2 /125

في بيته)، و(الميت لف في أكفانه)، و(من يشنؤك مشنوء)، و (أنا تميمي)، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد[1]

والتقدير(بنو أبنائنا بنونا)[2] ، وقد تابع البصريين في رأيهم هذا كثير من نحويي بغداد ومنهم ابن جني الذي يقول: «و يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه تقول قائم زيد وخلفك بر، والتقدير زيد قائم وبر خلفك فقدم الخبران اتساعا وفيهما ضمير لأن النية فيهما التأخير »[3]،وكذا الزمخشري إذقال:« ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك (تميمي أنا) و(مشنوء من يشنؤك) وكقوله تعالى﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [4] وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[5] سواء عليهم الإنذار و عدمه»[6].

أما الكوفيون فقد منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة،« واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت(قائم زيد) كان في(قائم) ضمير (زيد) بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فنقول (قائمان الزيدان) و(قائمون الزيدون)، ولو كان خاليا عن الضمير لكان موحدا في الأحوال كلها،وكذلك إذا قلت (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في (أبوه) ضمير (زيد)فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولاخلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره »[7]، إلا أن حجتهم هذه مردودة بالقياس، إذ أن قولهم أن هذا الضمير وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير « وإذا كان مقدما في اللفظ مؤخرا في التقدير كان تقديمه جائزا قال الله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[8]، فالهاء في (نفسه) ضمير (موسى) وإن كان في اللفظ مقدما على (موسى)، إلا أنه لما كان (موسى) مقدما في التقدير، والضمير في تقدير التأخير كان ذلك جائز فكذلك هنا »[9]، إضافة إلى ذلك فهم « محجوجون بالسماع »[10] كما قال المرادي، وقد كان ابن عقيل متذبذبا في نسبة رأي منع تقديم الخبر إلى الكوفيين،فنجده يذكر أن ابن الشجري قد نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ويصف نقله هذا بعدم الصحة[11] ، ثم يقول:« وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر، فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز (في داره زيد)، فنقل المنع عن الكوفيين ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث »[12].

---

(1) خزانة الأدب ،1 /444 ، الشاهد (73) ، ولا يعرف قائله مع شهرته

(2) ابن الأنبا ري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 62

(3) أبو الفتح بن جني ، اللمع في العربية ،تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ،الكويت ، دط ، 1972 ، 1 /30

(4) الجاثية ، من الآية 21

(5) البقرة ، من الآية 6

(6) جار الله الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ،تحقيق: علي بوملحم ، دار الهلال ،بيروت، لبنان ،ط1، 1993 ، 1/ 168

(7) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 1/ 93

(8) طه ، الآية 67

(9) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 81

(10) المرادي ،توضيح المقاصد والمسالك ،تحقيق:عبدالرحمن علي سليمان،دار الفكر العربي،القاهرة ،مصر، ط1 ،2001،481/1

(11) ينظر ابن عقيل ،مصدر سابق ، 1/ 16

(12) ابن عقيل ،مصدر سابق ، 1/ 213

– ذهب السهيلي مذهب البصريين إذ اعتبر أن (إلا) في الاستثناء موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها لا عاملة هي نفسها كما ذهب البعض إلى ذلك، فقال: « وأما إلا في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة، وقد نقض ذلك عليه بما لا قبل له به من قولهم (ما قام أحد إلا زيد) و (ما جاءني إلا عمرو)،والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها »[1]، وهذا رأي سيبويه وجمهور البصريين.

وقد ذهب النحاة في ناصب المستثنى مذاهب عدة ذكرها السيوطي في قوله:«وفي ناصبه أقوال، أحدها أنه (إلا)، وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد واستدل أنها مختصة بدخولها على الاسم وليست جزءا منه فعملت فيه كـ (إن) و(لا) التبرئة، الثاني أنه بما قبل (إلا) من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة إلا،وعزي لابن خروف لانتصاب (غير) به بلاواسطة إذا وقعت موقع (إلا) ، الثالث أنه بما قبل (إلا) معدى إليه بواسطتها، وعليه السيرافي وابن الباذش والرندي، وعزاه الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الضائع وفرقوا بينه وبين (غير) بأن ما بعد (إلا) مشبه بالظرف المختص الذي لايصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف الجر و(غير) لإبهامها كالظرف المبهم يصل إليه الفعل نفسه ،وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل (إلا) فعل نحو (القوم إخوتك إلا زيدا)، الرابع أنه بـ (أن) مقدرة بعد (إلا) وعليه الكسائي فيما نقله السيرافي،قال التقدير (إلا أن زيدا لم يقم) ، الخامس أنه بـ (إن) مخففة ركبت (إلا) منها ومن (لا) وعليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع تغليبا لحكم لا ومن نصب غلب حكم (إن)، السادس أنه انتصب لمخالفة الأول لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور، السابع أنه بـ (أستثني) مضمرا، وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي ،ولم يترجح عندي قول منها فلذا أرسلت الخلاف و أقواها الثلاثة الأول والأخير»[2].

وذكر بعضهم قولا ثامنا وهو« أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم (القوم إخوتك إلا زيدا) ،وليس ههنا فعل، ولا مايعمل عمله »[3]،إلا أن « الصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه لأن الفعل الذي قبل (إلا) أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له، ولولاه لم يكن والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك »[4]، ومن أدلة البصريين أيضا« أن هذا الفعل و إن كان لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء و الخشبة، فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك ههنا »[5]، فهم يرون أن الفعل هو الأصل في العمل إلا أن الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه وبـ (إلا) وصل إليه فصار كواو(مع) وكحروف الجر، وأشهر المذاهب بعد مذهب البصريين هو أن المستثنى منصوب بـ (إلا) لا بواسطتها، وهو مذهب ابن مالك ونسبه إلى سيبويه وهذا غير صحيح إذ أن سيبويه يقول :«

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 53
(2) جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، 2 / 143
(3) المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني، ،ص 516
(4) المالقي ، مصدر سابق ،ص 91
(5) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 185

أن يكون الاسم بعدها (إلا) خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام،كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت (عشرون درهما) »[1]، فابن مالك نفسه يرى أن ناصب المستثنى هو (إلا)، لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلا عنها، ولا (أستثني) مضمرا، خلافا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره، وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد و الجرجاني[2] ،وقد ذهب هذا المذهب أيضا ابن الناظم متابعا أباه إذ قال : « و يدل على أن الناصب هو (إلا) أنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في (إلا) أن تكون عاملة»[3]، إلا أن هذا القول فيه ضعف، « إذ لو كانت عاملة ما جاز أن يقع ما بعدها مختلفا فلما وجدنا مابعدها مختلفا منصوبا ومخفوضا ومرفوعا، ومعناها قائم علمنا أنها ليست بعاملة، ويدل على ذلك أنا لو وضعنا في موضعها (غير) لا تنصب (غير) كقولك (جاءني القوم غير زيد)، فلما انتصب (غير زيد) وناب عن (إلا) علمنا أن الناصب هو الفعل المتقدم، إذ كان الشيء لا يعمل في نفسه، فصح أن المنصوب على الاستثناء إنما عمل فيه فعل متقدم »[4].

-ذهب السهيلي إلى أن العامل في المفعول معه النصب هو الفعل بتقوية واو المعية،كما عمل الفعل في المستثنى بتقوية إلا فيقول:« فالفعل يعمل في المفعول معه بواسطة الحرف»[5]، وهذا مذهب سيبويه إذ قال:

« وذلك قولك:(ما صنعت وأباك؟)،و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) إنما أردت (ما صنعت مع أبيك) و(لو تركت الناقة مع فصيلها) ف (الفصيل) مفعول معه، و(الأب) كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبله»[6]، وقد كانت حجة سيبويه والبصريين « أن الواو صححت وصول الفعل إلى ما بعدها، فكان فكان ذلك الفعل هو العامل، ك (إلا) في باب الاستثناء، و بيانه أن قولك (استوى الماء و الخشبة) لايصح معناه إلا بالواو، ولو قلت (استوى الماء الخشبة) لم يصح ، فإذا فسد عند عدم الواو وصح عند وجودها وجب أن ينسب العمل إلى الفعل،وإذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبق إلا أن الفعل عمل بتوسط الواو، ونظير ذلك (إلا) في الاستثناء»[7]،وقد ذهب مذهب البصريين ابن جني إذ قال:«فلما حذف مع أقام الواو مقامها وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها لأنها قوته فأوصلته إليه فانتصب»[8]، وإلى ذلك ذهب ابن الناظم حيث حيث قال :« ثم ناصب المفعول معه ما تقدم عليه من فعل ظاهرأو مقدر أو من اسم يشبه الفعل»[9]، وكذا صاحب المقدمة الجزولية إذ قال :«العامل فيه فعل أو معناه »[10].

وأما الكوفيون فقالوا بأن عامل النصب في المفعول معه هو الخلاف، وهو عامل معنوي ، فالثاني إنما انتصب بمخالفته الأول،ودليلهم على أن المفعول معه منصوب على الخلاف « أنه إذ قال (استوى الماء والخشبة)

---

(1) سيبويه ، مصدر سابق ، 2 /323

(2) ينظر الصبان ، مصدر سابق ،2/ 208

(3) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ،لبنان ، دط ، دت ط، ص 292

(4) الوراق ، مصدر سابق ، ص 540

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 298

(6) سيبويه ، مصدر سابق ، 1 /356

(7) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، مصدر سابق ، ص 379

(8) ابن جني ، اللمع في العربية ، مصدر سابق ،1 /60

(9) ابن الناظم ، مصدر سابق ، ص 278

(10) أبو موسى الجزولي ، مصدر سابق ، ص 260

لا يحسن تكرير الفعل، فيقال (استوى الماء واستوت الخشبة)، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد و عمرو) فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف »[1] .

وإضافة إلى هذين المذهبين هناك مذاهب عدة ذكرها صاحب همع الهوامع منها:أن ناصبه الواو وعليه الجرجاني، لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه، ومنها أن ناصبه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج، فقولنا (ما صنعت وأباك) التقدير فيه (ما صنعت ولابست أباك)، وإنما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو، ومنها أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف، لأن أصل (جاء البرد و الطيالسة) (مع الطيالسة) ، فلما حذفت (مع)، وكانت منتصبة على الظرف، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب (مع) التي وقعت الواو موقعها، إذ لا يصح انتصاب الحروف، ما يرتفع ما عدا (إلا) الواقعة موقع (غير) بارتفاع (غير) وهذا مذهب الأخفش[2].

– اختلف النحاة في العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول به، فذهب البصريون إلى أن الفعل هو العامل فيهما، وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول به النصب الفعل والفاعل معا، وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول به هو الفاعل، وأما خلف الأحمر فقد انفرد بالقول بأن العامل في الفاعل معنى الفاعلية وفي المفعول به معنى المفعولية .

وأما الإمام السهيلي فقد كان بصري المذهب، إذ ذهب إلى أن العامل في الفاعل والمفعول به الرفع والنصب هو الفعل إذ يقول :«والفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به»[3]،وقد تحدث عن هذا أيضا عندما نفى أن يكون العامل في النعت هو الفعل إذ قال: «و إنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه منها امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله كما يليه المفعول تارة و الفاعل أخرى »[4]،وقد احتج البصريون لمذهبهم بالقول :« إن الفعل مؤثر في الفاعل والمفعول جميعا، لأن به يتغير حال الاسم ، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل ومن الفاعل إلى المفعول، وذلك على حسب تأثيره فيهما ، وبهذا الاعتبار اشتق لما يسند إليه الفعل فاعل وكذلك اشتق منه المفعول، وتصرف الاسمين منه دليل ظاهر على تأثيره فيهما،وإذا أثر فيهما في المعنى أثر فيهما إعرابا ، لأن الإعراب تابع للمعنى »[5]، وقدذهب ابن يعيش مذهب البصريين مستدلا بالقياس إذ قال :« اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما،وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك»[6].

وأما أكثر الكوفيين فقد كان لهم رأي آخر فذهبوا إلى أن الفعل والفاعل معا يعملان في المفعول به «وذلك لأنه لايكون مفعولا إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا [...]إذ أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، و إذا كان ذلك كذلك، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ

---

(1) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 170

(2) ينظر جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، 2 /177- 178

(3) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 297

(4) المصدر نفسه ، ص 181

(5) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، مصدر سابق ، ص 263

(6) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 1 /75

إنهما يعملان في الخبر لأنه لا يقع إلا بعدهما، والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه إن كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه، فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل »[1]، وقد نقضت دعوى الكوفيين بما لا قبل لهم من الحجج ومنها أن « الفعل قد استقر أنه عامل في الفاعل، فيجب أيضا أن يكون هو عامل في المفعول، لأن الفعل بمجرده لا يصح أن يعمل في المفعول، فإذا استقر للفعل العمل لم يجز أن يضيف إليه في العمل ما لا تأثير له في هذا الباب »[2].

– يرى السهيلي أنه لا يجوز إعمال (أن) مضمرة إلا بإحدى شرائط، إما مع الواو العاطفة على مصدر نحو قول الشاعر: للبس عباءة وتقر عيني[3]

وقول الآخر: تقضي لبانات ويسأم سائم

فقد أضمرت (أن) واكتفى بأثرها وعملها عن ظهور لفظها، وكانت (الواو) كالعوض منها ، كما كانت (حتى) ولام العلة ولام الجحود والفاء في باب الجواب وغير ذلك كالعوض من (أن) الناصبة للفعل[4]، فقد احتذى السهيلي إذن حذو البصريين القائلين بأن لا عمل لـ (أن) مضمرة إلا بوجود العوض ،مستدلين على ذلك بالقياس إذ قالوا: « الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل، والذي يدل على ذلك أن (أن) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، وإذا كانت (أن) المشددة لا تعمل مع الحذف فـ (أن) الخفيفة أولى أن لا تعمل »[5].

وقد أجرى الوراق الحروف الستة التي تقع عوضا من (أن) المضمرة مجرى الواو التي تقع عوضا من (رب) فقال:« وإنما جاز إضماره في هذه المواضع لأن هذه الحروف والعوامل أعني (اللام وحتى وأخواتها) صارت عوضا منها، فجرت في العوض مجرى (الواو) التي تقع عوضا من (رب) »[6]، وعلى هذا الرأي أكثر البصريين فقد قال المبرد:« اعلم أن ههنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال، وليست الناصبة، وإنما (أن) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أن) وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها»[7]، وتابعهم ابن يعيش إذ قال:وإنما ساغ حذف أن والنصب بها لأن حتى و اللام صارتا عوضين منها، فكانت كالموجودة لوجود العوض منها»[8].

وأما الكوفيون فجوزا إعمال (أن) النصب محذوفة من غير بدل، معتمدين على السماع،فقد« استدلوا على جواز إعمالها مع الحذف بقراءة عبدالله بن مسعود لقوله تعالى:﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا

(1) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ،ص 74
(2) الوراق ، مصدر سابق ، 376
(3) خزانة الأدب ، 8 /503 ، الشاهد (658) ، لميسون بنت بحدل
(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 247
(5) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ،ص 450
(6) الوراق ، مصدر سابق ، ص 277
(7) أبو العباس المبرد،المقتضب،،تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، مطعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرة ،مصر،دط ،1994 ،2/ 6
(8) ابن يعيش ،مصدر سابق ، 7 /20

إِلاَّ اللَّهَ﴾[1] فنصب (لاَ تَعْبُدُوا) بأن مقدرة، لأن التقدير فيه (أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلا الله)، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف، واستدلوا بقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي[2]

فنصب (أحضر) لأن التقدير فيه (أن أحضر) ، فحذفها وأعملها مع الحذف، والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله (وأن أشهد اللذات) فدل على أنها تنصب مع الحذف»[3].

– ذهب السهيلي مذهب البصريين إذ قال بأن (أن) تنصب الفعل المضارع مضمرة كما تنصبه ظاهرة، وذلك بعد أحد الأحرف الستة وهي : لام كي ، لام الجحود ، حتى ، الفاء، الواو ، أو، وخالف بذلك ما ذهب إليه أكثر الكوفيين من أن هذه الحروف هي الناصبة للمضارع لا (أن) مضمرة بعدها، إذ يقول:« فأضمرت (أن) واكتفي بأثرها وعملها عن ظهور لفظها، وكانت (الواو) كالعوض منها كما كانت (حتى ، ولام العلة ولام الجحود و الفاء في الجواب وغير ذلك كالعوض من (أن) الناصبة للفعل »[4] ،وهذا مذهب سيبويه كما قلنا آنفا، فقد نص على ذلك في كتابه إذ قال: « اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لا يستعمل في الفاء والواو »[5]، فقد ذهب البصريون إذن إلى أن أن الفعل المضارع الواقع بعد لام التعليل و لام الجحود وحتى والفاء والواو وأو في جواب الطلب ينتصب بـ(أن) المضمرة بعدها، فهذه الأحرف ما هي إلا عوض منها فلا تعمل عملها.

والرأي نفسه كان لابن يعيش إذ قال:« اعلم أن الفعل ينتصب بعد هذه الأحرف التي ذكرها وهي خمسة منها اثنان من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف، وهما حتى واللام وذلك كقولك (سرت حتى أدخلها) و(جئتك لتكرمني)، فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب بإضمار (أن) لا بها نفسها [...] وأما حروف العطف فأو والواو والفاء فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وليست هي الناصبة عند سيبويه، وذلك من قبل إنها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء و الأفعال فلا يعمل في أحدهما فلذلك وجب أن يقدر (أن) بعدها ليصح نصب الفعل إذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن يعمل في الأفعال»[6].

وأما أكثر الكوفيين، وكذا الجرمي من البصريين فذهبوا إلى أن هذه الحروف هي الناصبة بنفسها للفعل المضارع ،وذهب الفراء إلى أن الأفعال بعد حروف العطف (أو و الواو و الفاء) إنما انتصبت على الخلاف لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله، وذلك إنه لما قال (لا تظلمني فتندم) دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم، فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف[7].

---

(1) البقرة ، من الآية 83

(2) ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق: حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2003 ، ص 33

(3) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ،ص 451

(4) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 247

(5) سيبويه ، مصدر سابق ، 51/3

(6) ابن يعيش ،مصدر سابق ، 7 /20- 21

(7) ينظر ابن يعيش ، مصدر سابق ، 7 /21

وأما ثعلب فقد قال قولا خالف فيه الكوفيين والبصريين معا، إذ قال في (جئت لأكرمك) و(سرت حتى أدخل المدينة) أن المستقبل منصوب باللام وحتى لقيامهما مقام (أن) فخالف أصحابه لأنهم يقولون أن النصب بهما بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين لأنه يقول أن النصب بهما لا بمضمر بعدهما [1].

– ذهب السهيلي إلى أن الرافع للفعل المضارع معنوي إذ قال: «وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه »[2]، وقد حذا في هذه المسألة حذو سيبويه والبصريين، إذ نص صاحب الكتاب على ذلك في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء فقال:« اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أوموضع اسم بني على مبتدأ، أوفي موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أوفي موضع اسم مجرور أومنصوب فإنها مرتفعة[...] وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ »[3].

ويذهب إلى ذلك أيضا أبو العباس المبرد إذ قال: « اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض، فلها الرفع لأن ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها »[4]، وقد احتج البصريون لمذهبهم بأن قالوا:« إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين،أحدهما أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه،والوجه الثاني أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم »[5].

وأما الكوفيون فذهبوا مذاهب شتى ، فذهب الفراء إلى أن العامل في المضارع الرفع إنما هو تجرده من النواصب والجوازم خاصة، وأما الكسائي فذهب إلى أن العامل فيه الرفع ما في أوله من الزوائد الأربع ، لأن قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا فأضيف العمل إليها ضرورة، وذهب أبو العباس ثعلب إلى أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، وزعم أن ذلك مذهب سيبويه، ولم يعرف حقيقة مذهبه،وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه والصحيح من إعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم[6]،وذهب مذهب الفراء كل من ابن مالك وابن هشام، فقد قال ابن مالك:« مالك:« وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى وهو إما وقوعه موقع الاسم ، وهو قول البصريين ، وإما تجرده من الجازم و الناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول، لسلامته من النقض بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو (هلا تفعل) و(جعل أفعل)، و(مالك لا تفعل) ،و(رأيت الذي يفعل)، فإن الفعل

---

(1) ينظر المصدر نفسه ، 7/ 20

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 62

(3) سيبويه ، مصدر سابق ، 3/ 9

(4) المبرد ، مصدر سابق ،2/ 5

(5) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ،ص 439

(6) ينظر ابن يعيش ، مصدر سابق ، 7 /12

في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم و الناصب »[1].

ويقول ابن هشام بعدما نقض قول البصريين وقول الكسائي وثعلب من الكوفيين: « وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: «مرفوع لتجرده من الناصب و الجازم »[2] .

-أجمع نحويو البصرة والكوفة على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر، لكنهم اختلفوا في مد المقصور في الضرورة،فمنعه البصريون مطلقا، وأجازه الكوفيون مطلقا، « وفصل الفراء فأجاز مد مالا موجب لقصره كالغنى، ومنع مد ماله موجب قصر كسكرى »[3]، وقد حذا السهيلي حذو البصريين حين قال في قول كعب بن مالك:

بنصر الله روح القدس فيها ومیكال فيا طيب الملاء

« أراد الملأ وليس من باب مد المقصور إذ لا يجوز في عصى عصاء ولا في رحى رحاء في الشعر ولا في الكلام، وإن كانوا قد أشبعوا الحركات في الضرورة فقالوا في (الكلكل الكلكال) وفي (الصيارف الصياريف)، ولكن مد المقصور أبعد من هذا، لأن زيادة الألف تغيير واحد ومد المقصور تغييران، زيادة ألف وهمز ما ليس بمهموز غير أنه قد جاء في شعر طرفة:

وكشحان لم ينقص طواءهما الحبل[4]

لكنه حسنه قليلا في بيت طرفة في أنه لم يرد (الطوى) الذي هو مصدر طوي يطوى:إذا جاع وخوي بطنه،وإنما أراد رقة الخصر وذلك جمال في المرأة وكمال في الخلقة فجاء باللفظ على وزن جمال وكمال وظهر في لفظه ما كان في نفسه »[5]، وقد احتج البصريون لرأيهم فقالوا: «لا يجوز مد المقصور، لأن المقصور هو الأصل [...]وإذا ثبت ثبت أن المقصور هو الأصل، فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود، فإنه إنما جاز لأنه رد إلى الأصل بخلاف مد المقصور لأنه رد إلى غير أصل »[6]، وذلك كان رأي ابن يعيش أيضا إذ قال: «ولا يجوز مد المقصور عندنا لأن في قصر الممدود حذف زائد وردا إلى أصله وليس في مد المقصور رد إلى أصل »[7].

أما الكوفيون فاحتجوا لمذهبهم بالسماع والقياس ، فأما السماع فاستدلوا على جواز مد المقصور بأبيات أنشدها الفراء:

قد علمت أم أبي السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء
أن نعم مأكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء

---

(1) ابن مالك ، شرح الكافية و الشافية ، مصدر سابق ، 2/ 100
(2) جمال الدين بن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ،تحقيق:إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط4 ، 2004 ، ص 68
(3) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، مصدر سابق ، 5/ 1364
(4) ديوان طرفة بن العبد، ص 69
(5) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،5/ 247
(6) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ،ص 608
(7) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 6 /38

ينشب في المسعل واللهاء[1]

ف (السعلاء والخواء واللهاء) مقصورة في الأصل، ومده لضرورة الشعر. وأما في القياس فرأوا « أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف، فإشباع الفتحة كقوله (أقول إذ خرت على الكلكال)أراد الكلكل، فإذا كان هذا جائز في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق الممدود »[2].

وقد ذهب ابن مالك مذهب الكوفيين إذ قال:« فأما قصر الممدود فيجوز للشاعر إذا اضطر إليه أن يستعمله بلا خلاف، وهو شبيه بصرف مالا ينصرف، وأما مد المقصور للضرورة فممتنع عند البصريين لا عند الكوفيين، وهو شبيه بمنع صرف المنصرف »[3]، إلا أن السهيلي رد ذلك البيت الذي استشهدوا به قائلا: « يحتمل أن يكون كلاما مولدا، وإن كان عربيا »[4]،وذلك كان رأي البصريين أيضا إذ قالوا:« فلا حجة فيها، لأنها لأنها لا تعرف، ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه »[5].

– ذهب الكوفيون والأخفش وابن خروف إلى جواز تثنية (أجمع وجمعاء) في التوكيد، وقد استندوا في ذلك على القياس، معترفين بعدم السماع[6]، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز ذلك،فمذهبهم « أنه لا يؤكد بغير بغير ذلك فلا تقول (جاء الجيشان أجمعان) ولا (جاء القبيلتان جمعاوان) استغناء بكلا وكلتا عنهما »[7].

وتابعهم السهيلي في مذهبهم إذ قال:« ومن أحكامه أنه لا يثنى ولا يجمع على لفظه، لا تقول(قبضت الدرهمين أجمعين)، ولا يقال في جمعه (أجامع)، كما تقول في جمع الأفضل الأفاضل، ولا جمع كما تقول في أحمر حمرا »[8]، وقد علل ذلك بقوله:«أما امتناع التثنية فيه فلأنه وضع لتوكيد الاسم المفرد الذي يتبعض، فلو ثنيته وقلت (هذان الدرهمان أجمعان)، لم يكن في قولك(أجمعان) توكيد لمعنى التثنية كما يكون في قولك (كلاهما)، لأن التوكيد تكرار لمعنى المؤكد، إذ قلت (درهمان) علم أنهما اثنان فإذا قلت (كلاهما) أكدت ذلك المعنى، كأنك قلت (اثناهما)،ولا يستقيم ذلك في قوله (أجمعان) لأنه بمنزلة من يقول(أجمع وأجمع)،كما أن الزيدان بمنزلة (زيد و زيد)، فلم يفدك (أجمعان) تكرار معنى التثنية، وإنما أفادك تثنية واحدة بخلاف كلاهما، إلا أنه ليس بمنزلة قولك (كل وكل)، وكذلك (اثناهما) الذي استغنى عنه بـ (كلاهما) لا ينفرد فيقال (اثن واثن)، فإنما هي تثنية لا تنحل ولا تنفرد، فلم يصلح لمعنى التوكيد تثنية غيرها، فلا ينبغي أن يؤكد معنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه[...] وهذه علة امتناع الجمع فيه،لأنك لو جمعته كان جمعا لواحد من لفظه، ولا يؤكده معنى الجمع إلا بجمع

---

(1) ينظر القالي ، مصدر سابق ، 2 /246

(2) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ،ص 607

(3) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، مصدر سابق ، 2 /171

(4) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3/ 131

(5) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ، ص 608

(6) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، مصدر سابق ، 3 /977

(7) ابن عقيل ، مصدر سابق ، 2/ 196

(8) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 224

لا ينحل إلى الواحد »[1]، وقد ذهب ابن هشام أيضا مذهب البصريين فقال إنهما « لا يثنيان، فلا يقال (أجمعان)ولا (جمعاوان) وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأن ذلك لم يسمع »[2].

-ذهب السهيلي إلى أن الوصف لابد له من تقدم نفي أواستفهام حتى يعمل، فإذا لم يتقدمه نفي أو استفهام لم يعمل لأن ذلك باطل في القياس، إذ أن « اسم الفاعل اسم محض واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، إذا كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كمسجد ومرقد ومروحة ومغرفة، ولكن إنما نعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب (قائم الزيدان) ولا (ذاهب إخوتك) إلا على الشرط الذي ذكرناه، ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه،»[3] ، وهذا مذهب البصريين إذ أنكروا عمل الوصف غير معتمد على نفي أو استفهام خلافا للأخفش والكوفيين الذين أجازوا ذلك، وقد احتج البصريون لمذهبهم بشواهد عدة من أشعار العرب.

ويبدو أن سيبويه قد أجاز بقبح جعل الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام، فقد نص في الكتاب على ذلك إذ قال: « وزعم الخليل- رحمه الله-أنه يستقبح أن يقول: (قائم زيد)،وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول:(ضرب زيدا عمرو)، وعمرو على ضرب مرتفع [...]فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقولك:(يقوم زيد)، و(قام زيد) قبح لأنه اسم »[4]، يريد أن قولنا: قائم زيد قبيح إن أردنا جعل (قائم) مبتدأ، و(زيد) خبره، أو فاعله، وليس بقبيح أن نجعل (قائم) خبرا مقدما والنية فيه التأخير.

وقد أبان ابن مالك ما قصده سيبويه، وذلك في قوله:« إن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع، هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوله ما لم يقل »[5].وكذا كان هذا رأي ابن السراج إذ صرح بمجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام لكن بقبح، قال:« وحسن عندهم: أقائم أبوك؟ وأخارج أخوك؟ تشبيها بهذا إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله، فأما إذا قلت:قائم زيد ، فأردت أن ترفع زيدا بقائم، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو عندي جائز على قبحه »[6].أما الكوفيون والأخفش فمجيء الوصف عندهم مبتدأ باعتماد أوبغيره جائز دون قبح، وقد احتجوا ببعض الشواهد من أشعار العرب وخرجوها على حسب ما يوافق مذهبهم، نحو:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا[7]

---

(1) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(2) ابن هشام ، -شرح قطر الندى وبل الصدى ، مصدر سابق ، ص 276

(3) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ،مصدر سابق ، ص 327

(4) سيبويه ، مصدر سابق ،2 /125

(5) ابن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر،القاهرة ، مصر ، ط1، 1990 ،273/1

(6) ابن السراج ، الأصول ،تحقيق: عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيوت، لبنان ، ط3، 1996، 1/ 60

(7) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، 6 / 81

ف (خير) مبتدأ و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، على حسب مذهبهم، ولو خرج على التقديم والتأخير لكان أحسن إلا أن ابن مالك أنكر أن يكون « (خيرا) خبرا مقدما، و(نحن) مبتدأ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومن، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا تقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل(نحن) مرتفعا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك لأن فاعل الشيء كجزء منه »[1]، فابن مالك وكذا ابنه يجيزان عمل الوصف دون اعتماد لكن بقبح، فيقول ابن الناظم: « أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي كان الابتداء به قبيحا، وهو جائز على قبحه »[2].

2/ السهيلي و المذهب الكوفي:

كان النحو في الأندلس أول الأمر كوفيا، إذكان كتاب الكسائي أول كتب النحو وصولا إليها، فاصطبغ نحوهم في البداية بصبغة كوفية ثم مالبث أن اصطبغ بالصبغة البصرية ، فنحاة الأندلس تأثروا بآراء الكوفيين أيما تأثير،ولم ينحسر هذا التأثير بعد اطلاعهم على كتاب سيبويه خاصة وكتب البصريين عامة، بل إن النحو الكوفي « بقي مؤثرا في نحاة الأندلس حتى بعد ظهور النحو البصري والاتجاه البغدادي هناك، وإنه لم ينقطع عنها حتى بعد ظهور مدرسة الأندلس النحوية في القرنين السادس و السابع الهجريين ممثلا في كثير من أعلام النحو هناك الذين كانوا يميلون- أحيانا- إلى آراء الكوفيين»[3].

الإمام السهيلي كان من هؤلاء النحاة الذين اطلعوا على المذهب الكوفي واستوعبوه استيعابا جيدا، إذكان واسع التفكير، رحب الأفق، فلم يكن ذلك ليسمح له بأن يكتفي بآراء سيبويه والبصريين فحسب،بل درس آراء الكوفيين درسا واعيا سمح له أن يذهب مذهبهم في كثير من القضايا النحوية التي سنذكرها فيما يأتي:

- ذهب السهيلي إلى أن (لكن) مركبة البناء لا بسيطة إذ يقول:« وأما لكن فأصح القولين فيها: أنها مركبة من (لا)و (إن)، والكاف التي هي للخطاب- في قول الكوفيين- ما أراها إلا كاف التشبيه، لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: (ذهب زيد لكن عمرا مقيم)، تريد: لاكفعل عمرو »[4]، فقد قال السهيلي بالتركيب في بناء لكن مخالفا بذلك البصريين الذين قالوا بإفرادها، موافقا الكوفيين الذين قالوا بتركيبها، إلا أنه قد انفرد بالقول بأن تلك (الكاف) ليست للخطاب- كما زعم الكوفيون- وإنما هي كاف التشبيه، فقد قالوا بأن (لكن) مركبة من (لا وإن)، والكاف الزائدة لا التشبيهية، إذ أن الأصل عندهم في (لكن)، « (إن) زيدت عليها (لا والكاف)فصارتا جميعا حرفا واحدا، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها [5]

فزاد اللام و الهاء على (إن) فكذلك ها هنا زائد عليها (لا) و الكاف»[6]،وقد انفرد الفراء بالقول بأن لكن « أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين »[7].

---

(1) ابن مالك ، شرح التسهيل ،مصدر سابق ، 1 /274

(2) ابن الناظم، ، مصدر سابق ، ص 106

(3) عبدالقادر رحيم الهيتي ، مرجع سابق ، ص 38

(4) أبو القاسم السهيلي ،نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 200

(5) خزانة الأدب ، 10 /340 ، الشاهد(861)

(6) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ، ص 171

(7) الصبان ، مصدر سابق ، 1 /424

أما باقي الكوفيين فقد قالوا –كما رأينا- بأن (لكن) « مركبة من لا وإن و الكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا »[1]، وإلى الرأي نفسه ذهب ابن يعيش إذ قال:«وهو قول حسن لندرة البناء و عدم النظير ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إن على مذهبهم»[2]، واستدل بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد[3]

وما يلاحظ هو أن من قال بالتركيب في بناء (لكن) استدل بهذا البيت، إذ هي – حسب رأيهم- مركبة من إن، وعلى ذلك يجوز أن تدخل اللام في خبرها كما تدخل في خبر (إن)،إلا أن صاحب خزانة الأدب رأى أن هذا البيت مجهول القائل فلا يجوز الاستشهاد به إذ قال: « إن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزي إلى مشهور بالضبط و الإتقان »[4].

وقد نقض العكبري دعوى الكوفيين في تركيب(لكن)، ووسمها بالضعف، إذ يرى « أن التركيب خلاف الأصل ثم هو في الحروف أبعد ثم إن فيه أمرين آخرين يزيدانه بعدا وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة وحذف الهمزة وفي مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي »[5]، وقد استدل بدليل آخر على فساد رأي القائلين بالتركيب فقال:« فقال:« وأما دعوى التركيب فبعيدة جدا، وذلك أن (لكن) لا توكيد فيها، و(إن) للتوكيد، والمركب وإن تغير حكمه فلابد من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا في (لولا زيد لأتيتك) »[6]، واستنادا على هذه الأدلة ذهب البصريون إلى أن (لكن) بسيطة البناء، موضوعة على هذا اللفظ، وكذا المرادي إذ قال:« ولكن للاستدراك، وليست مركبة على الأصح »[7].

– أجمع نحويو البصرة والكوفة على أن (إن و أخواتها) هي العاملة في الاسم النصب، واختلفوا في الخبر، فذهب البصريون إلى أنها تعمل الرفع في الخبر أيضا، أما الكوفيون فقالوا إنه باق على أصله في باب الابتداء، وتابعهم السهيلي قائلا:« وبقي الاسم الآخر مرفوعا لم تعمل فيه، حيث لم تكن أفعالا كعلمت وظننت فتعمل في الجملة كلها، وإنما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول، يدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت لوليها، كما يلي كان خبرها، ويلي الفعل مفعوله »[8].

أما الكوفيون ومن تابعهم فاحتجوا بالقول:« أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه، لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول ، لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها »[9]، إلا أن

---

(1) ابن هشام ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد،المكتبة العصرية ،صيدا،لبنان ،دط ،2006 ، 321/1

(2) ابن يعيش، مصدر سابق ، 8 /19

(3) خزانة الأدب ، 10/ 361 ، الشاهد (865) ، ولا يعرف له قائل ولا تتمة

(4) المصدر نفسه ، 1 /16

(5) العكبري ، اللباب في علل البناء و الإعراب،تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ،سوريا ،ط1 ، 1995، 1/ 206

(6) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، مصدر سابق ، ص 375

(7) المرادي ، توضيح المقاصد، مصدر سابق ، 1/ 523

(8) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق، 264

(9) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ، ص 153

قولهم هذا ينتقض بعدة أدلة منها أن « الشيء إذا شبه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب فقط ولا يرفع، لأنه إن كان كذلك فليس هو مشبها بفعل، لأنه لا فعل في الكلام نصب ولم يرفع »[1]، ومنها أيضا أن « الابتداء قد زال وبه وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه »[2]، ودليل ثالث أن « إن وأخواتها وأخواتها تقتضي اسمين مع اختصاصها بالاسم، فوجب أن تعمل فيهما، كالفعل نفسه، وبيانه أن إن تدخل على مبتدأ وخبر، والمبتدأ يقتضي الخبر، والخبر يقتضي المبتدأ، و(إن) تقتضيهما جميعا، فإذا عملت في الاسم الأول لاقتضائها إياه، عملت في الثاني كذلك، بل فيه آكد، وذاك أن تأثير إن وأخواتها في الخبر دون المبتدأ، فإذا عملت فيما لا تأثير لها فيه لتعلقها بما لها فيه تأثير فعملها فيما فيه تأثير أولى وصار كما قلنا المتعدي نحو(ضرب زيدا عمرا) »[3]، ولذلك ذهب البصريون إلى أن (إن وأخواتها) تعمل في الخبر كما عملت في الاسم، فقال إمامهم: « « وزعم الخليل أنها عملت عملين:الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب »[4]، وإلى ذلك ذهب المبرد قائلا:« اعلم أن (إن) مكسورة مشبهة بالفعل بلفظها، فعملها عمل الفعل المتعدي إلى مفعول »[5]، وكان هذا مذهب ابن يعيش أيضا إذ قال: « فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ و الخبر وهي مقتضية لهما جميعا ألا ترى أن إن لتأكيد الحملة، ولكن للاستدراك فلابد من الخبر لأنه المستدرك ولابد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك ،وليت في قولك (زيدا قادم) تمن لقدوم زيد ولعل ترج،وكأن تقتضي مشبها ومشبها به فلما اقتضتهما جميعا جرت مجرى الفعل المتعدي فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الأفعال بما قدم مفعوله فقولك (إن زيدا قائم) بمنزلة

(ضرب زيدا رجل)، وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل»[6] .

– أجمع نحاة الكوفة والبصرة على جواز صرف مالا ينصرف في ضرورة الشعر، واختلفوا في منع صرف ما ينصرف في الضرورة، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي وابن برهان من البصريين، وقد احتج الكوفيون بالقول:« الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرا في أشعارهم [...]وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله:

فبينا هـ يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب[7]

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأن الواو من (هو) متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى»[8].

---

(1) أبو القاسم الزجاجي ، مجالس العلماء ،مصدر سابق ، ص 132

(2) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 1/ 102

(3) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، مصدر سابق ،ص 333

(4) سيبويه ،مصدر سابق ، 2/ 131

(5) المبرد ، مصدر سابق ، 339/2

(6) ابن يعيش ، مصدر سابق ،1 /102

(7) خزانة الأدب ، 5 /257 ، الشاهد (380) ، نسبه إلى العجير السلولي

(8) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق ،ص 397 –404

وقد ذهب السهيلي مذهب الكوفيين إذ قال في الروض: « وترك التنوين في المعارف كلها أصل، لاينون مضمر ولا مبهم ولا ما فيه الألف و اللام ولا مضاف وكذلك كان القياس في العلم، فإذا لم ينون في الشعر فهو الأصل فيه لأن دخول التنوين في الأسماء إنما هو علامة لانفصالها عن الإضافة، فما لا يضاف لا يحتاج إلى تنوين »[1]، وقال في موضع آخر: « وترك صرف الاسم العلم سائغ في الشعر و إن لم يكن مؤنثا ولا عجميا»[2] ، واستدل بقول العباس بن مرداس:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في المجمع[3]

ويقول أيضا : « ترك التنوين للضرورة لما كان اسما علما، والعلم قد يترك صرفه كثيرا، ومنع من ذلك البصريون، واحتج الكوفيون في إجازته بأن الشاعر قد يحذف الحرف و الحرفين »[4].

يفهم من كلام السهيلي أنه قد أجاز ترك صرف اسم العلم خاصة،ويبدو أن مذهب السهيلي هو الذي قصده المرادي بقوله:« وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم »[5]، أما الكوفيون فكان مذهبهم عاما إذ أجازوا ترك صرف ما ينصرف عامة إن كان علما أم غيره، وقد ذهب مذهب الكوفيين ابن مالك إذ قال: «ومنع صرف المستحق الصرف مختلف فيه فأجازه الكوفيون والأخفش و أبو علي،وبقولهم أقول لكثرة استعمال العرب »[6].

أما سيبويه وأكثر البصريين فقد أنكروا منع صرف ما ينصرف، ومنهم المبرد إذ رأى أن ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه، وتأول ما احتج به الكوفيون من أبيات، وروى شيئا منها على غير ما رووه، فأما بيت عباس فإن الرواية الصحيحة (يفوقان شيخي في مجمع) وشيخه هو مرداس، وإن صحت روايتهم فإنه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه[7] ، وقد احتج البصريون لرأيهم فقالوا: « لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف »[8]، وقولهم هذا غير ملزم للسهيلي لأنه اعتبر أن عدم تنوين العلم في الشعر هو هو الأصل، إذ أن ترك التنوين في المعارف كلها أصل.

وقد أجمل صاحب الهمع أهم مذاهب النحاة في صرف ما ينصرف، فأحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحي ثعلب، و الثاني المنع مطلقا حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين، والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق ، 3 /26

(2) المصدر نفسه ، 2 /10

(3) خزانة الأدب ، 5 /257 ، الشاهد(17)

(4) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق ، 6/ 105

(5) المرادي ، توضيح المقاصد ، مصدر سابق ،4/ 1227

(6) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، مصدر سابق ، 2 /97

(7) ينظر ابن يعيش ، مصدر سابق ، 1 /68

(8) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 405

البصريين، والرابع الجواز في العلم خاصة[1].

– مال السهيلي إلى مذهب الكوفيين في (كلا)، وهو أنها مثناة لفظا ومعنى، فأصل (كلا) كل، إذ قال: «كلا يفهم من لفظه ما يفهم من لفظ كل، وهو موافق له في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء، فمن ادعى أن لام الفعل واو، وأنه من غير لفظ كل، فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده »[2]، وقد قال ذلك ردا على البصريين الذين رأوا أن معنى (كلا) مخالف لمعنى (كل) لأن كل للإحاطة، و(كلا) تدل على شيء مخصوص، ومن ثم فإن أحدهما ليس مأخوذا عن الآخر[3] ،وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس، فأما السماع، فقد استدلوا بقول الشاعر:

في كلت رجليهما سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة[4]

« فأفرد في قوله(كلت)، فدل على أن كلتا مثنى» [5]، وأما القياس فقالوا:« الدليل على أن ألفهما للتثنية،أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفا إلى المضمر،ولو كانت ألف قصرلم تنقلب »[6].

أما البصريون فقالوا إن (كلا وكلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية،واستدلوا على ذلك بالقول:« أنهما تارة يرد إليهما بالإفراد اعتبارا باللفظ، وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعنى، قال الله تعالى:﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [7] ، فرد إلى اللفظ فأفرد، وقال الشاعر:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[8]

فرد إلى اللفظ والمعنى فقال(قد أقلعا)، اعتبارا بالمعنى، وقال(رابي)، ولم يقل (رابيان) اعتبارا باللفظ، والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر، لأن الأصل هو المظهر، تقول (رأيت كلا الرجلين)، و(مررت بكلا الرجلين)، و (رأيت كلتا المرأتين)، و(مررت بكلتا المرأتين)، ولوكانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر، فلما لم تنقلب دل على أنها الألف المقصورة وليست للتثنية »[9]، واحتجوا أيضا بالقول أن (كلا و كلتا) « إنما قلبت مع المضمر لأنها أشبهت (إلى وعلى ولدى) فلما فلما أشبهتها قلبت ألفها مع المضمر ياء، كما قلبت ألف (إلى و على ولدى) مع المضمر في (إليك و عليك ولديك)، ووجه المشابهة بينها وبين هذه الكلم أن هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم، ولا تقع إلا مضافة، كما أن هذه الكلمة يلزم دخولها على الاسم، و إنما قلبت في حالة الجر والنصب دون الرفع لأن هذه الكلم لها حال النصب و الجر و ليس لها حال الرفع »[10].

---

(1) جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ،مصدر سابق ، 1/ 122

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 222

(3) ينظر الوراق ،مصدر سابق ، ص 533

(4) خزانة الأدب ، 1/ 129 ، الشاهد (13) ، ولم ينسبه

(5) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 255

(6) البغدادي ، مصدر سابق ، 1 /130

(7) الكهف ، من الأية 33

(8) خزانة الأدب ، 1/ 129 ، في الشاهد (13) ، نسبه إلى الفرزدق

(9) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص 255

(10) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

وقد رد السهيلي حجج البصريين بالقول إن ثبات الألف مع المظهر راجع إلى أنهم استغنوا عن قلبه بقلب ألف المضاف إليه، فيقولون (رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك)، يقول:« ولو قلت: (رأيت كلي أخويك)، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد لأنهما لا ينفصلان أبدا »[1]، وأما في حال الإضافة إلى المضمر، فقد قلبوا ألف المثنى، لأن المضاف إليه يثنى بالياء في نصبه وخفضه،ويرى أيضا أن قولهم بإفراد (كلاوكلتا) لفظا يؤدي إلى تأكيد الاثنين بالواحد وذلك غير جائز، فكان لابد أن تكون مثناة لفظا، لأنها توكيد للاثنين ولا يؤكد اثنان بواحد، ولا يوجد أيضا واحد في معنى اثنين،ومن ثم يجب أن تكون مثناة لفظا[2].

وأماحجج الكوفيين فقد ردت بعدة أدلة منها أن استدلالهم بذلك البيت على الإفراد يرده معناه، فإن المعنى على التثنية، بدليل تأكيده بالمصراع الثاني[3]، ومنها أن الألف إنما حذفت « من كلتا للضرورة، وقدر أنها زائدة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة »[4].

– ذهب جمهور الكوفيين والأخفش والمبرد وابن ذرستويه من البصريين إلى أن (من) تكون لابتداء الغاية المكانية والزمانية،أما البصريون فذهبوا إلى أنها لا تفيد إلا ابتداء الغاية المكانية، وقد ذهب السهيلي مذهب الكوفيين إذ قال: «ومن تدخل على الزمان وغيره »[5]، واستدل بقوله تعالى﴿مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[6]، وبالحديث:"ما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تطلع الشمس إلى أن تغرب"[7]، وبشعر النابغة:

تورثن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب[8]

ويقول في موضع آخر:« حرف من إذا دخل على الظرف دل على ابتداء غاية ولم يدل على انتهاء تقول نحن في هذا البلد من يوم كذا ومن عام كذا »[9]، وقد احتج الكوفيون لجواز استعمال (من) في الزمان بالقرآن الكريم وكلام العرب، فقد قال الله تعالى ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[10]، و(أول يوم) من الزمان، وقال زهير بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر[11]

وقد صحح ابن مالك مذهب الكوفيين إذ قال:« وهو الصحيح لصحة السماع بذلك »[12] ،إلا أن البصريين تأولوا هذه الشواهد، ففي الآية رأوا أن ثم مضافا محذوفا تقديره (من تأسيس أول يوم)،

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر، في النحو ، مصدر سابق ، ص 221
(2) ينظر المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
(3) ينظر البغدادي ، مصدر سابق ، 1/ 131
(4) الوراق، مصدر سابق ، ص 533
(5) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق ، 2 /246
(6) الروم ، من الآية 4
(7) أخرجه أبو داود السجستاني في سننه ،كتاب الصلاة ، باب فضل يوم وليلة الجمعة ، رقم الحديث : 1046
(8) ديوان النابغة الذبياني ، ص 15
(9) أبو القاسم السهيلي ، الفرائض و شرح أيات الوصية، مصدر سابق ،ص 47
(10) التوبة ، من الآية 108
(11) ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق: حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ،لبنان ،ط2 ، 2005 ، ص 31
(12) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ،مصدر سابق ، 1 / 193

وفي البيت كذلك قالوا أن التقدير (من مرحجج)، وفي هذا دلالة على استعمالها في غير الزمان لأن التأسيس والمر مصدران وليسا بزمانين[1]، وقد رد السهيلي على هذا التقدير قائلا:« وليس يحتاج في قوله "من أول يوم" إلى إلى إضمار كما قرره بعض النحاة (من تأسيس أول يوم) فرارا من دخول من على الزمان ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه (من وقت تأسيس أول يوم) فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئا »[2]. ولهذا فقد وصف البعض تأويلاتهم بالتعسفية.

وقد استدل البصريون على أن (من) تكون لابتداء الغاية في المكان فقط بالقياس فقالوا: « أجمعنا على أن من في المكان نظير مذ في الزمان، لأن من وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن مذ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنك تقول(ما رأيته مذ يوم الجمعة) فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول (ما سرت من بغداد) فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول(ما سرت مذ بغداد) فكذلك لا يجوز أن تقول(ما رأيته من يوم الجمعة)»[3] ، وإلى هذا الرأي ذهب صاحب رصف المباني إذ قال:« أن تكون لابتداء في المكان فهي بمنزلة مذ في الزمان فتقول: رأيت الهلال من داري، وجلبت الطعام من البصرة إلى الكوفة، قال الله تعالى ﴿مِن وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ﴾[4] وقال جل شأنه شأنه ﴿مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [5]، وقال أيضا ﴿ وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾ [6]ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير مصدر»[7].

-ذهب البصريون إلى أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء،واتفق الكوفيون على أن الاسم المرفوع بعدها ليس بمبتدأ، لكنهم اختلفوا في عامله « فقال الكسائي مرفوع بفعل مقدر، تقديره(لولا وجد زيد)، وقال بعضهم: هو مرفوع بـ (لولا) لنيابتها مناب (لو لم يوجد)حكاه الفراء عن بعضهم [...]وقال الفراء: هو مرفوع بـ(لولا) نفسها، لا لنيابتها مناب (لولم يوجد) »[8].

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأن قالوا إن الدليل على أنها ترفع الاسم بعدها « أنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، لأن التقدير في قولك (لولا زيد لأكرمتك)، لولم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد [...] والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن (أن) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك(لولا أن زيدا ذاهب لأكرمتك)، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه »[9]، واحتج من رأى أن لولا هي العاملة في الاسم بعدها فقال:« أن لولا هذه حرف يختص بالاسم، فكان عاملا فيه كسائر الحروف

---

(1) ينظر ابن يعيش ، مصدر سابق ، 8 / 11

(2) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق ، 2 /246

(3) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 315

(4) الجاثية ، من الآية 10

(5) الأحزاب ، من الآية 53

(6) البروج ، من الآية 20

(7) المالقي ، مصدر سابق ، ص 322

(8) المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، مصدر سابق ، ص 599

(9) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 68

المختصة، وإنما عمل الرفع، ولم يعمل النصب والجر،لأنه يستقل بالاسم فأشبه الفعل والفاعل »[1]، وقد ذهب السهيلي مذهب الكوفيين القائلين بأن الاسم بعد لولا مرفوع بفعل نابت(لا) منابه

إذ قال: « ومن ثم عمل حرف النفي المركب مع (لو) من قولك(لولا زيد) عمل الفعل، فصار زيد فاعلا بذلك المعنى، حتى كأنك قلت: لو انعدم زيد، أو غاب زيد ما كان كذا وكذا »[2].

وأما البصريون فذهبوا إلى أن الاسم بعد لولا يرتفع الابتداء،فقال إمامهم: « لولا عبدالله لكان كذا وكذا، وأما عبدالله فإنه من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك:(أزيد أخوك) »[3]، وقد توهم السهيلي أن سيبويه يرى أن الاسم بعد لولا فاعل فقال: « ولذلك قال سيبويه إنه مبني على لولا وهذا هو الحق، لأن ما يهذون به من أنه مبتدأ وخبره محذوف، لا يظهر وخامل لا يذكر»[4]، وقد احتج احتج البصريون لمذهبهم من وجوه عدة منها « أن لو ولا قبل التركيب لا يعملان في الاسم المرفوع فكذلك بعد التركيب، وأن الأصل عدم التغير و التغيير، كما أن الأصل في العمل للأفعال، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه و (لولا) ليست كذلك، والوجه الثالث أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب، إذ كل حرف ينصب، مثل ما ولات، وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه ولا هو مسموع عن العرب، فدعوى ارتفاعه به محض تحكم، والوجه الرابع أنك لو وضعت مكانه فعلا في معناه لم يكن للجملة معنى، ألا ترى أنك لو قلت: (امتنع زيد أو وجد زيد فهلك عمرو) كان الكلام فاسدا وضد المعنى، لأن المعنى وجد زيد هلاك عمرو، وإذا لم يصح أن يوضع مكانه فعل لم يعمل هو نيابة عنه »[5].

– تجب المطابقة بين الوصف والضمير كقوله ﷺ " أو مخرجي هم؟"[6]، وهذا مذهب الكوفيين، لأنهم يعربون يعربون الضمير مبتدأ، ولا يجيزون رفعه على الفاعلية، وأصلهم في هذا أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر،فلا يقال (قام أنا)، والوصف مثل الفعل، وعلى ذلك لابد من المطابقة كي لا يخبر عن المثنى أو الجمع بالمفرد، فقد قالوا إن « الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير»[7] وهذا ما ردده السهيلي، إذ إذ قال:« فإن كان الاسم المبتدأ من المضمر نحو: أخارج أنت، وأقائم هو، لم يصح فيه إلا الابتداء لأن الفاعل إذا كان مضمرا لم يكن منفصلا، لا تقول: قام أنا، ولا: ذهب أنت، وكذلك لا تقول: أذاهب أنت؟على حد الفاعل، ولكن على المبتدأ وإذا كان على حد المبتدأ فلابد من جمع الخبر »[8]، ويعلل ذلك في موضع آخر بقوله: بقوله: « لأن المنفصل لا يكون فاعلا مع اتصاله بالعامل، إنما يكون فاعلا إذا لم يمكن

---

(1) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، مصدر سابق ،ص 239

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 269

(3) سيبويه ، مصدر سابق ، 2/ 128

(4) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 269

(5) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ،مصدر سابق ، ص 239

(6) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول اللهﷺ ، رقم الحديث : 160

(7) جلال الدين السيوطي ، همع الهو امع ، مصدر سابق ، 1 /309

(8) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف، مصدر سابق ،1 /274

اتصاله به نحو: ما قائم إلا أنت، ونحو الضاربه هو، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم لورقة بن نوفل "أو مخرجي هم؟" لم يروه أحد إلا بتشديد الياء لأنه خبر مقدم و(هم) مبتدأ فجمع من أجل الضمير الذي في الخبر»[1].

وأما البصريون فيرون أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا، وقد وردت شواهد عدة لذلك في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، فلا مجال لإنكار ذلك ولا يجوز أن تحمل على التقديم والتأخير، فقد أراد ابن هشام إبطال مذهب الكوفيين بقول الشاعر:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع[2]

فعلى مذهبهم يكون قد أخبر عن المثنى بالمفرد،وهذا لا يجوز، كما أنهم لو أعربوا الضمير في قوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن ألهتي﴾ [3] مبتدأ لكان هناك فصل بين (راغب) وما يتعلق به (عن آلهتي) بأجنبي وهو (أنت)،لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه،ومن ثم كان لازما أن يكون (أنت) فاعلا سادا مسد الخبر لا مبتدأ [4].

-ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في اسم الإشارة (ذا) الذال وحدها، فهو أحادي الوضع، ووافقهم السهيلي إذ قال: « فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف خلافا لبعض البصريين، يدل على ذلك سقوطها في التثنية و المؤنث إذا قلت: هذه وتلك »[5]، وقد احتج أصحاب هذا الرأي بالقول إن الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف تحذف في التثنية ،ولوكانت أصلية لما حذفت، فدل ذلك على أنها زائدة، وذلك تكثيرا لها كراهية أن تبقى على حرف واحد، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين[6]، وقد ردت حججهم بعدة أدلة منها أن « الذال لم تجيء مفردة في كلام العرب،وإنما جاءت مركبة مع الألف»[7]، وأن الألف في التثنية إنما «حذفت لالتقاء الساكنين،وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية»[8].

أما البصريون فاتفقوا على أن اسم الإشارة (ذا) ثلاثي الوضع،وأن ألفه منقلبة عن أصل،فلا يجوز أن تكون الذال وحدها هي الاسم ، وذلك لأن (ذا) كلمة منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أن تبنى على حرف واحد، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا، وذلك محال، فوجب أن يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معا[9]، لكنهم اختلفوا في أصل ألف (ذا) « فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله (ذي)- بتشديد الياء- إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي (ذي) فأبدلوا من الياء ألفا لئلا يلتحق بكي، فإذا الألف منه منقلبة عن ياء، بدليل جواز الإمالة،فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا في ذا (ذا) بالإمالة، فإذا ثبت أنها منقلبة

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 328
(2) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، 4 /307
(3) مريم ، من الآية 46
(4) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق ،2 /639
(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 177
(6) ينظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ،537
(7) المالقي ، مصدر سابق ، ص 186
(8) المرادي ، توضيح المقاصد، مصدر سابق ، 4/ 405
(9) ينظر ابن الأنبا ري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، 537

عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واوا،لأن لهم مثل (حييت) وليس لهم مثل (حيوت)، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا (ذوى) بفتح الواو،لأن باب (شويت) أكثر من باب (حييت) فحذفت اللام تأكيدا للإبهام، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها »[1]، وقد استدلوا على كونه ثلاثي الوضع برد المحذوف منه في التصغير، حيث حيث قالوا (ذيا)، فأعادوه إلى أصله [2].

وأما السيرافي من البصريين فذهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع، وألفه أصل غير منقلبة عن شيء وقد نقل السيوطي عن أبي حيان استحسانه لهذا المذهب إذ قال: « ولو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائي الوضع نحو (ما)، وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى »[3].

– ذهب السهيلي مذهب الكوفيين القائلين بجواز حذف خبر إن و أخواتها مع النكرة فقط،خلافا للبصريين الذين يجيزون حذف خبرها مع النكرة ومع المعرفة أيضا، فقال: « وإنما يجوز في إن وكأن وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعتها على النكرات، فإن أوقعتها على المعارف لم يجز حذف الخبر »[4]، و قد استدل بحديث النبي ﷺ في وصف الدجال:"أعور عينه اليمنى كأن عنبة طافية"، لكنه روي في صحيحي مسلم والبخاري بالرفع واسم كأن ليس محذوفا (عينه) ،إذ رواه البخاري هكذا "كأن عينه عنبة طافية"[5]، وعلى
هذه الرواية لا شاهد فيه ،كما استدل بقول الشاعر:

إن محلا وإن مرتحلا[6]

أما سيبويه والبصريون فأجازوا حذف خبرها مع المعرفة والنكرة على السواء، قائلين إن « المعرفة والنكرة هاهنا واحد »[7]، ومما استشهدوا به على مجيئها مع المعرفة ما حكي عن العرب إذا قيل لهم:"إن الناس ألب عليكم فمن فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا، و إن عمرا"، أي إن لنا[8]، وقد احتج أبوالعباس المبرد على الكوفيين بقوله:

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا[9]

أي (أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا)، فخبر (أن) محذوف مع المعرفة في هذا البيت[10]، إلا أن ابن جني ينسب للكوفيين منعهم حذف خبر المعرفة مع (إن) المكسورة فقط، أما مع (أن) المفتوحة فلا يمنعونه خلافا لما ذكره السهيلي عنهم من أن مذهبهم عام في إن و أخواتها، فيقول أبو الفتح موجها ما نسبه إليهم: « ووجه فصلهم فيه بين المكسورة و المفتوحة أن المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضها، وهو قولهم: لابأس ولا شك، أي

---

(1) ابن الأنبا ري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، 535
(2) ينظر ابن يعيش ، مصدر سابق ، 3 /127
(3) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ،مصدر سابق ، 1 /245
(4) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ،ص 115 ، و ينظر الروض الأنف ، 4 / 117
(5) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأنبياء ، باب "و اذكر في الكتاب مريم "، رقم الحديث : 3439
(6) ديوان الأعشى ، ص 154
(7) المبرد ، مصدر سابق ، 130/4
(8) سيبويه ، مصدر سابق ، 2/ 141
(9) خزانة الأدب ، 10/ 462 ، في الشاهد (883) ، ولم ينسبه
(10) المبرد ، مصدر سابق ، 4 /131

عليك، و فيه، فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضا »[1].

– ذهب السهيلي إلى أن (رب) اسم ،وذلك مذهب الكسائي والكوفيين أيضا ،وقد رأى هذا الرأي متابعا شيخه ابن الطراوة ،إذ يقول أبو القاسم: «ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه»[2]، خلافا للبصريين القائلين بحرفيتها، إذ قالوا إن (رب) حرف، لأن حروف الجر لا تدخل عليها، كما تدخل على (كم)، إلا أن السهيلي رد عليهم حجتهم قائلا إن المانع من ذلك ما تضمنته (رب) من معنى (قل) إذ أن حروف الجر لا تدخل في هذا المقام[3]، فالكوفيون حملوا (رب) على (كم) في الاسمية باعتبارها نقيضتها إذ « أن (كم) للعدد و التكثير، و(رب) للعدد والتقليل، فكما أن كم اسم فكذلك رب» [4]، أما سيبويه فيحمل (كم) على (رب) في العمل لأن معناهما واحد، إلا أنه يفرق بينهما في الاسمية إذ يقول: « إلا أن (كم) اسم و(رب) غير اسم »[5] .

(1) ابن جني ، الخصائص ،مصدر سابق ، 2 /374

(2) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ، ص72

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(4) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ،ص 319

(5) سيبويه ، مصدر سابق ، 2 /163

المبحث الثاني:آراؤه النحوية الخاصة

وكما كان للإمام السهيلي اختياراته الكوفية والبصرية التي بثها في ثنايا مصنفاته المختلفة، فقد كانت له آراؤه النحوية الخاصة ، سواء ما تعلق منها باجتهاداته في مبحثي العلة والعامل، حيث أبدع فيهما أيما إبداع، وقد رأينا ذلك آنفا، أو ما تعلق بنظراته الخاصة للعديد من المسائل النحوية، حيث وسم كل ذلك بطابعه الخاص و تحليلاته الفذة، ومن آرائه تلك نذكر:

– من المعاني التي تأتي لها الباء التعدية،وجمهور النحاة متفقون على أنها والهمزة سواء في إفادة التعدية، أي تصيير الفاعل مفعولا،فقد قال صاحب رصف المباني :« واعلم أن هذه الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية »[1]، ولكن السهيلي يفرق بينهما،فهو يرى أن الباء تعطي مع التعدية معنى المشاركة، يقول: «تسمح النحويون أيضا في الباء و الهمزة، وجعلوهما بمعنى واحد في حكم التعدية، ولو كان ما قالوه أصلا لجاز في أمرضته:مرضت به، وفي أسقمته أن تقول : سقمت به، وفي أعميته: عميت به، قياسا على أذهبته وأذهبت به،ويأبى الله ذلك والعالمون »[2]، ثم يقول إن « الباء تعطي معنى التعدية طرفا من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة، فإذا قلت: أقعدته فمعناه: جعلته يقعد، ولكنك إذا قلت: قعدت به، فمعناه أنك شاركته في القعود، فجذبته بيدك إلى الأرض أو نحو ذلك، فلابد من طرف من المشاركة إذا قعدت به ودخلت به، وذهبت به بخلاف أدخلته وأذهبته »[3].

وواضح من نصه أن الباء تعطي معنى أدق مما نسبه إليه النحاة، فقد ذكر ابن هشام أن المبرد والسهيلي يقولان « إن بين التعديتين فرقا، وأنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحبا له في الذهاب »[4]، ولم يلفظ السهيلي بالمصاحبة ، وإنما صرح بأن المعنى الذي تعطيه الباء هو المشاركة، وفسر هذه المشاركة بأن الفاعل يحدث منه مثل ما يحدث من المفعول ويوقع الفعل عليه، وهو معنى لا تفيده المصاحبة، ولعل السهيلي قد ذهب إلى ذلك لما وجد أن كثيرا من المعاني التي تدور عليها الباء يكون الفاعل فيها ملتصقا بالمفعول كما في(أمسكت بزيد) أوبآلة الفعل كما في (كتبت بالقلم) أو مصاحبا لمدخولها، فقوي عنده معنى المشاركة، خصوصا وأن من مذهبه إرجاع دلالات الأداة إلى معنى عام يشملها جميعا، وقد أدرك أبو القاسم أنه قد يعترض عليه،وقد كان ابن هشام من المعترضين[5]، إذ اعترض على ذلك بقوله تعالى:﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [6]،ووجه الاعتراض أنه سبحانه سبحانه قد تعالى عن يوصف بالذهاب أو يضاف إليه طرف منه، فقال: « في الجواب عن هذا أن النور والسمع والبصر كان بيده سبحانه، وقد قال (بيده الخير)، وهذا من الخير،وإذا كان بيده فجائز أن يقال (ذهب به) على المعنى الذي يقتضيه قوله سبحانه (بيده الخير)كائنا ماكان ذلك المعنى »[7]،

---

(1) المالقي ،مصدر سابق ، ص 51.
(2) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق ، 2 /148
(3) المصدر نفسه ، الجزء نفسه ، الصفحة نفسها
(4) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، مصدر سابق ، 119/1
(5) المصدر نفسه ، الجزء نفسه ، الصفحة نفسها
(6) البقرة ، من الآية 17
(7) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،2/ 148

ثم قال: « ألا ترى أنه لما ذكر الرجس كيف قال ﴿ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ ﴾ [1] تعليما لعباده حسن الأدب معه، حتى لا يضاف إلى القدوس سبحانه لفظا ومعنى شيء من الأرجاس،وإن كان خلقا له وملكا، فلا يقال هي بيده على الخصوص، تحسينا للعبارة وتنزيها له»[2].

– لقد وضع السهيلي أصلا للتعدية في اللازم والمتعدي، وأصله في اللازم هو« أن تنظر في كل فعل حصل منه في الفاعل صفة ما، فهو الذي يجوز فيه النقل، لأنك إذا قلت: أفعلته فإنما معناه جعلته على هذه الصفة، وقلما ينعكس هذا الأصل في غير المتعدي»[3]، ويعني السهيلي بالفاعل ما صار مفعولا بعد التعدية، فإذا أمكن أن يكتسب هذا المفعول صفة لم يكن عليها جاز النقل، فشرطه يستلزم على هذا أن يكون الفعل صفة تقبل الإيجاد والاكتساب، الإيجاد من فاعل الفعل المعدى، و الاكتساب من مفعول هذا الفعل الذي كان فاعلا، ولم يتحدث عن الأفعال التي لا تدخل تحت هذا الأصل، ولا شك أنه يعني هذه الأفعال التي هي طبيعة وخصلة في الشيء ولا يمكن أن يكتسب وذلك نحو (قبح وحسن ونبل وسهل)، فماكان على شاكلتها لا تتعدى على أصله بالهمزة.هذا أصله في اللازم، ومن كلامه في المتعدي يتبين أنه قد اشترط في تعديته بالهمزة أن يحصل للفاعل منه صفة في نفسه غير خارجة عنه، وأن لا يظهر أثر الفعل في المفعول، فالأفعال (قتل وضرب وأخذ) لا تنقل عنده، لأن الصفة التي من الأخذ و القتل والضرب واضحة، والأثر ظاهر بالمفعول، والفعل(يشرب) لا يعدى لذلك، ولكنه يجيز تعديته بمعنى آخر بينه بقوله:« إلا أن تريد أن الماء خالط أجزاء الشارب له، وحصلت من الشرب صفة في الشارب،فيجوز حينئذ كما قال سبحانه:﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[4]،وعلى هذا يقال: أشربت الخبز اللبن،لأن شرب الخبز للبن و الماء ليس كشرب زيد له»[5]،وقد مثل لما يدخل تحت هذا الأصل بطعم زيد الخبز وأطعمته، وبلع وشم وسمع، وقد وجدنا أصله في المتعدي غير مطرد، يقول مثلا في لبس الثوب وألبسه إياه:« الفعل – و إن كان متعديا– فحاصل معناه في نفس الفاعل، كأنه لم يفعل بالثوب شيئا، و إنما فعل بنفسه، ولذلك جاء على فعل مقابلة لعري»[6]، وقد منع أن يعدى أكل، لأنه قد تخلف فيه شرطه، فالفعل ظاهر أثره في المفعول لم تحصل منه في الفاعل صفة خفية .

وفي التعدية بالهمزة مذاهب جمعها أبو حيان، وهي[7]:

* أنه سماع في اللازم و المتعدي، وهو مذهب المبرد.

* أنه قياس فيها، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، والفارسي.

---

(1) الأنفال ، من الآية 11

(2) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ،مصدر سابق ، 2 /148

(3) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 253

(4) البقرة ، من الآية 93

(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 255

(6) المصدر نفسه ، ص 254

(7) ينظر أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر، ط1 ، 1998، 4 /2093

* أنه قياس في اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر، سماع في المتعدي، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وقد نسبه السهيلي أيضا إليه فقال:«وليس مذهب سيبويه طرد القياس في جميع الأفعال، وهو الصحيح »[1].

* أنه مقيس في كل فعل إلا في علم، وهو مذهب أبي عمرو.

* مذهب السهيلي، وقد عرضه أبوحيان عرضا غير واضح خالطا بين أصليه في اللازم والمتعدي، إذ قال:«وقال السهيلي: الصحيح التفصيل، فإن كان الفعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو: قام وقعد، ففي مثل هذا يقال فيه أفعلته أي جعلته على الصفة نحو:أنمته وأقمته، وإن كان لا يصير على هيئة لم يكن عليها و لا حصل في ذاته وصف باق نحو: اشتريت زيدا ماء قبح التعدي، و كذلك لا تقول : أذبحته الكبش أي جعلته يذبحه، لأن الفاعل لم يصر على هيئة لم يكن عليها»[2].

– يرى السهيلي أن الفاعل لا يحذف، لأن الفعل قد بني للدلالة على معنى فيه وهو كونه مخبرا عنه، فإذا لم يكن مذكورا في اللفظ فإنه يضمر[3] ، وأما المفعول به فيمكن حذفه « إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على على الفاعل،ألا ترى أنه يحذف و الفاعل لا يحذف »[4]، ذلك هو رأي السهيلي كما صرح به، إلا أن أبا حيان قد نسب إليه أنه يوجب حذف الفاعل في باب التنازع إذا أعمل الثاني و كان الأول طالب مرفوع، وأنه تابع في ذلك الكسائي وهشام[5]، وإلى رأي أبي حيان مال ابن هشام قائلا:« وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو (ضربني وضربت زيدا) إن الفاعل محذوف لا مضمر »[6]، وليس الأمر كما زعما بل كما نص عليه السهيلي في في كتابه (نتائج الفكر).

–يرى السهيلي أن (إن) الشرطية أصل (إن) النافية، وقد تعرض لهذا وهو يوجه وقوع لفظ الماضي بعد إن النافية مرادا بها المستقبل، وقد أرجع ذلك إلى أنها محمولة على إن الشرطية، فقال عند قوله تعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾[7]: « ولو جعلت مكان إن ههنا غيرها من حروف النفي، لم يحسن فيه مثل هذا، لأن الشرطية أصل للنافية،كأن المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد يقول: إن كان كذا كذا فعلي كذا أو فأنا كذا، وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب وفهم المقصد، فدخلت (إن) في باب النفي، والأصل ما قدمناه » [8].

– يرى السهيلي أن (ذو) بمعنى صاحب أصل ذو الطائية، والأسماء الموصولة متدرجة عن هذه، وقد مهد لهذا الحديث، بما يراه السبب في دخول(ذو) في باب الوصف، فذكر أن العرب لما أرادت وصف النكرات بأسماء الأجناس في نحو(هذا رجل ذو مال)، توصلوا إلى ذلك بكلمة تجري على الاسم و هي (ذو) لما لم يمكنهم أن يشتقوا من المال ونحوه اسما يكون وصفا للرجل جاريا عليه، ثم قال بعد ذلك، إنهم إذا أرادوا وصف النكرات

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 253

(2) أبو حيان ،ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ،2093/4

(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 56

(4) المصدر نفسه ، ص 57

(5) ينظر أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،مصدر سابق ،5 /2143

(6) ابن هشام ، مغني اللبيب ، مصدر سابق ،2 /697

(7) فاطر ، من الآية41

(8) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 116

بالجملة،كانوا يكتفون بالضمير في إفادة ارتباطها بالموصوف، نحو:مررت برجل أبوه قائم، على أنهم لم يمكنهم وصف المعارف بالجمل،كما أمكنهم ذلك مع النكرات، وقد أرجع ذلك لأمرين[1]:

أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف و التبيين، فعلم أن الجملة بعدها تبيين لها وتكملة لفائدتها.

ثانيهما: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة ، لأنها خبر، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه، فصلح أن توصف بها النكرة، والمعرفة بخلاف هذا، لو قلت: جاءني زيد أبوه قائم، على جهة الوصف لما ارتبط الكلام بعضه ببعض لاستقلال كل واحد منهما بنفسه.

وإذا كانت(ذو) وسيلة العرب لوصف النكرات بالأجناس، فإنهم قد لجأوا إليها لوصف المعارف بالجمل، يقول بعد كلامه المتقدم « فجاؤوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى وصف النكرة بالأجناس، وهي قولك(ذو)،فقالوا: هذا زيد ذو قام أبوه، وذو وجهه حسن، هذه لغة طيء، وهي الأصل»[2] ،أما تدرج الأسماء الموصولة عن ذو الطائية فيتصوره هكذا: « أن أكثر العرب، لما رأوه اسما وصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، وضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها بالإدغام، و يذهب ألف الوصل في الدرج، فلا يظهر التعريف»[3]، ثم ذكر أن الواو قلبت ياء لأنه ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها.

– يرى أن(أي) الوصفية متدرجة عن (أي) الاستفهامية، إذ قال:« وأما وقوع(أي)نعتا لما قبلها، كقولك (مرت برجل أي رجل)، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام،كأن الأصل(أي رجل؟) على الاستفهام الذي يراد به التفخيم و التهويل، و إنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل [...]فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم الذي قرب من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب النعت وأجروه في الإعراب على ما قبله»[4]، وقد أخذ يذكر النظائر على دخول الاستفهام في باب النعت، و استشهد بالبيت:

حتى إذا كاد الظلام يختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟[5]

– يرى السهيلي أن (إذن) الناصبة للمضارع متدرجة عن إذا الشرطية، إذ قال:« هذا حرف هو عندي (إذا) التي كانت ظرفا لما يستقبل، وكانت غير منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بإذ وبكاف الخطاب وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل،خلع منها معنى الاسم فصارت حروفا لا مواضع لها من الإعراب، وكذلك فعلوا بـ (إذا) إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف»[6]، وقد بقي في (إذن) معنى الجزاء كما بقي في (إذ) الحرفية شيء من معنى الظرفية، فنصبت المضارع لأنها أصبحت حرفا مختصا بالفعل، مخلصا له للاستقبال كسائر النواصب.

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 136

(2) المصدر نفسه ، ص 137

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(4) المصدر نفسه ، ص 157

(5) خزانة الأدب ، 2 /109 ، الشاهد (96) ، نسبه إلى العجاج

(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 104

– لقد أوجب النحاة تأنيث الفعل إذا كان فاعله حقيقي التأنيث متصلا به، وأجازوا ذلك مع المجازي، فقالوا:« وإذا كان المؤنث تأنيثه غير حقيقي،جاز تذكير فعله و تأنيثه »[1]،ولم يرتض السهيلي هذه التفرقة، بل قال إن الفاعل المجازي التأنيث كالحقيقي في وجوب تأنيث الفعل له، ومن أدلته على ذلك أن الفعل يؤنث لهما إذا تقدما، و لذلك كان أصله في التأنيث « أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، و لا يبالي إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أو مجازا »[2]، ولم يكن السهيلي غافلا عما ورد في القرآن الكريم والشعر من الأفعال التي جردت من علامة التأنيث مع الفاعل المجازي، ولذلك قال بعد أن ذكر أن حكم التأنيث في (طالت النخلة) هو هو في (جاءت المرأة) « اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض و المكان »[3].

–يرى السهيلي وجوب تقديم الفاعل في نحو (ضرب بعضهم بعضا)، وهذا مما استدركه على النحاة، وقد مثل للمسألة أولا بهذا المثال (ضرب القوم بعضهم بعضا) ،حتى يبين مرجع الضمير، والسر في وجوب التقديم أن الفاعل أهم، وقد زاد اهتمامهم وتضاعف باتصاله بالضمير الذي لا بد منه، و يبين أنهم لم يحذفوا في هذه الصورة الضمير من الفاعل، ويضيفوه إلى المفعول، فيقولوا (ضرب بعض بعضهم) لقرب الفاعل من مرجع الضمير، وأنه عمدة في الكلام، وأما المفعول ففضلة، فهو أولى بأن يحذف معه حتى إذا كان أحدهما مفعولا والآخر مجرورا نحو خلطت القوم بعضهم ببعض، فالمفعول يجب تقديمه وإضافته إلى الضمير[4]، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ [5]، وقال تعالى أيضا ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا﴾[6]و قال جل شأنه ﴿وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ [7] ﴿ لَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا﴾[8]، وقد نسب أبوحيان هذا الرأي إلى الرندي تلميذ السهيلي إذ قال:«وذكر الرندي و البهاري أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل(ضرب القوم بعضهم بعضا) لأن الفاعل مفسرا له »[9] .

– يرى السهيلي أنه لا يضاف المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل، قال هذا وهو يضعف إعراب (من) في قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فاعلا بالمصدر، يقول:« ومما يضعف به ذلك القول أن إضافة المصدر إلى الفاعل أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (من) هو الفاعل لأضيف إليه »[10].

---

(1) ابن الأنباري ، البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث،تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب ،القاهرة ، مصر ، دط، 1970، ص64

(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 129

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(4) المصدر نفسه ، ص 134

(5) البقرة ، من الآية 283

(6) آل عمران ، من الآية 64

(7) العنكبوت ، من الآية 25

(8) الحجرات ، من الآية 12

(9) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،مصدر سابق ، 4 /1471

(10) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 241

ويذكر ابن هشام أن إعراب (من) فاعلا في الآية ضعيف من جهة المعنى والصناعة- لا يخرج عما ذكره السهيلي في النتائج- إذ قال:« وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى ، إذ التقدير إذ ذاك (ولله على الناس أن يحج المستطيع) ،فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم »[1].

- أرجع السهيلي بدل البعض والاشتمال إلى بدل الكل، وكان سبيله في ذلك أن العرب تتكلم بالعموم وتريد الخصوص، فإذا قال القائل (رأيت القوم نصفهم)، فإنه لم يرد كل القوم، وإنما أراد بعضهم، وجعل نصفهم تبيينا له، وإذا قال (نفعني عبدالله علمه)، فإنه لابد أن يكون قد عنى أمرا في عبدالله هو موطن النفع، يقول السهيلي: « لأن الاسم من حيث كان جوهرا أو جسما لا يعجب ولا ينفع ولا يضر، وإنما يتعلق المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعلم ذلك ضرورة حتى استغنى عن ذكرها لفظا وهي معلومة معنى، فإذا قلت (نفعني عبدالله) علم أن النافع فيه صفة وعرض مضاف إليه، فبينت ذلك العرض ما هو، فقلت: علمه أو رأيه »[2].

ففي الأسلوبين عنده مجاز مرسل من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، ولا يفهم من كلامه أن بدل الاشتمال من قبيل إيجاز الحذف كما ادعى عليه الصبان في حاشيته[3].

وقد رتب على هذا أن بدل الاشتمال لا يكون جوهرا، لأنه لا يبدل جوهر من عرض ،ثم انتقد الفارسي فقال: « والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه، وفارس هذا الشأن ومالك عنانه يقول في كتاب الإيضاح في قوله سبحانه ﴿ النّارِ ذَاتِ الوقُودِ﴾[4] إنها بدل من (الأخدود) بدل اشتمال، والنار جوهر وليست وليست بعرض، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود »[5].

ولم يكن أبو علي أول من قال بهذا، فقد سبقه إليه المبرد عندما مثل لبدل الاشتمال بهذه الآية ، قائلا: « لأنهم أصحاب النار التي أوقدوها في الأخدود »[6]، وقد أعرب السهيلي (النار) بدل كل على حذف المضاف، والتقدير (أخدود النار).

- يرى السهيلي عدم جواز عطف الوصف على الفعل، فقد عد نحو (مررت برجل يقوم وقاعد) قبيحا، وقد علل جواز نحو (مررت برجل قائم ويقعد) بأن الوصف فيها معتمد على ما قبله فعمل عمل الفعل، وأما ما بعد الواو فليس بمعتمد، فلا يجري مجرى الفعل،فلذلك قبح عطفه على الفعل[7]، وقد أجاز النحاة ما منعه السهيلي ،فكان أبو حيان يقيسه على الصورة الأخرى،إذ قال:« ويجوز عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: ﴿صافات ويقبضن﴾ والاسم على الفعل نحو قوله تعالى:﴿ يُخْرِجُ الحَيِ مِنَ المَيّتِ وَمُخْرِجُ المَيّتِ مِنَ

(1) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،مصدر سابق ، ص 505
(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 240
(3) ينظر الصبان ،مصدر سابق ، 3 /188
(4) البروج ، الآية 5
(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 240
(6) المبرد ،مصدر سابق ، 4 /297
(7) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ،مصدر سابق ، ص 248

الحَيِ ﴾[1]، ولا يكون ذلك إلا إذا كان كل واحد منهما في تقدير الآخر، وزعم أبو القاسم السهيلي أنه يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل، ويقبح عطف الاسم على الفعل نحو (مررت برجل يقوم وقاعد) »[2]، أما الزمخشري فقدر الوصف معطوفا على (فالق) يقول: « فإن قلت: كيف قال﴿ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِ ﴾ بلفظ اسم الفاعل بعد قوله ﴿ يُخْرِجُ الْحَيِ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾؟ قلنا: عطفه على (فالق الحب والنوى) لا على الفعل، و(يخرج الحي من الميت) موقعه موقع الجملة المبينة »[3].

-أجاز السهيلي أن يتقدم من معمولات المصدر الظرف والمجرور، بشرط أن يكون المصدر نكرة غير مضافة، وهذا ما منعه النحاة، وأصلهم في هذا أن ما كان من صلة المصدر لايتقدم عليه، لأن المصدر مقدر بأن والفعل،فما يعمل فيه هو صلة (أن) فلا يتقدم،وقد عقب السهيلي على أصلهم هذا بقوله: « فمن أطلق القول على هذا الأصل، ولم يخصص مصدرا من مصدر، فقد أخطأ المفصل و تاه في تضلل »[4]، واستشهد على أصله هو بقوله تعالى:﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً ﴾[5] قائلا إن معناه (أكان عجبا للناس أن أوحينا)، فلابد ههنا أن تتعلق بعجب لأنها ليست في موضع صفة ولا في موضع حال لعدم العامل فيها،كما استشهد بقوله تعالى: ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾[6] و ﴿لَمْ نَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [7]و﴿ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا ﴾[8] ، ولذلك أجاز أن يقال يقال (لي فيك رغبة، ومالي عنك معول)[9]، والحق أن مذهب السهيلي قوي بعيد عن التكلف، وقد أجاز الرضي الرضي تقدم الظرف والمجرور، ولكن لم يخصص مصدرا من مصدر، يقول:« ولم أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه، نحو قولك(اللهم من عدوك البراءة، وإليك الفرار)، قال تعالى:﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [10] وقال: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [11]، وفي نهج البلاغة" قلت عنكم نبوته"، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه، بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل »[12].

---

(1) الأنعام ، من الآية 95
(2) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ،4 /2022
(3) الزمخشري ، الكشاف ، مصدر سابق ،2/ 374
(4) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف، مصدر سابق ، 1 /220
(5) يونس ، من الآية 2
(6) الكهف، من الآية 108
(7) الكهف ، من الآية 53
(8) الكهف ، من الآية 18
(9) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف، مصدر سابق ، 1/ 220
(10) النور ، من الآية 2
(11) الصافات ، من الآية 102
(12) الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية في النحو ، تصحيح و تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ،ط2، 1996 3/ 406-407

– فصل السهيلي أحوال حذف المنعوت على نهج لم يسبق إليه، وقسمه على خمسة أقسام[1]:

الأول: نعت لا يجوز حذف منعوته، ومثل له بنحو: جاءني طويل، ورأيت سريعا، ولقيت خفيفا، وعلل ذلك بعموم الصفة، فلا يدرى الموصوف بها ما هو ، وقد ذكر أبو حيان أن ذلك جائز في الضرورة[2].

الثاني: نعت يقبح حذف منعوته، ومع ذلك هو جائز، نحو: لقيت ضاحكا، ورأيت جاهلا، وعلل جوازه باختصاص النعت بنوع معين، ولم يذكر وجه القبح، ولعله هنا عموم الفعل، وعدم اختصاصه بنوع معين من المعمولات،و نجد أن سيبويه قد نص على قبح هذا الوجه إذ قال:« قبح مررت بقائم و أتاني قائم »[3]،أما المبرد فقد أجاز مطلقا أن يقال (مررت بظريف ومررت بعاقل)[4].

الثالث: نعت يستوي معه حذف منعوته وذكره، وقد انفرد السهيلي بالحديث عن هذا القسم، ومثل له بنحو: (أكلت طيبا، ولبست لينا، وركبت فارها)، وقد علل استواء الحذف والذكر باختصاص الفعل بنوع معين من الأسماء، وهذا النوع من الأسماء مختص بنوع من الصفات، فالوصف في هذا النوع عام، ولكن دلالة الفعل أعانت على أن يحل محل الموصوف، وقد ذكر أبو حيان أنه إذا كان الوصف لزمان أو مكان جاز حذفه دون شرط، ومما مثل به:جلست قريبا منك، وصحبتك طويلا، والتقدير: مكانا قريبا، وزمانا طويلا[5].

الرابع: نعت يقبح ذكر موصوفه، نحو: أكرم الشيخ ووقر العالم، وعلل القبح بأن في ذكره حشوا، فالحكم متعلق بالصفة معتمد عليها، ولم ينبه أبو حيان على قبح ذكره، وكل ما قاله أن الموصوف يحذف إذا أشعر الوصف بالتعليل نحو أكرم العالم وأهن الفاسق[6].

الخامس: قسم لا يجوز فيه الذكر البتة نحو: دابة وأدهم للقيد، من كل وصف نقل للاسمية، وقد علل عدم الذكر بأنه هكذا نقلوا « فنقف عند ما وقفوا، ونترك القياس إذا تركوا »[7].

– لم يفرق النحويون بين المصدر و المصدر الميمي فقالوا: هما سواء من حيث الدلالة، فمضرب وضرب ومنام ونوم واحد، وأنهما سواء في حكم التعدية نحو:ضرب زيد عمرا، ومضرب زيد عمرا، ولكن أبا القاسم يفرق بينهما من نواح ثلاث[8]:

* أن المصدر يحدد، تقول : نومة، ولا يقال: منامة.

* أن المصدر الميمي لا يقع موقعه في بعض الكلام، تقول مؤكدا:ما أنت إلانوم وسير، ولا يجوز: ما أنت إلا منام ومسير.

* أن الميم توحي بمعنى زائد، أخذ من الأصل اللغوي(الزيادة في المبنى تؤذن بزيادة في المعنى)، يقول:« وعلى ما قالوه تكون زائدة لغير معنى »[9]، فالسهيلي يرى أن بناء (مفعل) يوحي بالحالة التي يكون عليها الحدث، فإذا

---

(1) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 165- 166

(2) ينظر أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ،4 / 1938

(3) سيبويه ، مصدر سابق ، 119/2

(4) ينظر المبرد ، مصدر سابق ، 4 /218

(5) ينظر أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ،4 /1939

(6) ينظر المصدر نفسه ، 4 / 1938

(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 166

(8) ينظر أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،3 /128

(9) المصدر نفسه ،3 /129

كان (المذهب) يستعمل في بعض المواطن للحدث مقرونا بالزمان، وفي موطن آخر للحدث مقرونا بالمكان، فإنه يكون أيضا للحدث مقرونا بالحال التي يكون عليها الحدث، واستشهد بقوله تعالى:﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾،يقول: « فأحال على التفكر في هذه الحالة المستمرة على البشر، ثم قال في آية أخرى ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ لخلو هذا الموطن من تلك الحالة، وتعريه من ذلك المعنى الزائد في الآية الأخرى »[1].

– ذهب السهيلي إلى أن المصادر لا تثنى ولا تجمع قولا واحدا لا استثناء فيه، وأن الذي يثنى و يجمع هو الاسم وحده، أما الفعل وما هو في معناه فلا يقبل ذلك، وقد وجه قوله هذا بأن« المصادر كلها جنس واحد من حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل، والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها »[2]، وهو يرد بذلك على قول النحاة النحاة الذين ذهبوا إلى أن ماجمع من المصادر فراجع إلى اختلاف الأنواع، فليس للمصدر — على ما قاله– أنواع حتى تختلف.أما المتقدمون فقد اعترفوا بوقوع بعض المصدر مجموعا، فقال سيبويه: « إنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول و الحلوم و الألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر »[3]، وقال المازني :
« وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة، و ليس يرد عليه الباب، إلا أنه قد قيل: أمراض وأشعاروعقول وألباب وأوجاع وآلام، فلا يحملنك هذا على أن تقيس فتجمع المصادر »[4]، إلا أن السهيلي قد طرد القاعدة، وهي أن لا يثنى المصدر ولا يجمع، وما يرى مجموعا فليس بمصدر في الحقيقة.

– لقد كان للسهيلي رأي خاص في إعراب الأفعال الخمسة، فكان يعربها على النحو التالي:في حال النصب والجزم الإعراب مقدر قبل الضمير، ومثل الفعل عنده مثل الاسم المضاف إلى ضمير المتكلم، ويرد على من يقول إن إعراب هذه الأفعال بحذف النون إذ يقول:« وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب لأنه يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء في أصل الكلام ومعقوله »[5]، أما في حال الرفع، فإن النون نائبة عن حركة الإعراب، وقد علل امتياز حال الرفع بهذا بهذا الإعراب بأن هذه الأفعال تكون حينئذ واقعة موقع الأسماء، ووقوعها هذا الموقع بالإضافة إلى مشابهتها للجمع المسلم و للمثنى من حيث انتهاؤها بحرف مد ولين ، فهي محمولة على الأسماء في لحاق هذه النون، لما كانت تقع موقع الأسماء في حال الرفع[6]. ولما كان الفعل في حال النصب والجزم لا يقع هذا الموقع، فقد بقي إعرابه على أصله، ولم تنفعه المشابهة والمشاركة المتقدمتان[7]، وقد نسب السيوطي إلى الأخفش أنه يعرب هذه الأفعال بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها[8].

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 3 /129
(2) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 278
(3) سيبويه ، مصدر سابق ، 4/ 95
(4) الزجاجي ، مجالس العلماء ، مصدر سابق ، ص 175
(5) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 86
(6) ينظر المصدر نفسه ، ص 84
(7) ينظر المصدر نفسه ، ص 85
(8) ينظر جلال الدين السيوطي ،همع الهوامع ، مصدر سابق ،1 /172

– لقد خالف السهيلي النحاة القائلين بأن الأسماء الخمسة معربة بالحروف، فكان له رأي خاص في إعرابها، إذ قسمه إلى قسمين:

* أبوك و أخوك و حموك:في حال الإفراد معربة بالحركات على الباء و الحاء و الميم، و هي كذلك معربة بالحركات في حال الإضافة، و لكنهم أشبعوا هذه الحركات، يقول: « فالضمة إذا التي هي علامة الرفع في قولك (أخ)، هي بعينها علامة الرفع في أخوك إلا أن الصوت بها مد »[1].

* فوك وذو: أما (فوك) فيرى أن الواو فيها هي حرف الإعراب، يقول: « والفرق بينها وبين أخواته أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب لإنفرادها، فلم يلزم فيها ما لزم في الخاء والباء »[2]،و يستدل على أن الواو في (فوك) هي هي حرف الإعراب، بثبوتها في حال الإضافة إلى الياء عندما تقول: هذا في، وجعلته في في، وبإبدال الميم منها في حال الإفراد لتتعاقب عليها حركات الإعراب، وهذا بخلاف أخواته، فإن حروف المد تذهب منها في حال الإضافة إلى الياء، أما (ذو) فيرى كذلك أن الواو فيها حرف الإعراب،يقول:« وأما ذو فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف الإعراب »[3].

وبهذا التقسيم للأسماء الخمسة انفرد السهيلي بمذهب خاص في إعرابها، وقد تأثر به تلميذه الرندي، يقول أبو حيان:« وذهب السهيلي وتلميذه أبوعلي الرندي إلى أن فاك وذا مال معربات بحركات مقدرات في الحروف، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف »[4]، وما قاله السهيلي من أن الحروف في الأسماء الثلاثة الآولى مشبعة عن الحركات له أصل في كلام المازني، فقد قال صاحب الإنصاف: « وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف و الياء نشأت عن إشباع الحركات »[5]، إلا أن ما يلاحظ هو أن المازني قد طرد كلامه على جميع هذه الأسماء، أما السهيلي فقد حكم أصله المتقدم، ومن ثم أعرب بعضها بالحروف المشبعة عن الحركات، وبعضها الآخر بالحركات المقدرة.

– ذهب السهيلي إلى أن المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه، مخالفا بذلك النحاة الذين قالوا ببنائه، وقد وجه قوله بأن المضارعة التي أوجبت هذا الإعراب لا تزال موجودة، فقال:« وأما فعل جماعة النساء فكذلك إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار، كما هو مقدر قبل الياء مع غلامي، فعلامة الإضمار منعت من ظهوره، لاتصالها بالفعل وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها »[6] ، وزعم السهيلي إلى أن ما ذهب إليه هو وفاق لمذهب سيبويه ومن قال بقوله ، ويعلل ذلك بالقول « أنهم علمونا و أصلوا لنا أصلا صحيحا فلا ينبغي لنا أن ننقضه و نكسره عليهم، و هو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في (يفعلن) و(تفعلن)، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة،وإذا وجدت المضارعة وجد

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 78
(2) المصدر نفسه ، ص 80
(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
(4) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ،مصدر سابق ، 2/ 838
(5) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ص 14
(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 86

الإعراب »[1]، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي أيضا إلى ابن ذرستويه وابن طلحة، إذ قال:«ذهب ابن ذرستويه، وتبعه السهيلي، و ابن طلحة، و طائفة إلى أنه معرب، و البناء مذهب الأكثر من المتقدمين والمتأخرين، وهو ظاهر قول سيبويه »[2].

– يجيز السهيلي وقوع (إياك) موقع المرفوع، فعنده أن الضمائر لم توضع لتدل على مرفوع أو منصوب وإنما وضعت للدلالة على الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث،وكان شاهده حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى لا يخرجه إلا إياه"[3]ثم قال:« فأوقع إياه موقع المرفوع، ولم يبال بذلك »[4].

– يرى أن العامل في المعطوف ليس هو العامل في المعطوف عليه، وإنما هو مضمر، وهو في معنى العامل في الاسم الأول، وقد أغنت الواو عن إعادة الفعل[5]، وقد استدل على ذلك بالقياس والسماع، أما القياس، فإنه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ماقبله، أما السماع فاستدل بقول الشاعر:

بل بني النجار إن لنا فيهم قتلى وإن ترة

فالسهيلي يرى أن الشاعر قد « أظهر إن بعد الواو، أراد إن لنا(قتلى وترة) والترة الوتر، فأظهر المضمر، وهذا البيت شاهد على أن حروف العطف يضمر بعدها العامل المتقدم نحو قولك: إن زيدا و عمرا في الدار، فالتقدير (إن زيدا وإن عمرا في الدار)، ودلت الواو على ما أردت، وإن احتجت إلى الإظهار أظهرت كما في هذا البيت »[6].

وقد رد عليه المالقي حجته قائلا: « وما احتج به من الظهور لا حجة فيه لأنه إذا ظهر صارت المسألة من باب عطف الجمل ولا كلام فيها، إذ لاخلاف في الواو في ذلك، فقوله (و إن ترة) أراد(وإن لنا) فحذف (لنا) لدلالة الكلام عليه »[7]، وهذا أحد المذاهب الثلاثة التي ذكرها ابن يعيش، وأولها مذهب الجمهور وسيبويه الذي يرى أن الفعل الأول عاملا في المعطوف والمعطوف إليه معا،وثانيها مذهب أبي علي الفارسي الذي يرى أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف[8].
المحذوف[8].

– يرى السهيلي أن الواو تفيد التصديق في بعض المواضع، وهي بهذا المعنى في قوله تعالى:﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [9] ،وهي التي يسميها بعض النحاة واو الثمانية فيقول:« والذي يليق بهذا الموضع أن

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 87
(2) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، 2/ 835
(3) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة ، رقم الحديث : 558
(4) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ، ص 43
(5) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 195
(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،1/ 38
(7) المالقي ، مصدر سابق ، ص 414
(8) ابن يعيش ،مصدر سابق ، 3/ 75
(9) الكهف ، من الآية 22

تعلم أن هذه الواو تدل على تصديق القائلين لأنها عاطفة على كلام مضمر تقديره (نعم وثامنهم كلبهم)، وذلك أن قائلا لو قال: إن زيدا شاعر فقلت له:وفقيه،كنت قد صدقته، كأنك قلت: نعم هو كذلك وفقيه أيضا، وفي الحديث سئل رسول الله صلى الله عليه و سلم " أيتوضأ بما أفضلت الحمر؟ فقال: وبما أفضلت السباع"،وفي التنزيل:﴿ وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ [1] هو من هذا الباب »[2].

وكان هذا رأي ابن هشام أيضا إذ قال:« والمعنى: نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم،وإن هذا تصديق لهذه المقالة، كما أن (رجما بالغيب) تكذيب لتلك المقالة، ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما حين جاءت الواو انقطعت العدة، أي لم تبق عدة عاد يلتفت إليها »[3]، وذلك كان رأي السهيلي إذ قال: « ألا ترى كيف أشعرت الواو العاطفة في قوله سبحانه ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ على انقضاء العدد المتنازع فيه »[4]، ورأى صاحب الكشاف أن تلك الواو هي الواو الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الجملة الواقعة حالا عن المعرفة فقال: « وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهي التي آذنت بأن الذين قالوا ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس،ولم يرجموا بالظن كغيرهم »[5]، إلا أن المرادي لم يستسغ هذا الرأي فقال:« وهو معترض من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين»[6] .

-يرى السهيلي أنه يجوز أن تقع نعم موقع بلى « لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم، لأن المتكلم إذا قال لمن يراه يشرب الخمر منكرا عليه: أليست الخمر حراما؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره أو توبيخه، وفهم مراده في ذلك بقرينة نذكرها بعد إن شاء الله، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب بنعم »[7]،وقد استدل لما ذهب إليه بحديث رواه أبو عبيد « وهو أن المهاجرين قالوا :"إن الأنصار قد أوونا وفعلوا معنا وفعلوا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم قال:فإن ذلك"، أي إن ذلك شكر لهم"، هكذا صحت الرواية بنعم »[8].وقد نسب ابن هشام إلى الشلوبين أنه أجاز ذلك، إذ رأى أنه إذا كان قبل النفي استفهام على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مرادا به التقرير فالأكثر أن يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه[9].ويجوز أن يجاب عليه ببلى كما في هذا الموضع من الحديث ، ولم نر الشلوبين يشير إلى هذا

---

(1) البقرة ، من الآية 126
(2) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،2/ 56
(3) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، مصدر سابق ، 2 /417
(4) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 207
(5) الزمخشري ، الكشاف ، مصدر سابق ، 3 /577
(6) المرادي ، الجنى الداني ، مصدر سابق ، ص 169
(7) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ،ص 45
(8) المصدر نفسه ، ص 46
(9) ابن هشام ، مغني اللبيب ، مصدر سابق ،399/2

في التوطئة، بل اكتفى بتبيين معناهما المتعارف عليه بين النحاة إذ قال: « نعم وهي تصديق لما قبلها، ومنها بلى وهي إيجاب النفي عاريا من حروف الاستفهام كان أو مقرونا بها »[1].

هذا وقد فرق سيبويه بينهما في الاستعمال إذ قال: « وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي، وأما (نعم) فعدة وتصديق »[2]، إلا أن ما يلاحظ هو أن سيبويه نفسه قد استعمل (نعم)في موضع (بلى) في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين،فيقال له: ألست تعلم كذا وكذا، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تجعل كذا وكذا ؟ فإنه قائل : نعم[3]، وقد نقل البغدادي عن أبي حيان قوله في التذكرة بعد أن نقل كلام سيبويه: قد لحن ابن الطراوة سيبويه في استعماله نعم في هذين الموضعين، وقال: إنما هو موضع بلى لا موضع نعم[4]، وقد دفع هذا التعقب ابن هشام في المغني فقال: « وزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن [...]ويجوز عند عند أمن اللبس أن يجاب النفي بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه[...]وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله عنهم للنبي عليه الصلاة و السلام وقد قال: ألستم ترون لهم ذلك: نعم [...] وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطيء مخطيء »[5]وقد ذكر الدكتور محمد إبراهيم البنا أن أول من انتصر لسيبويه هو السهيلي، فقد ألف مسألة في الجواب ببلى ونعم أجاز فيها وقوع (نعم) في الموقع الذي تقع فيه (بلى)[6] ،كما رأينا ذلك آنفا من خلال الحديث الذي رواه أبو عبيد، إلا أننا نلاحظ أن ابن يعيش ينسب إلى سيبويه عدم إجازته ذلك فقال: « وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أنه يجوز أن يقع نعم موقع بلى وهو خلاف نص سيبويه »[7]، أما الرماني فرأى أن (بلى) هي جواب التقرير، ولا يجوز أن تحل(نعم) محلها، وقد استدل بالآية الكريمة ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [8] إذ قال:« ولا يجوز هنا نعم، لأنه يصير كفرا، وذلك أنه يؤول إلى معنى نعم لست بربنا »[9]، وذلك كان رأي ابن عباس رضي الله عنهما، أما الرضي الاستراباذي فأجاز أن يقال في جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (نعم) قال: « فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جوابا للاستفهام لأن جواب الاستفهام يكون بما

بعد أداته »[10]، وليس ثمت تناقض مع ما ذهب إليه ابن عباس « فالذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما، مبني على كون (نعم) تقريرا لما بعد الهمزة، والذي جوزه هذا القائل، مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي»[11] .

---

(1) أبو علي الشلوبين ، التوطئة ، تحقيق: يوسف أحمد المطوع ،دار التراث العربي ، القاهرة ، مصر، دط ، دت ط ، ص 355

(2) سيبويه ، مصدر سابق ، 4 /355

(3) ينظر المصدر نفسه ، 2 /17

(4) ينظر البغدادي ، مصدر سابق ،11/ 202

(5) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،مصدر سابق ، 2 /399

(6) محمد إبراهيم البنا ، أبو الحسين بن الطراوة و أثره في النحو ،مرجع سابق ، ص 95

(7) ابن يعيش ، مصدر سابق ، 8 /123

(8) الأعراف ، من الآية 172

(9) أبو الحسن الرماني ، معاني الحروف ،تحقيق: الشيخ عرفان العشا حسونة الدمشقي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ،ط2005،1 ،ص 119

(10) الرضي الاستراباذي ، مصدر سابق ، 4 /427

(11) المصدر نفسه ، الجزء نفسه ، الصفحة نفسها

-أجاز السهيلي جزم المضارع في جواب النهي من قولنا (لاتدن من الأسد يأكلك) مستدلا بالسماع إذ قال : « وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، لأني وجدت في حديث أحد قول أبي طلحة:" يا رسول الله، لا تطاول يصبك سهامهم"، فلو قدرت هذا: إن لا تطاول يصبك كان محالا، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح، وقد ذكره سيبويه واعترف بقبحه، ولكنه يخرج على أن تضمر فعلا يدل عليه النهي، كأنه قال:إن تطاولت يصبك سهم من سهامهم، أو يكون منجزما على نهي آخر،كأنه قال: لا يصبك،واستغنى بالنهي الأول »[1] وقد قد كان هذا رأي بدر الدين العيني إذ قال:« قوله "يصبك" مجزوم لأنه جواب النهي نحو:لا تدن من الأسد يأكلك »[2].

هذا وقد منع نحاة البصرة ومنهم سيبويه جزم المضارع في هذه العبارة إذ اعتبره قبيحا، يقول: « فإن قلت:(لا تدن من الأسد يأكلك) فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت:(لا تدن منه فإنه يأكلك)، وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك (لا تدن منه فيأكلك)»[3] ، والمبرد أيضا ذهب هذا المذهب إذ قال : «وكذلك:(لا تدن من الأسد يأكلك) لا يجوز، لأنك إذا قلت:(لا تدن) فإنما تريد: تباعد، ولو قلت: تباعد من الأسد يأكلك- كان محالا، لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه، ولكن لو رفعت كان جيدا، تريد فإنه مما يأكلك »[4]، وكذا ابن السراج إذ قال: «ولذلك قال النحويون إنه لا يجوز أن تقول (لا تدن من الأسد يأكلك) لأن التقدير (لا تدن من الأسد إن لا تدن من الأسد يأكلك) وهذا محال لأن تباعده لا يكون سببا لأكله لأنه يعاد لفظ الأمر والنهي ويجعل شرطا وجوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي، وإذا قلنا: أكرم زيدا يكرمك فالذي تضمره من الشرط إن تكرم زيدا ولو قلت: لا تدن من الأسد يأكلك بالرفع جاز لأن المعنى يأكلك إن دنوت منه، وكذلك لو قلت لا تدن من الأسد فيأكلك بالفاء والنصب لأنه يكون تقديره لا يكون دنو فأكل »[5]، وقد منعوا ذلك لأنه لا يصح المعنى بتقدير(إن) قبل (لا) النافية، أما ما صح معناه بإقامة شرط منفي مقام النهي فيجوز جزم الجواب فيه ، « وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير إن قبل لا النافية نحو(لا تدن من الأسد تسلم)، فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم بخلاف (لا تدن من الأسد يأكلك) فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير (إن لا تدن).

هذا مذهب الجمهور وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقا، ولا يشترط تقدير إن قبل لا، بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك »[6]، فالكسائي أجاز جزم جواب النهي مطلقا ودون الشرط المتقدم فهو يقدر (إن تدن تدن من الأسد يأكلك)، « يعني أن الكسائي يجوز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس، فيجوز: لا تكفر تدخل النار، أي إن تكفر تدخل النار، كما يجوز:لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز أيضا: أسلم

(1) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ، ص86
(2) بدر الدين العيني، مصدر سابق ،16 /376
(3) سيبويه ، مصدر سابق ، 3 /108
(4) المبرد ، مصدر سابق ، 2/ 81
(5) ابن يعيش ، مصدر سابق ،7/ 48
(6) المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك ،مصدر سابق ،4 /1257

تدخل النار، بمعنى: إن لا تسلم تدخل النار»[1]، ومما احتج به الكسائي الحديث الذي رواه أبو طلحة:"يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم" ورواية من روى قوله صلى الله عليه وسلم :"من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم "»[2] و رواه مسلم هكذا "من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا ولا يؤذينا بريح الثوم"[3]، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

– في مجيء الحال من النكرة مذاهب ثلاثة: أحدها مذهب المجيزين لذلك مطلقا دون شرط، وهو مذهب السهيلي وشيخه ابن الطراوة، إذ أجاز السهيلي أن يكون صاحب الحال نكرة دون مسوغ، متابعا شيخه ابن الطراوة الذي استدل بالقياس و السماع، فأما القياس فرأى أنه كما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: مررت بالرجل الكاتب ومررت بالرجل كاتبا، فليس يمتنع والحال كذلك أن يختلف المعنى في نعت النكرة والحال منها إذا قلت مررت برجل كاتب وبرجل كاتبا،وأما السماع فاستدل بالحديث الشريف"صلى خلفه رجال قياما"[4]، فقد استحسن مجيء الحال من النكرة إذ قال: « وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموطن، لأنها قد تفيد معنى»[5]، وقد ذهب مذهبه هذا محتجا بالقول إنه:« لو كانت الحال من النكرة ممتنعة، وكان رديئا في الكلام لعلة التنكير لما اتفقت العرب على جعلها حالا إذا كانت مقدمة على الاسم »[6]،وثانيها مذهب المانعين مطلقا،وهو مذهب الخليل ويونس كما نقل عنهما، إذ خرجا ما جاء منه على الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه[7]، وقد تابعهم ابن أبي الربيع واصفا ما جاء منه بالقبح فقال: « إنما قبحت الحال من النكرة، لأنك قادر على أن تأتي بالصفة، فإذا قلت: جاءني رجل ضاحكا، فأنت قادر على أن تأتي بالصفة، فأنت قادر على أن تقول: جاءني رجل ضاحك و يعني ذلك المعنى، فلا فائدة في نصب الصفة هنا على التشبيه بالظرف »[8].

وأما ثالثها فهو مذهب المجيزين مجيء الحال من النكرة بشروط، وهو مذهب ابن مالك وابن هشام والرضي والسيوطي ، فقد ذهب ابن مالك إلى أن الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة أو الأكثر فيه أن يكون كذلك ، ثم ذكر أنه يكون نكرة بمسوغ كما يجوز الابتداء بالنكرة بمسوغ إذ قال:

« قد تقدم أن الحال خبر في المعنى وأن صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس،ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ»[9]، وقال ابن هشام بعدما ذكر مسوغات وقوع صاحب الحال نكرة: « فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من

---

(1) الرضي الاستراباذي ، مصدر سابق ، 4 /121

(2) ابن الناظم ، مصدر سابق ، ص 684

(3) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ، باب نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوهما ، رقم الحديث : 563

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الآذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، رقم الحديث : 688

(5) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي ،مصدر سابق ، ص 93

(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 183

(7) ينظر محمود فجال ، مرجع سابق ، ص 219

(8) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي،بيروت ، لبنان ، ط2،1986،723/1

(9) ابن مالك ، شرح التسهيل ، مصدر سابق ،2 /425

النكرة قياسي، كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي »[1]، وقال السيوطي:« فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبا إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها، ومن النادر قولهم(عليه مائة بيضا)و (فيها رجل قائما)»[2].

-للسهيلي رأي خاص انفرد به في تعريف الفعل، فهو يرى أن الفعل لا يدل على معنى في نفسه ، و إنما يدل على معنى في غيره وهو الفاعل وهو كونه مخبرا عنه[3]، أما دلالة الفعل على معنى في نفسه فمذهب جمهور النحاة ، فابن يعيش قد عرفه بقوله : « أما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان »[4]، والسيوطي قال في تعريفه: « الفعل ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان »[5]، ومما ذهب إليه السهيلي أيضا أن الفعل لايدل على الزمان بلفظه ولا ببنيته إذ قال:« لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث وبلفظه على الحدث نفسه، وهكذا قال سيبويه في أول الكتاب ، و إن تسامح في موضع آخر »[6]،وقد نقل عنه ذلك السيرافي في قوله: « وأما قوله: "وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع" اعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة:ماض ومستقبل،وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي »[7]، أما النحاة فقالوا بأن الفعل يدل على الزمان ببنيته،فنجد ابن السراج مثلا يقول : « الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض و إما حاضر وإما مستقبل »[8].

- لقد نصب السهيلي بسرا ورطبا من قولهم (هذا بسرا أطيب منه رطبا) على الحال، وذهب إلى أن العامل في الحال الآولى(رطبا) هو ما في (أطيب) من معنى الفعل لأنك تريد طيبه في حال البسرية يزيد على حاله في حال الرطبية، فالطيب أمر واقع في هذه الحال، وأما العامل في الحال الثانية(رطبا) فيرى أنه معنى الفعل الذي تعلق به الجار في قولك (منه)،وهو بمعنى غير الطيب، هذا المعنى هو التميز و الانفصال الذي تضمنه (أفعل)، وهو الذي يعمل في الحال الثانية[9]، أما صاحب الحال فيرى أبو القاسم أن « الاسم المضمر في (أطيب) الذي هو راجع على المبتدأ من خبره، هو صاحب الحال الأول، فبسرا حال منه، و(رطبا) حال من الضمير المجرور بمن، وإن كان المجرور بمن هو المرفوع المستتر في (أطيب) من جهة المعنى، ولكنه تنزل منزلة الأجنبي »[10]، وهو إذ ذهب إلى هذا كان مخالفا لغيره ممن جعل العامل في الحالين (كان) التامة مضمرة مع إذ وإذا، قال:« هذا كلام من لم يفهم كان، فإن كان الزمانية وكان التامة يرجعان إلى أصل واحد، ولا يجوز إضمار واحد منهما، وإذا لم يجز إضمار

---

(1) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، مصدر سابق ،ص 331

(2) جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ،مصدر سابق ، 2 / 232

(3) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 54

(4) ابن يعيش ،مصدر سابق ، 7 / 2

(5) جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، 1 / 22

(6) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ص 298

(7) أبو الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: رمضان عبدالتواب و آخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر،دط ، 1986 ، 1/ 57

(8) ابن السراج ، مصدر سابق ،38/1

(9) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ،ص 307

(10) المصدر نفسه ، ص 308

كان على انفرادها فكيف يجوز إضمار إذ وإذا معها ،وأنت لو قلت: سآتيك جاء زيد، تريد: إذا جاء زيد،كان خلفا من الكلام بإجماع، و إذا كان كذلك كان من هذا الموطن أبعد »[1].

وقد ذهب السيوطي مذهب السهيلي في هذا إذ قال:« أن العامل في الحالين متعدد لا متحد، فالعامل في الأول أطيب من معنى الفعل، وفي الثانية معنى التمييز والانفصال منه بزيادة في تلك الصفة، وهو الذي تضمنه معنى أفعل وتعلق به حرف الجر، لأنك إذا قلت هذا أطيب من هذا تريد أنه طاب وزاد طيبه عليه »[2]، وقد علل علل ذلك بأن قال:« أفعل التفضيل في قوة فعلين فهو عامل في بسر باعتبار طاب، وفي رطب باعتبار زاد،حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما »[3]، أما من جعل العامل في الحالين هو كان مضمرة بعد (إذ وإذا) فسيبويه إذ قال: « وذلك قولك هذا بسرا أطيب منه رطبا، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا ، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان »[4]، وإلى رأي سيبويه مال المبرد فقال:« فهذا على إضمار إذ كان، وإذا كان »[5]، أما المذهب الثالث فهو مذهب القائلين إن العامل في الحال الآولى ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثانية أفعل ونسبه ابن يعيش إلى أبي علي الفارسي[6].

– نسب إليه ابن هشام القول بأن (مهما) حرف[7]، ولم أجد ذلك في مصنفات السهيلي التي بين يدي، وزعم أنه قد استدل على مذهبه ببيت زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم[8]

– لم يجز السهيلي حذف الجار مع بقاء أثره، وقد وردت أفعال سمع معها حذف الجار فتعدى الفعل و نصب وهي : اختار و استغفر و أمر وسمى، وكنى، ودعا، وقد اختلف موقف النحاة منها، فذهب أغلبهم إلى أنها من المسموع الذي لا يقاس عليه، فقد قال سيبويه:« وليس كل الفعل يفعل به هذا »[9]، وقد قال السيرافي موضحا كلام سيبويه إنه « ليس كل ما كان متعديا بحرف جر جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب سماعا »[10]، وقال ابن الشجري في أماليه: « وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به كثر استعماله في القرآن والشعر»[11]، وقد حاول البعض أن يجعل للحذف أصلا يقاس عليه، ومنهم الأخفش الصغير وتبعه ابن الطراوة، فقد ذهبا إلى أنه يجوز حذف الحرف إذا تعين وتعين مكانه قياسا على تلك الأفعال، فأجازا (بريت القلم السكين) فإن اختل الشرطان أو أحدهما منع نحو(رغبت الأمر) لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت (رغبت في الأمر)، أو (رغبت عن

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 308
(2) جلال الدين السيوطي،الأشباه و النظائر، مصدر سابق ،4 / 339
(3) المصدر نفسه ، 4 /339
(4) سيبويه ،مصدر سابق ، 1/ 469
(5) المبرد ، مصدر سابق ، 250/3
(6) ينظر ابن يعيش ، مصدر سابق ، 2 / 60
(7) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، مصدر سابق ، 1 /361
(8) ديوان زهير ، ص 70
(9) سيبويه ، مصدر سابق ، 1 /74
(10) أبو سعيد السيرافي ،شرح كتاب سيبويه ، مصدر سابق ،2/ 310
(11) ابن الشجري ، الأمالي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر، ط1 ، 1992 ، 1 / 285

الأمر)[1] ، وقد عقب أبوحيان على ذلك قائلا: « والصحيح أنه لا يجوز ذلك، وإن وجد الشرطان فلا يقال: أحببت الرجال زيدا »[2].

وقد عرض السهيلي لبعض هذه الأفعال، وهي: (اختار، وأمر ، واستغفر) وكان له تفسير للحذف مع كل فعل منها، أما (اختار) فقد ذكر أن أصلها أن تعدى بمن، لأن المعنى إخراج شيء من شيء، ولكن حذف الجار لتضمن الفعل معنى (نخل ونقد)، فمعنى (اخترت الرجال زيدا): نخلتهم ونقدتهم فأخذت منهم زيدا. وهو يرى أن المفضل إذا ذكر الحرف وكان المختار جمعا نحو(اخترت من الرجال عشرة)، أن يقدم المجرور لأمرين:

أولهما: أنه لو قدم العشرة فقيل: اخترت عشرة من الرجال، فقد يتوهم أن المجرور في موضع النعت لا في موضع المفعول الثاني.

وثانيهما: أن المجرور معرفة فهو أحق بالاهتمام، ولكن إذا حذف الجار لم يكن بد من تقديم الاسم الذي كان مجرورا، فيقال:(اخترت الرجال عشرة)، وذلك لأمرين أيضا:

أولها: أن المعنى الذي حذف من أجله الحرف(نخل و نقد) لا يقوى على حذف الجار، مع اتصاله بالمجرور، والثاني أنه إذا كان المختار جمعا نحو(عشرة) وقدم فقيل (اخترت عشرة الرجال)، فربما توهم أنه المختار منه لا المختار، ولكن إذا كان المختار مما لا يتبعض نحو (زيد وعمرو)، فإنه يجيز تقديمه على قلة مستشهدا بقول الشاعر:

ومنا الذي اختير الرجال سماحة[3]

هذا وصفه للفعل (اختار) مذكورا معه حرفه ومجردا منه[4]، وأما أمر فقد علل الحذف معه بتضمن الفعل معنى كلف، واشترط لذلك شرطين:

أولهما: اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بد من الباء، فيقال: أمرت الرجل يوم الجمعة بالخير، ووجه ذلك بما ذكره في اختار من ضعف المعنى المتضمن عن العمل فيما تباعد منه ، ومن الواضح أن الفعل قد فصل من المجرور بالمفعول الأول، وأنه مثل التباعد بما زاد على ذلك، وهذا فرق مابين اختار وأمر.

وثانيهما: أن يكون المأمور به حدثا، فإن كان جسما أو جوهرا لم تحذف الباء منه نحو: أمرتك الخير، ولا تقول: أمرتك زيدا، لأن الأمر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلق، وإنما تدخل الباء عليه مجازا، كأنك قلت: أمرتك بضرب زيد وإكرامه ثم حذفت[5].

وأما استغفر فيرى أن سقوط الحرف هو الأصل فيها، وأن الذنب في نحو:استغفر زيد ربه ذنبه، مفعول بالغفران الذي لا يتعدى بحرف الجر، يقال:غفرت الشيء إذا سترته، ويعني بهذا أن صوغه على استفعل الذي للطلب قد عداه إلى المفعول الأول، وأنه بهذا قد خالف اختار[6]، وهو قول شيخه ابن الطراوة.

---

(1) ينظر أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ،4/ 2091

(2) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(3) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ،4 / 292

(4) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 255- 256

(5) ينظر المصدر نفسه ، ص 260

(6) ينظر المصدر نفسه ، ص 257

يقول أبوحيان: «وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي أن استغفر ليس أصلها التعدية إلى الثاني بحرف الجر، بل الأصل أن يتعدى إليه بنفسه، وتعديته بمن إنما هو بتضمينه طلب التوبة والخروج من الذنب»[1].

هذا وقد ذكر أبوحيان مذهب السهيلي في حذف الحروف مع الأفعال المتقدمة بقوله:« وذهب السهيلي إلى أنه لا يجوز الحذف إلا إذا تؤول في الفعل معنى فعل يصل بنفسه، وبشرط ألا يفصل بينه وبين الذي يحذف منه الحرف،فلا تقول: أمرتك يوم الجمعة الخير،وبشرط أن لا يكون على حذف،فلا تقول: أمرتك زيدا، تريد: بزيد، أي: بأمره وشأنه، ولوكان معنى أمرتك كلفتك جاز، ولم يشترط أصحابنا ما اشترطه السهيلي »[2].

وواضح أن الشرط الأخير يخص(أمر)، وعبارة أبي حيان توهم أنه يجيز الحذف في نحو: أمرتك زيدا، إذا كان أمر بمعنى كلف، إلا أن السهيلي يمنع الحذف معه كما يتضح من حديثه في النتائج أنه لم يرد أن يضع قاعدة للحذف مع كل فعل، وإنما هو واصف لهذين الفعلين فحسب، وإن كان كلامه في الروض يشعر بأنه يقيس سواء أكان الفعل متعديا لواحد أم لاثنين، يقول عند بيت حسان:

برجال لستم أمثالهم أيدوا جبريل نصرا فنزل[3]

« أي: أيدوا بجبريل، وحذف الجار ، فتعدى الفعل فنصب، ولا يضر هذا الحذف إلا أن يكون الفعل المتعدى بحرف جر متضمنا لمعنى فعل لآخر ناصب كقولهم أمرتك الخير»[4]، ويقول عن بيت زيد بن عمرو:

رضيت بك اللهم ربا فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا[5]

« أي: أدين لإله، وحذف اللام، وعدى الفعل، لأنه في معنى : أعبد إلها »[6].

– يرى السهيلي أن (لا) العاطفة يقصد بها توكيد النفي ، و لذلك استدرك على المتقدمين شرطا للعطف بها هو «أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها »[7]، ومثل لذلك بنحو: جاءني رجل لا امرأة، وجاءني عالم لا جاهل، فمضمون الجملة متضمن نفي المجيء عن المرأة والجاهل، فإذا قيل: لا امرأة ولا جاهل،فقد أكد هذا النفي المتضمن، وذلك هو موقع لا، ومن ثم منع أن يقال: مررت برجل لا زيد، ومررت برجل لا عاقل، فإذا أريد هذا المعنى فالمقام مقام غير، فيقال: مررت برجل غير زيد، وبرجل غير عاقل، كما منع أن توقع (غير) موقع (لا)، يقول:« لأن في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي في غير»[8] ،ويعني السهيلي بهذا أن (غيرا) تأتي حيث يقصد التقييد لا التأكيد، و(لا) بعكسها، ولا تدخل إحدى الأداتين على الأخرى ولا تستعمل استعمالها، هذا إذا كان المتعاطفان نكرتين ، فإذا كانا معرفتين فإنه يجوز أن تقع (غير) موقع (لا)، فقد أجاز أن تقول في مررت بزيد لا عمرو: مررت بزيد غير عمرو، « فجائز هنا دخول غير لجمود الاسم العلم، وأنه ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفي من الشافعية »[9]، وعلى هذا فالتقييد

---

(1) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ،4 /2091

(2) المصدر نفسه ، 4 /2092

(3) ديوان حسان بن ثابت ، ص 181

(4) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ،3 / 217

(5) سيرة النبي ﷺ لابن هشام ، 1 /292

(6) أبو القاسم السهيلي ، الروض الأنف ، مصدر سابق ، 1 /259

(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 202

(8) المصدر نفسه ، ص 203

(9) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

فالتقييد بغير نافع، ولكن كيف جاز أن تقع لا هذا الموقع، وما قبلها ليس له مفهوم خطاب،وقد علمنا أنه يقصد بها توكيد النفي، يجيب بقوله:« ويجوز أيضا: مررت بزيد لا عمرو، لأنه اسم مخصوص بشخص،فكأنك حين خصصته بالذكر نفيت المرور عن عمرو، ثم أكدت ذلك النفي بلا»[1] .

وما اشترطه السهيلي للعطف بـ(لا) هو الذي يذكره ابن هشام إذ قال:« وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نص عليه السهيلي، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة »[2].

– لقد أنكر السهيلي أن تكون النون علامة على خفة الاسم أو تمكنه، كما ذهب إلى ذلك البصريون[3]، فيقول في الرد على على ذلك « وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن الاسم، ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه و إعلام المخاطب به،ولا أيضا، قرطعبة وهدبد، ودرداقس وهي كلها منصرفة بأكثر تمكنا في الكلام من أحمر وأشقر وبيضاء ،وحسناء، بل هو أكثر تمكنا في الكلام،وهم له أكثر استعمالا »[4]،واستدل على أنه يؤتى بالتنوين لبيان أن الاسم غير مضاف إلى ما بعده بأدلة منها: سقوط نون التنوين في الوقف،أي أنها لو كانت علامة على التمكن لثبتت فيه، ولكن لما كانت علامة على الانفصال فقد سقطت في الوقف لأنه مغن عنها، ومن أدلته أنهم لا ينونون الضمائر ولا المبهمات ولا المقترن بأل التعريف، لأن هذه الأسماء لا يتوهم إضافتها فاستغنت بذلك عن التنوين، على حين كثر التنوين في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، وكذلك لم ينون الفعل لأنه متصل بفاعله أبدا[5]، وهذا مذهب الكوفيين، فقد ذكر أبو حيان أن قطرب وبعض الكوفيين والسهيلي قد قالوا إن التنوين إنما دخل الأسماء « فرقا بين المفرد و المضاف»[6].

فهذا تفسير السهيلي للتنوين إذن كما ذكره في كتابه الأمالي، على أنه في النتائج قد جعله علامة للتمكن و الانفصال إذ قال:« واختيرت (أي النون) علامة لتمكن الاسم وتنبيها على انفصاله »[7]، فيلاحظ مما سبق أن السهيلي كان جامعا بين مذهب البصريين القائلين بدخول التنوين للتمكن ومذهب الكوفيين القائلين بدخوله للانفصال.

---

(1) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 302

(2) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق: هادي حسن حمودي ،دار الكتاب العربي ،بيروت ، لبنان ،ط3 ، 1996 ، 3 / 35

(3) ينظر الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، مصدر سابق ، ص 97

(4) أبو القاسم السهيلي ، الأمالي، مصدر سابق ، ص 25

(5) ينظر أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 69- 70

(6) أبو حيان ، ارتشاف الضرب، مصدر سابق ،2 /667

(7) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مصدر سابق ، ص 70

مما تقدم يتبين لنا أن السهيلي كان موافقا للبصريين وللكوفيين في كثير من الآراء والمسائل النحوية موافقة نابعة من إعمال فكر في النحو وقضاياه،ولكن ذلك لم يمنعه من التفرد بآراء كانت نتيجة نظرة خاصة ومتأملة لنظام اللغة ، فمن الآراء التي وافق فيها نحاة البصرة نذكر:

- منع توكيد النكرة مطلقا سواء أ أفادت أم لم تفد خلافا للأخفش والكوفيين.
- منع مجيء الفعل الماضي في موضع الحال أبدا خلافا للأخفش و الكوفيين وأبي حيان.
- أن الفعل مشتق من المصدر لا العكس كما ذهب إلى ذلك الكوفيون.

-جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط أن يتضمن دلالة على المدح أو الذم أو الترحم خلافا للكوفيين المانعين لذلك مطلقا.

-يرى أن العامل في المستثنى النصب هو الفعل بواسطة (إلا) خلافا للكوفيين القائلين بأنه منصوب بـ (إلا) نفسها أو بفعل مضمر تقديره (أستثني).

- يرى أن العامل في المفعول معه النصب هو الفعل بتقوية الواو، خلافا للكوفيين القائلين بأن العامل هو الخلاف.

-يرى أن العامل في الفاعل و المفعول به هو الفعل خلافا لأكثر الكوفيين القائلين بأن الفعل والفاعل معا يعملان في المفعول به.

-عدم إعمال (أن) مضمرة إلا بوجود العوض خلافا للكوفيين المجيزين إعمالها من غيرعوض .

- يرى أن (أن) هي التي تنصب المضارع مضمرة بعد الأحرف الستة، خلافا للكوفيين والجرمي من البصريين القائلين بأن هذه الأحرف هي الناصبة لا (أن) مضمرة.

- يرى أن عامل الرفع في المضارع معنوي وهو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه خلافا للكوفيين الذين جعلوا العامل إما تجرده من الناصب و الجازم وهو مذهب الفراء أو ما في أوله من الزوائد وهو مذهب الكسائي.

- منع مد المقصور في ضرورة الشعر، خلافا للكوفيين الذين أجازوا ذلك.

- عدم جواز تثنية (أجمع وجمعاء) خلافا للكوفيين الذين أجازوا ذلك مستدلين بالقياس فقط.

- يرى وجوب تقدم النفي أو الاستفهام على الوصف حتى يعمل، خلافا للأخفش والكوفيين الذين لم يشترطوا ذلك.

ومن الآراء التي وافق فيها نحاة الكوفة نذكر:

- يرى أن (لكن) مركبة البناء خلافا للبصريين الذين قالوا بإفرادها.
- يرى أن (إن وأخواتها) تعمل في الاسم فقط ولا تعمل في الخبر، فهو باق على أصله في باب الابتداء خلافا للبصريين الذين أعملوها في الاسم والخبر على السواء .
- يرى أن (كلا) مثناة لفظا ومعنى خلافا للبصريين القائلين بأنها مثناة معنى فقط لا لفظا.
- يرى أن (من) تكون لابتداء الغاية المكانية و الزمانية أيضا، وهو رأي الأخفش و المبرد وابن ذرستويه من البصريين أيضا، مخالفا جمهور البصريين القائلين بأنها لا تفيد إلا ابتداء الغاية المكانية.
- يرى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل نابت (لا) منابه، خلافا للبصريين القائلين بأنه مرفوع بالابتداء.

- يرى وجوب المطابقة بين الوصف والضمير وذلك كي لا يخبر عن المثنى أو الجمع بمفرد إذ يعتبر الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، خلافا للبصريين الذين يعتبرون الضمير فاعلا سادا مسد الخبر، ومن ثم ليست هناك ضرورة للمطابقة.
- يرى أن اسم الإشارة (ذا) أحادي الوضع، فهو الذال وحدها، خلافا للبصريين القائلين بأنه ثلاثي الوضع، والسيرافي الذي قال إنه ثنائي الوضع واستحسنه أبو حيان .
- جواز حذف خبر (إن) وأخواتها مع النكرة فقط ، خلافا للبصريين الذين أجازوا ذلك مع النكرة والمعرفة على السواء.
- يرى أن (رب) اسم وهو مذهب الكسائي و الكوفيين خلافا للبصريين القائلين بحرفيتها.

وأما ما تفرد به من آراء خاصة فنذكر:

- يرى أن الهمزة و الباء ليستا سواء في إفادة التعدية كما ذهب إلى ذلك النحاة ، بل يرى أن بينهما فرقا، إذ أن الباء تعطي مع التعدية معنى لا تفيده الهمزة وهو معنى المشاركة.
- وضع أصلا للتعدية في اللازم و المتعدي، فأصله في اللازم أن يحصل منه في الفاعل صفة ما فحينئذ يجوز فيه النقل، أما أصله في المتعدي فقد اشترط في تعديته أن يحصل للفاعل منه صفة في نفسه غير خارجة عنه، وأن لا يظهر أثر الفاعل في المفعول.
- يرى أن الفاعل لا ينبغي أن يحذف لأن الفعل قد بني للدلالة على معنى فيه وهو كونه مخبرا عنه، فإذا لم يكن ظاهرا فهو مضمر، عكس ما نسبه له كل من أبي حيان و ابن هشام من أنه يوجب حذف الفاعل في باب التنازع.
- يرى أن (إن) الشرطية أصل لـ (إن) النافية، فالثانية محمولة على الأولى.
- يرى أن (ذو) بمعنى (صاحب) أصل (ذو) الطائية ، و الأسماء الموصولة متدرجة عن هذه.
- يرى أن (أي) الوصفية متدرجة عن (أي) الاستفهامية.
- يرى أن (إذن) الناصبة للمضارع متدرجة عن (إذا) الشرطية.
- وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا تأنيثا مجازيا كوجوب تأنيثه إذا كان فاعله مؤنثا تأنيثا حقيقيا خلافا للنحاة القائلين بجواز ذلك.
- وجوب تقديم الفاعل في قولهم (ضرب بعضهم بعضا)، وهذا ما استدركه على النحاة ، مستدلا بالقرآن الكريم.
- عدم إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل سماعي أو قياسي.
- يرى أن بدل البعض و بدل الاشتمال يرجعان إلى بدل الكل، إذ أن العرب تتكلم بالعموم و تريد الخصوص، فهما مجاز مرسل من باب إطلاق الكل و إرادة الجزء.
- منع عطف الوصف على الفعل، وقد أجازه أبو حيان على الصورة الأخرى،وهي عطف الفعل على الوصف.
- جواز أن يتقدم من معمولات المصدر الظرف والمجرور، بشرط أن يكون المصدر نكرة غير مضافة، وهذا ما منعه النحاة إلا الاسترباذي، على الرغم من ورود نماذج منه في القرآن الكريم.

- جواز حذف المنعوت، حيث فصل في أحوال حذفه على نحو لم يسبق إليه.
- التفريق بين المصدر و المصدر الميمي من نواح عدة خلافا لباقي النحاة الذين قالوا إنهما سواء من حيث الدلالة.
- يرى أن المصادر لا تثنى ولا تجمع قولا واحدا لا استثناء فيه، وأن الذي يثنى ويجمع هو الاسم وحده، أما الفعل وما هو في معناه فلا يقبل ذلك.
- كان له رأي خاص في إعراب الأفعال الخمسة، ففي حال الرفع فإن النون نائبة عن حركة الإعراب، أما في حالي النصب و الجزم فالإعراب مقدر قبل الضمير لا بحذف النون كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة.
- وكان له رأي خاص أيضا في إعراب الأسماء الخمسة، فأما (أبوك و أخوك وحموك) في حال الإفراد وفي حال الإضافة فمعربة بالحركات على الباء و الخاء و الميم، وأما (فوك وذو) فهو يرى أن الواو فيهما هي حرف الإعراب.
- كان له رأي خاص في تعريف الفعل، إذ لا يدل على معنى في نفسه-كما ذهب إلى ذلك النحاة- و إنما يدل على معنى في غيره، ولا يدل على الزمان بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث.
- وكان له رأي خاص أيضا في التنوين، فهو لا يرى فيه علامة للتمكن فقط كالبصريين،ولا علامة للانفصال فقط كالكوفيين، بل هو يجمع بين المذهبين فيرى فيه علامة للتمكن والانفصال معا.
- يرى أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه لا مبني كما أجمع على ذلك النحاة.
- جواز وقوع ضمير النصب المنفصل (إياك) موقع المرفوع، فالضمائر عنده لم توضع للدلالة على مرفوع
- أو منصوب، و إنما وضعت للدلالة على الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث.
- يرى أن العامل في الاسم المعطوف ليس هو العامل في المعطوف عليه، و إنما هو مضمر، وهو في معنى العامل في الاسم الأول.
- يرى أن الواو من معانيها أنها تفيد التصديق في بعض المواضع.
- جواز وقوع (نعم) في موضع (بلى).
- جواز جزم المضارع في جواب النهي من قولنا (لا تدن من الأسد يأكلك)، وهو ما منعه النحاة واعتبروه قبيحا.
- جواز مجيء الحال من النكرة مطلقا ودون شرط.
- يرى أن (لا) العاطفة يقصد بها توكيد النفي، إذ استدرك على متقدمي النحاة شرطا للعطف بها وهو أن الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها.
- يرى أن حرف الجر يحذف فيصل الفعل إلى مجروره فينصبه إذا كان الفعل يتضمن معنى فعل آخر يتعدى بنفسه لا بحرف الجر.

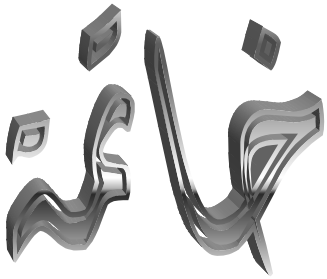

خاتمة:

لقد كان الإمام أبو القاسم السهيلي ذا منهج متميز فعلا في التعامل مع أصول النحو النقلية و العقلية، كما أنه لم يلتزم بمنهج مدرسة نحوية معينة، إذ لم يأخذ أخذا مطلقا بأقوال المدرسة البصرية أوالكوفية بل كان له نظراته الخاصة في ذلك و اجتهاداته المتميزة،وذلك مما ذكرته مفصلا في ثنايا البحث، فأكتفي ههنا بذكر بعض النتائج التي توصلت إليها:

1- لقد اعتبر السهيلي النقل أول أصول النحو وأولاها الاهتمام، إذ النص أقوى حجة من غيره، كما اعتد بالقياس كثيرا في تأصيل آرائه، فكان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل معتبرا كل ما سمع عن العرب أصلا يقاس عليه، غير أنه لم يجعل استصحاب الحال دليلا معتبرا، إذ لم يعتمده إلا في مسألة واحدة.

2- كان للقرآن الكريم أهمية خاصة عنده، ليس في الاحتجاج للأحكام النحوية فحسب، بل في تأمل بديع نظمه وتراكيبه، واستخراج مكامن الإعجاز في آياته، كما كان له رأي في القراءات يتمثل في قبولها، فهو يعتمد عليها في توجيهه ويحتج لها، ولكن معياره لقبول أي قراءة هو موافقتها لوجوه العربية.

3- جوز السهيلي الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وأكثر من الاستدلال به، جاعلا إياه موردا جديدا لاستيقاء الأحكام النحوية، لكنه لم يكن يقبل أي حديث إلا بعد تحري صحة روايته، وبعد أن يلتمس له في اللغة وجوها ونظائر.

4- احتج بكلام العرب شعرا ونثرا، متقيدا بالحدود الزمانية و المكانية، وكذا أحوال من تؤخذ عنهم اللغة و الشعر، غير أنه احتج بأبي نواس وأبي تمام خاصة ، مبررا ذلك أنه كان عالما بالعربية.

5- اعتمد القياس الأصلي ، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب، فعلى المستوى الأول لا يحمل إلا على المقيس المطرد منها، أما على المستوى الثاني فهو يقيس على كل مسموع مهما قل، فكان بصريا من جهة المفردات، كوفيا من جهة التراكيب.

6- لقد جعل السهيلي العلة مدار الأحكام النحوية، فما من حكم نحوي إلا أشفعه التعليل، فقد أفرغ طاقة عقلية ممتازة في ذلك ، فلم يقف عند حد العلة الآولى بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس، معتمدا ي ذلك مسالك عدة منها: دلالة الكلمة ، الحمل على المعنى ، الحمل على اللفظ ، الاستغناء ، مراعاة الأصل...إلخ

7- العمل عند السهيلي هو الارتباط بين أجزاء تركيب ما على نحو معين ، فهو الأثر الذي ينشأ عن هذا الارتباط الذي يسميه التشبث، إذ يقسم الكلم على قسمين : قسم يعمل بالأصالة و يتمثل في الحرف و الفعل لأن معناهما في غيرهما ، ومن ثم يتشبثان لفظا بذلك الغير ، وقسم ثان الأصل فيه ألا يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه، ومن ثم فليس له تشبث بغيره.

8- كان له نظرة جديدة في العوامل وخاصة المعنوية منها ، فذكر عامل القصد وهو عامل النصب في المنادى و الاشتغال، الإخبار وهو عامل الرفع في المبتدأ ، التبعية و هي العامل في النعت و التوكيد و البدل

و الخبر أيضا ، الإظهار وهو عامل النصب في المفعول لأجله.

9-لقد وافق السهيلي البصريين في كثير من الآراء النحوية نذكر منها: منع توكيد النكرة مطلقا سواء أ أفادت أم لم تفد، منع مجيء الفعل في موضع الحال أبدا ، الفعل مشتق من المصدر ، جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، العامل في المستثنى و المفعول معه هو الفعل بتقوية الحرف ، العامل في المفعول به هو الفعل، عدم إعمال (أن) مضمرة إلا بوجود العوض ،وهي تنصب الفعل مضمرة بعد الأحرف الستة ، عامل الرفع في المضارع هو وقوعه موقع الاسم ،

منع مد المقصور في ضرورة الشعر ، عدم جواز تثنية (أجمع و جمعاء)، وجوب تقدم النفي و الاستفهام على الوصف حتى يعمل.

10- كما وافق الكوفيين في كثير من المسائل نذكر منها: أن (لكن) مركبة البناء لا مفردة ، (إن وأخواتها) تعمل في الاسم فقط ولا تعمل في الخبر، (كلا) مثناة لفظا و معنى، (من) تكون لابتداء الغاية المكانية والزمانية، الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل نابت (لا) منابه، اسم الإشارة (ذا) أحادي الوضع ، جواز حذف خبر (إن) وأخواتها مع النكرة فقط.

11- وأما مما تفرد به من آراء فنذكر:أن (إن) الشرطية أصل لـ (إن) النافية، أن (ذو) بمعنى صاحب أصل لـ (ذو) الطائية والأسماء الموصولة متدرجة عن هذه، كما يرى أن (أي) الوصفية متدرجة عن (أي) الاستفهامية، و أن (إذن) الناصبة للمضارع متدرجة عن (إذا) الشرطية، كما يرى وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا تأنيثا مجازيا كوجوب تأنيثه إذا كان فاعله مؤنثا تأنيثا حقيقيا خلافا للنحاة القائلين بجواز ذلك، عدم إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل، أن بدل البعض و بدل الاشتمال يرجعان إلى بدل الكل، فهما مجاز مرسل من باب إطلاق الكل و إرادة الجزء، منع عطف الوصف على الفعل ، وكان له رأي خاص في إعراب الأفعال الخمسة، ففي حال الرفع فإن النون نائبة عن حركة الإعراب، أما في حالي النصب والجزم فالإعراب مقدر قبل الضمير لا بحذف النون، يرى أن الفعل لا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في غيره،يرى أن التنوين علامة للتمكن و الانفصال معا، كما يرى أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه لا مبني ، يجيز وقوع ضمير النصب المنفصل (إياك) موقع المرفوع ، يجيز وقوع (نعم) موقع (بلى) ، يجيز مجيء الحال من النكرة مطلقا ، يرى أن العامل في الاسم المعطوف ليس هو العامل في المعطوف عليه ، وإنما هو مضمر، وهو في معنى العامل في الاسم الأول.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(الفاتحة)		
﴿ وَلَا الضالين﴾	7	26
(البقرة)		

﴿سَوَاءٌ عَلَيهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ 6 88

﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمْ اللهُ مَرَضًا﴾ 10 57

﴿ذَهَب□ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾ 17 109

﴿يأمركم ﴾ 67 26

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ□﴾ 83 93

﴿وَأ□شْرِبُوا فِي قُلُوبِهِم العِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ 93 110

﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَات□ مَنْ آمَنَ مِنْهُمُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ 126 120

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَال□ فِيهِ﴾ 217 31

﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ 255 116، 25

﴿فإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ 283 113

(آل عمران)

﴿ وَلِلّه عَلَىَ النّاس□ حِج□البَيْت□ مَنْ اسْتَطَاع إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ 97

97، 113

﴿وَلاَ يَتّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا﴾ 64 113

﴿ينصركم﴾ 160 26

(النساء)

﴿مِن□ النّبِيّينَ وَالصّد□يقِينَ ﴾ 69 29

﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ 90 85

(الأنعام)

﴿ الظّلُمَات□ و□النّورَ﴾ 1 28

﴿ يُخْرِجُ الحَي مِنَ المَيّتِ وَمُخْرِجُ المَيّتِ مِنَ الحَي□﴾ 95 115

الآية	رقمها	رقم الصفحة

(الأعراف)

﴿وَ فَرِيقًا حَق عَلَيْهِمْ الضّلاَلَةَ ﴾ 30 57

﴿ أَلَسْتُ بِرَبّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ 172 121

(الأنفال)

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الأَنْفَالِ﴾ 1 26

﴿وَيُذْهِبُ عَنْكُمْ رِجْز الشّيْطَان﴾ 11 110

﴿وَمَا كَانَ الله لِيُعَذ بَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ 33 24

﴿وَمَا كَانَ اللهَ مُعَذ بَهَمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ 33 24

﴿ كل كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ 54 28

(التوبة)

﴿عَاد و ثَمُودَ ﴾ 70 28

﴿ وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله ﴾ 97 72

﴿لَمَسْجِدٌ أُسسَ عَلَى التّقْوَى مِنْ أَوّلِ يَوْم أَحَق أَنْ تَقُومَ فِيه﴾ 108 72

103،

(يونس)

﴿أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَباً﴾ 2 115

(هود)

﴿وَمَا كَانَ رَبّكَ لِيُهْلِكَ القُرَى﴾ 117 25

(الكهف)

﴿ لَوَلّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ 18 115

﴿وَيقُولُونَ سَبْعَةٌ وَ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهم﴾ 22 120،119

﴿كِلْتَا الجَنّتَيْنِ آتَتْ أُكْلَهَا﴾ 33 102

﴿ لَمْ يجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ 53 115

﴿لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾ 108 115

﴿(مريم)

﴿ أراغب أنت عن ألهتي﴾ 46 107

﴿ ثُم لَنَنْزَعَن مِنْ كُل شِيعَة أَيّهُمُ أَشَد﴾ 69 82

الآية	رقمها	رقم الصفحة

(طه)

﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِه□ خِيفَةً مُوسَى﴾ 67 88

(الأنبياء)

﴿ وَكُل□ فِي فَلَك□ يَسْبَحُون□ ﴾ 33

28

﴿إِن هَذِهِ أُمّتُكُمُ أُمّةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ 92 59

﴿كُل□ إ□لَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ 93 28

(الحج)

﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُل□ ضَامِر□ ﴾ 27 29

﴿ فَإِنّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ 46 59

(المؤمنون)

﴿ وأن هذه أمتكم أمة واحدة﴾ 52 71

(النور)

﴿ وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأفَةٌ﴾ 2 115

(الشعراء)

﴿كل أفاك أثيم﴾ 222 29

(القصص)

﴿ وَمَا كُنّا مُهْلِكِي القُرَى﴾ 59 25

(العنكبوت)

﴿وَيلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ 25 113

(الروم)

﴿منْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ 4 103

﴿وِمِنْ آيَاتِهِ منَامُكُمْ بِاللّيْلِ وَ النّهَار﴾ 23 25 ، 117

﴿ كل□ لَهُ قَانِتُونَ﴾ 26 28

الآية	رقمها	رقم الصفحة

(لقمان)

﴿إِنّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَال حَبّة□ مِنْ خَرْدَل□ ﴾ 16 59

﴿ وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى الله ﴾ 22 58

(الأحزاب)

﴿ مِنْ وَرَاءِ حِجَاب﴾ 53 104

(فاطر)

﴿ مَثْنَى وَ ثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾ 1 28

﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده ﴾ 41 111

(يس)

﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللّيْلُ﴾ 37 87

(الصافات)

﴿ فَلَمّا بلَغَ مَعَهُ السّعْيَ﴾ 102 115

﴿ وَمِنْ ذُر يّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لنِفْسِه﴾ 113 28

(غافر)

﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ 67 28

(الجاثية)

﴿مِنْ وَرَائِهِمْ جَهَنّمُ﴾ 10 104

﴿سَوَاءٌ مّحْيَاهُمْ وَ مَمَاتُهُمْ﴾ 21 88

(الحجرات)

﴿وَلاَ تَجَسّسُوا وَلاَ يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ 12 113

(الذاريات)

﴿فَقَالُوْا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ 25 24

(القمر)

﴿إِنّا كُل شَيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَر﴾ 49 27 ،

73

الآية	رقمها	رقم الصفحة

(الرحمن)

﴿كُل□ مَنْ عَلَيْهَا فَان□﴾ 26 28

﴿ فَيَوْمَئِذ□ لَا يسْأَل□ عَنْ ذَنْبِه□ إِنْسٌ وَلَا جان﴾ 39 26

﴿إِنِ ْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جان﴾ 74 26

(الملك)

﴿صَافّات□ وَيَقْبِضْ﴾ 19 28 ،

114

(نوح)

﴿ وَالله□ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نبَاتًا﴾ 17 58

(البروج)

﴿ النّارِ ذَاتِ الوُقُودِ﴾ 5 114

﴿وَاللهُ مِنْ وَرَائِهِم مُحِيطٌ﴾ 20 104

(البلد)

﴿لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا البَلَد□﴾ 1 60

(قريش)

﴿لإِيلَافِ قريش﴾ 1 27

(الكافرون)

﴿ ولا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ 3 59

(الإخلاص)

﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدُ﴾ 1 26

فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	رقم الصفحة

«أجلبيب إنيه» 34
«أحسنوا الملأ كلكم سيروى» 33
«أعور عينه اليمنى كأن عنبة طافية » 107
«اقعدي يا لكع» 32
«إن قعر جهنم لسبعين خريفا» 43
«أن كما أنت» 33
«أن المهاجرين قالوا: إن الأنصار قد أوونا وفعلوا معنا وفعلوا فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم؟قالوا: نعم» 121
«إنه جاهد مجاهد، وقل عربي مشابها مثله » 31
«إني لأنسى لأسن » 34
«أو مخرجي هم » 105
«تربت يمينك و ألت» 32
«رأيت راكبا أقبل على بعير له حتى وقف بالأبطح ثم صرخ ... » 30
«الشاعر» 32
«شثن الكفين والقدمين طويل أصابعها» 33
«صفر ردائها» 33
«صلى خلفه رجال قياما» 123
«صلوا كما رأيتموني أصلي » 33
«قوموا فلأصلي لكم» 46
«الكافر يأكل في سبعة أمعاء» 33
«كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» 33
«ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان» 83
«ما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تطلع الشمس إلى أن تغرب» 103
«مسكين رجل لا زوج له، مسكينة امرأة لا زوج لها» 34 ، 87
«من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم» 123
«من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى لا يخرجه إلا إياه» 119
«من صام رمضان إيمانا واحتسابا» 33
«هؤلاء الذين أشهد عليهم» 57
«وبما أفضلت السباع» 33 ، 120

«وَلَا يَغُرنكَ هَذِهِ التي أعجبها حسنها حب رسول الله إياها» 31
«يا حسنان يا حسينان» 57
«يا رسول الله لا تطاول يصبك سهم من سهامهم» 34 ، 122 ،123
«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار» 31 ، 32 ، 47
« يتمثل لي الملك رجلا» 32

فهرس الأبيات الشعرية

1/ الأبيات التامة:

البيت	قائله	رقم الصفحة

(الهمزة)

كأن خبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء حسان بن ثابت 38
على أنيابها أوطعم غض من التفاح هصره اجتناء
قد علمت أم أبي السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء مجهولة القائل 36 ، 9 أن نعم
مأكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللهاء
بنصر الله وروح القدس فيها وميكال فيا طيب الملاء كعب بن مالك 36، 95

(ب)

ورثن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب النابغة الذبياني 103 فبينا
ه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب العجير السلولي 100

(ت)

يا عين فابكي أبا الشعث الشجيات يبكينه حسرا مثل البليات مطرود بن كعب 35

(د)

في كلت رجليهما سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة دون عزو 102
كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد النابغة الذبياني 71
ما البحر حين تهب الريح شامية فيغطئل ويرمي العير بالزبد حسان بن ثابت 26
إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده أبو نواس 33
إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا عمر بن أبي ربيعة 43
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد مجهول القائل 88 ألا أيهذا
الزاجري أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي طرفة بن العبد 93

(ر)

بل بني النجار إن لنا فيهم قتلى و إن تره خالد بن عبدالعزى 38 ، 11 وإني لتعروني
لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر أبو صخر الهذلي 85 لمن الديار بقنة
الحجر أقوين من حجج ومن دهر زهير بن أبي سلمى 103

البيت	قائله	رقم الصفحة

(ز)

إن العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا دون عزو 39، 42

(ط)

حتى إذا كاد الظلام يختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟ العجاج 112

(ع)

أيرضحني رضح النوى وهي مصمت ويأكلني أكل الدبا وهو جائع أبو تمام 36

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا أعرابي 84 خليلي ما واف

بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع دون عزو 106 وما كان حصن ولا

حابس يفوقان مرداس في المجمع العباس بن مرداس 101

(ق)

فما اعتاض المفارق من حبيب ولو يعطى الشآم مع العراق حذيفة بن غانم 36

وخروس السرى تركت رذيا بعد جد وجدة ورشاقه سامة بن لؤي 76

(ل)

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا زهير بن مسعود 97 برجال لستم

أمثالهم أيدوا جبريل نصرا فنزل حسان بن ثابت 127 خلا أن حيا من قريش تفضلوا

على الناس أو أن الأكارم نهشلا دون عزو 107

يا من جفاني و ملا نسيت أهلا و سهلا أبو نواس 38 و مات مرحب لما

رأيت مالي قلا

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها دون عزو 98

(م)

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم الأعشى 76، 92 إذا فر

صفوان و فر عكرمه و ابو يزيد قائم كالموتمه حماس بن قيس 27

من مبلغ الفتيان عني مألكا أني متى يتثلموا أتهدم أبو تمام 36

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما أبو خراش الهذلي 39

ومهما تكن عند امريء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم زهير بن أبي سلمى 125

ويل الشجي من الخلي فإنه وصب الفؤاد بشجوه مغموم أبو الأسود الدؤلي 35

البيت	قائله	رقم الصفحة

(ن)

ويقلن: شيب قد علا ك و قد كبرت، فقلت:إنه دون عزو 42،39، 70 ألحق
عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذا بك أن يعلو فيطغوني عبدالله بن الحارث 71

(ي)

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي الفرزدق 102
أيا ويح الشجي من الخلي وويح الدمع من إحدى بلي أبو تمام 35
رضيت بك اللهم ربا فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا زيد بن عمرو 127

2/ أنصاف الأبيات :

البيت	قائله	رقم الصفحة

(ب)

فاليوم أشرب غير مستحقب	امرؤ القيس	26

(ح)

ومنا الذي اختير الرجال سماحة	الفرزدق	126

(د)

ولكنني من حبها لعميد	مجهول القائل	99

(ع)

والعلم في شهب الأرماح لامعة	أبو تمام	37
قد صرت البكرة يوما أجمعا	مجهول القائل	84

(ق)

وأبيض كالمخراق	امرؤ القيس	39

(ل)

وكشحان لم ينقص طواءهما الحبل	طرفة بن العبد	95
إن محلا وإن مرتحلا	الأعشى	107
فلو أنها إياك عضتك مثلها	المرار الأسدي	73

(مِ)

عسى وطن يدنو بهم و لعلما	أبو تمام	37

(ن)

كنار أبي حباحب و الظبينا	كعب بن مالك	44
للبس عباءة وتقر عيني	ميسون بنت بحدل	92

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة

(ف)

«في أكفانه لف الميت» 88

«في بيته يؤتى الحكم» 88

(م)

«مشنوء من يشنؤك» 88

«من يسمع يخل» 41

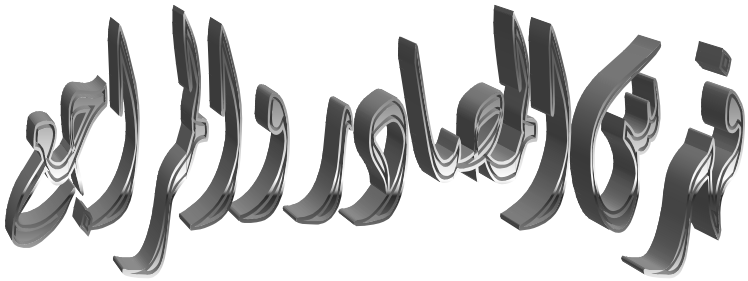

فهرس المصادر و المراجع

أ/ المصادر:

1 – القرآن الكريم "رواية ورش"

2 – الإحاطة في أخبار غرناطة ، ابن الخطيب (لسان الدين)،تحقيق: محمد عبدالله عنان،مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر ، ط1، 1974

3– الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم (علي بن أحمد) ، تحقيق: إحسان عباس ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، لبنان ، دط ، دت ط

4 –أخبار النحويين ، المقريء (عبدالواحد) ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ،دار ابن حزم،بيروت ،لبنان ، ط1، 2006

5– أخبار النحويين البصريين ، السيرافي (أبو سعيد) ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار ابن حزم، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 2006

6– ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف) ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1998

7– الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ، الدماميني (بدر الدين) ،تحقيق: رياض بن حسن الخوام ،عالم الكتب ،بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998

8 – أسرار العربية ، ابن الأنباري (أبوالبركات محمد بن القاسم)، تحقيق: فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1995

9– الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي (جلال الدين)، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ،دط ،دت ط

10 – الأصول في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،لبنان ، ط3 ،1996

11– إعراب الحديث النبوي ، العكبري (أبو البقاء)، تحقيق: عبدالإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، ط2 ، 1986

12– الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي (جلال الدين) ، تحقيق:حمدي عبدالفتاح ،مطبعة الجريسي،القاهرة ،مصر ، ط2، 2001

13– الأمالي في النحو واللغة و الحديث والفقه ، السهيلي (أبوالقاسم) ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ،مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ط

14– الأمالي ، ابن الشجري (أبو السعادات) ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1992

15 – الأمالي ، القالي (أبوعلي) ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط

16– الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (أبوالبركات محمد بن القاسم)، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، دت ط

17 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام (جمال الدين عبدالله بن يوسف) ، تحقيق: هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1996
18– الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق) ، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1979
19– البداية والنهاية ، ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء)، منشورات مكتبة المعارف،بيروت ،لبنان ،ط2، 1990
20– البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (عبيدالله بن أبي جعفر) ، تحقيق: عباد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي،بيروت، لبنان، ط1 ، 1986
21– بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، السيوطي (جلال الدين)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ،لبنان ،دط ،دت ط
22– البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروزآبادي (مجد الدين) ، تحقيق: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ط1 ، 2001
23– البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث ، ابن الأنباري (أبوالبركات محمد بن القاسم)، تحقيق: رمضان عبدالتواب ،مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، مصر ،دط ، 1970
24– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، العكبري (أبو البقاء) ، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين ،دار الغرب الإسلامي، بيروت ،لبنان ، ط1، 1986
25 – التعريفات ، الجرجاني (الشريف) ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت،لبنان، ط1، 1984
26–توضيح المقاصد و المسالك ، المرادي (الحسن بن قاسم) ، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ،القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2001
27– التوطئة في النحو، الشلوبين (أبو علي)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع،دار التراث العربي، القاهرة، مصر،دط،دت ط
28–التوقيف على مهمات التعاريف ، المناوي (محمد عبدالرؤوف) ، ، تحقيق: محمد رضوان الداية ،دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان، ط1 ، 1989
29 – الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (محمد بن أحمد) ،تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي،مؤسسة الرسالة ،بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2006
30–الجامع لشعب الإيمان ، البيهقي (أحمد بن الحسن) ، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد ، مكتبة الرشد ،الرياض ، السعودية ، ط1، 2003
31– الجامع الصحيح ، البخاري (أبو عبدالله محمد بن اسماعيل)، تحقيق:محمد زهير بن ناصر الناصر،دار طوق النجاة ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1422هـ
32– الجامع الصحيح ، مسلم (ابن الحجاج القشيري) ، تحقيق: أبوصهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ،

الرياض ، السعودية ، دط ، 1998
33 -الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي (الحسن بن قاسم) ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992
34-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان (محمد بن علي) ، تحقيق:طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ،مصر ،دط ، دت ط
35- الحجة للقراء السبعة ، الفارسي (أبو علي) ،تحقيق: بدرالدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث ،دمشق ، سوريا ،ط1 ، 1993
36-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبدالقادر) ،تحقيق: عبدالسلام هارون ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ،ط4 ،2000
37- الخصائص، ابن جني(أبو الفتح عثمان)،تحقيق:محمد علي النجار،المكتبة العلمية،القاهرة،مصر،دط،دت ط
38- الديباج على شرح مسلم بن الحجاج ، السيوطي (جلال الدين)، تحقيق:أبواسحاق الجويني الأثري دار ابن عفان ، الخبر، السعودية ،ط1 ،1996
39- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، الديوان ، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ،ط3 ، 2003
40-ديوان امريء القيس (حندج بن حجر الكندي)، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي،دار المعرفة ،بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2004
41-ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق: عبد مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط4 ، 2004
42 -ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2005
43- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق: حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2003
44 -ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) ، تحقيق: حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2005
45-ديوان أبي نواس (الحسن بن هانيء) ، تحقيق: بدر الدين حاضري ومحمد حمامي ، دار الشرق العربي ، بيروت، لبنان ، ط2 ، 2004
46 - الرد على النحاة ، القرطبي (ابن مضاء) ،تحقيق: محمد إبراهيم البنا،دار ابن حزم ، بيروت، لبنان، ط1، 2006
47- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي (أحمد بن عبدالنور) ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، دط ، دت ط
48- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ، السهيلي (أبوالقاسم) ، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد ، دار الفكر ،بيروت ، لبنان ،دط ،دت ط
49 - السنن، أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني) ، تحقيق: عبيد الدعاس وعادل السيد ، دار ابن حزم ،بيروت ، لبنان، ط1، 1997

50- السنن، الدار قطني (علي بن عمر)،تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ،ط1 ،2004

51- سير أعلام النبلاء ، الذهبي (شمس الدين) ، تحقيق:شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 1985

52-سيرة النبي ،ابن هشام (أبو محمد عبدالملك)، تحقيق: مجدي فتحي السيد،دار الصحابة للتراث،طنطا ، مصر، ط1،1995

53-شرح أبيات سيبويه ، ابن السيرافي (أبو محمد)، تحقيق: محمد الريح هاشم ،دار الجيل، بيروت، لبنان ، ط1،1996

54- شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين) ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، دط ، 2005

55- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (بدر الدين بن مالك) ، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط

56 -شرح التسهيل ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1990

57 -شرح شذور الذهب ، تحقيق:بركات يوسف هبود ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998

58-شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (شهاب الدين) ، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ،2000

59-شرح قطر الندى و بل الصدى ، تحقيق: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط4، 2004

60 -شرح الكافية في النحو، الاستراباذي (رضي الدين) ، تحقيق: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا ،ط2 ، 1996

61-شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله)، تحقيق: أحمد بن يوسف القاري، دار صادر، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2006

62-شرح كتاب سيبويه ، السيرافي (أبو سعيد) ، تحقيق: رمضان عبدالتواب و آخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، دط، 1986

63- شرح المفصل ، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ، مصر ،دط ، دت ط

64 - طبقات الحفاظ ، السيوطي (جلال الدين)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1982

65 -طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي (أبوبكر محمد بن الحسن) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1984

66- العبر في خبر من غبر، الذهبي (ابن قايماز) ،تحقيق: صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ، ط2 ، 1948

67- علل النحو ، الوراق (محمد بن عبدالله)، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1،2002

68- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، العيني (بدر الدين)،تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان، ط1 ، 2001

69- غريب الحديث، ابن سلام (أبو عبيد القاسم) ، تحقيق: حسين محمد شراف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،القاهرة ، مصر ،دط ، 1984

70- الفائق في غريب الحديث ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، دط ، 1993

71 - الفرائض وشرح آيات الوصية ، السهيلي (أبوالقاسم) ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، السعودية ،ط2 ، 1984

72- الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) ،تحقيق: إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1 ،1999

73- الكشاف ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) ، تحقيق: عادل عبدالموجودوعلي معوض وفتحي عبدالرحمن أحمد، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1998

74- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (أبو البقاء) ،تحقيق: غازي مختار طليمات،دار الفكر ، دمشق ،سوريا،ط1، 1995

75- اللمع في العربية ، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: فائز فارس،دار الكتب الثقافية ، الكويت،دط، 1972

76- مجالس العلماء ، الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق) ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2 ، 1984

77 - المطرب من أشعار أهل المغرب، ابن دحية (أبو الخطاب البلنسي) ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، مصر ، دط ، 1954

78- معاني الحروف ، الرماني (أبو الحسن) ، تحقيق: الشيخ عرفان العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية صيدا ، لبنان ، ط1 ، 2005

79 - معجم البلدان ، الحموي (ياقوت) ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، دط ، 1986

80 -المعجب في تلخيص أخبار المغرب، المراكشي (عبد الواحد) ، تحقيق:محمد سعيد العريان ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، دط ، دت ط

81- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام (جمال الدين عبدالله بن يوسف) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، دط ، 2006

82- المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) ،تحقيق: علي بوملحم، دار الهلال ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1993

83- المقتضب في اللغة ، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة ، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، مصر ، دط ، 1994

84- المقدمة الجزولية في النحو ، الجزولي (أبو موسى) ، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد ، مطبعة أم القرى السعودية ، ط1 ، 1988

85 - الموطأ، ابن أنس (أبو عبدالله مالك) ،مراجعة : نخبة من العلماء ،دار الجيل،بيروت،لبنان،ط2 ، 1993

86 -نتائج الفكر في النحو ، السهيلي (أبوالقاسم) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 1992

87- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري (أبو العباس أحمد بن محمد) ، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1991

88- النهاية في غريب الحديث ، ابن الأثير (أبو السعادات)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط

89-همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي (جلال الدين)، تحقيق:أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت ،لبنان ،ط1 ،1998

90 -وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان ، ابن خلكان (شمس الدين) ، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، دط ، 1968

ب/ المراجع:

1- إحياء النحو ، مصطفى (إبراهيم) ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، مصر ، د ط ، دت ط

2- أصالة النحو العربي ، الخالدي (حسين ناصح) ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ،ط 1 ، 2005

3- الأصول ، حسان (تمام) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، مصر ، دط ، 1982

4- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، صالح (محمد سالم) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر، ط1، 2006

5- أصول النحو ، عيد (محمد) ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ط

6- تاريخ الفكر الأندلسي ، بالنثيا (أنخل جنثالث) ، ترجمة: حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية ، دط ، 1955

7- تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب ، ولد أباه (محمد المختار) ، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001

8- الحديث النبوي في النحو العربي ، فجال (محمود) ، أضواء السلف ، الرياض ،السعودية ، ط2 ، 1997

9- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، البنا (محمد إبراهيم) ، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس،ط1، 1980

10- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، الهيتي (عبدالقادر رحيم) ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط2 ، 1993

11- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، آل ياسين (محمد حسين) ، منشورات دار الحياة ،بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1980

12- السهيلي ومذهبه النحوي ، البنا (محمد إبراهيم) ، دار البيان العربي ، جدة ، السعودية ،ط1985،1

13- شرح ديوان أبي تمام، الحاوي (إيليا) ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1981

14- ظاهرة الإعراب في النحو العربي ياقوت (محمد سليمان) ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر، دط، 2003

15- ظهر الإسلام ، أمين(أحمد)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2004

16- في أدلة النحو ، حسانين (عفاف) ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1996

17- في أصول النحو ، الأفغاني(سعيد) ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا ، ط3 ، 1964

18- في النحو العربي نقد وتوجيه ، المخزومي (مهدي) ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2، 1986

19- القياس في اللغة العربية ، حسين (محمد الخضر) ، دار الحداثة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1983

20- ابن القيم اللغوي ، البقري (أحمد ماهر) ، منشأة المعارف ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ط

21- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،حاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله) ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، دط ، 1992

22- محاضرات في أصول النحو، ابن التواتي (التواتي) ، مطبعة الرويني ، الأغواط ، الجزائر ، ط1، 2006

23- المدارس النحوية ، ضيف (شوقي) ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ط

24- مدرسة الكوفة ، المخزومي (مهدي)، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط

25- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، قدارة (فخر صالح)، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، ط1، 1990

26- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، يعقوب (إميل يعقوب) ،دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان،ط1، 1996

27- من تاريخ النحو ، الأفغاني(سعيد) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1970

28- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها ،المبارك (مازن) ،دار الفكر ، بيروت ،لبنان ، ط3، 1981

29- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الطنطاوي (محمد)، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت ط

30- نظرات في اللغة ، فريحة (أنيس) ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1981

31- الوجيز في أصول الفقه ، الزحيلي (وهبه) ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط2 ، 1995

ج/ الدوريات :

1-ظاهرة التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل ، السراقبي (وليد) ،مجلة التراث العربي ، إتحاد الكتاب العرب، دمشق ،سوريا،(العدد86-87) ، أغسطس 2002 ، (11/17/ 2007) ، مقتبس من الانترنت http//www.awu-dam.org/trath/86-87

2- مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس ، موعد (محمد) ،مجلة التراث العربي ، إتحاد الكتاب العرب، دمشق ، سوريا ، (العدد91) ، سبتمبر2003، (2007/11/16) ، مقتبس من الانترنت: http//www.awu-dam.org/trath/

3- مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي ، جلايلي (أحمد) ، مجلة الأثر،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة ورقلة ، الجزائر،(العدد4)، ماي 2005

د/ المعاجم:

1- العين، الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط

2- لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، دت ط

3- مختار الصحاح، الرازي (محمد بن أبي بكر) ، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون،طبعة جديدة ، 1995

4- المصباح المنير ، الفيومي (أحمد بن محمد) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ط

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة .....أ-ج
تمهيد.....9
1/ المدرسة الأندلسية في النحو.....10
2/ التعريف بالإمام السهيلي.....14
الفصل الأول: أصول النحو في تراث السهيلي.....22
المبحث الأول:أدلة النحو.....23
1/ النقل.....23
1/1 القرآن الكريم وقراءاته.....24
2/1 الحديث الشريف.....29
3/1 كلام العرب.....34
2/ القياس.....41
3/ استصحاب الحال.....47
المبحث الثاني:خصائص التعليل النحوي.....50
1/ العلة 50
2/ العامل.....61
الفصل الثاني: مذهب السهيلي النحوي وآراؤه الخاصة.....80
المبحث الأول:السهيلي و المذاهب النحوية 81
1/ السهيلي و المذهب البصري.....81
2/ السهيلي والمذهب الكوفي.....98
المبحث الثاني:آراؤه الخاصة.....109
خاتمة.....134
الفهارس الفنية.....136
فهرس الآيات القرآنية.....138
فهرس الأحاديث الشريفة.....144
فهرس الأبيات الشعرية.....147
فهرس الأمثال 152
فهرس المصادر والمراجع..... 154

- ملخص:

إن البحث في المنهج الذي اتبعه الإمام أبو القاسم السهيلي في درسه النحوي اقتضى دراسة تراثه للتعرف على الأدلة النقلية و العقلية التي اعتمدها في الاحتجاج لآرائه النحوية ، إذ اعتبر النقل أول أصول النحو وأولاها بالاهتمام ،كما اعتد بالقياس كثيرا في تأصيل آرائه و الاحتجاج لها ، معتبرا كل ما سمع عن العرب أصلا يقاس عليه، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب ، وللتعرف أيضا على خصائص التعليل النحوي عنده، فالسهيلي انتهج نهج الأندلسيين في الاختيار من آراء البصريين و الكوفيين على السواء، إذ وافق نحاة البلدين في كثير من الآراء التي ذهبوا إليها، ولكن لم تكن عقليته الفذة لتسمح له بأن يبقى دائرا في فلك هؤلاء النحاة فقد أضفى على كثير من مسائل النحو رؤاه الخاصة، متفردا بكثير من الآراء.

– الكلمات المفاتيح : الأدلة النحوية ، السماع ، القياس ، التعليل النحوي، العلة ، العامل ، المذهب البصري ، المذهب الكوفي ، آراء خاصة ،

Le résumé:

Cette étude se base à découvrir les caractéristiques du démarche adoptée par Essouhayli dans son étude de grammaire.

Donc j'ai mis en lumière les arguments grammaticaux dans son patrimoine . j'ai traité aussi les caractéristiques de la justification grammaticale chez Essouhayli ,qui prend en considération le facteur et la cause.

j'ai traité la doctrine grammaticale d' Essouhayli e ses choix de deux rites koufit et Bassrit, et ses opinions grammaticaux personnels ,qui les a données pointeuses de se caractéristiques de sa doctrine grammaticale.

- les mots clés : *les arguments grammaticaux , le sama3, le syllogisme, la justification grammaticale, la cause , le facteur, le rite Bassrit ,le rite koufi opinions personnels*